بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية
اقتصاد سياسي دولي

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر سياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي في الأردن

(1990- 2012)

The impact of Jordanian energy policies on the political stability in Jordan

(1990- 2012)

إعداد الطالب

عقله محمد عبدالكريم أخو ارشيدة

إشراف الدكتور

خالد عيسى العدوان

الفصل الدراسي الأول

2013/2012

أثر سياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي في الأردن

(١٩٩٠-٢٠١٢)

The Impact Of Jordanian Energy Policies On The Political Stability In Jordan

(1990-2012)

إعداد

عقلة عبد الكريم أخو ارشيدة

بكالوريوس، علوم سياسية، جامعة آل البيت- المفرق، الأردن، ٢٠٠٨م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك- إربد، الأردن

وافق عليها

الدكتور خالد عيسى العدوان ____________ مشرفاً رئيساً

أستاذ مساعد في السياسة المقارنة/ النظم السياسية- جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عطا محمد زهرة ____________ عضواً

أستاذ في النظرية والعلاقات الدولية – جامعة اليرموك

الدكتور رضوان محمود المجالي ____________ عضواً

أستاذ مساعد في العلاقات الإقتصادية الدولية – جامعة العلوم الاسلامية العالمية

تاريخ المناقشة

١٩/ ٥/ ٢٠١٤

الإهداء

إلى

روح والدي طيب الله ثراه ورحمه.

إلى

روح اخي وشقيقي (هزاع) طيب الله ثراه ورحمه

إلى

من رعاني ... إلى القلب الحاني ... والدتي العزيزة المجاهدة

إلى

اخواني واخواتي حفظهم الله وسدّد على طريق الخير خطاهم.

إلى كل من علّمني حرفاً ... إلى من يحاول التغيير للأفضل.

إلى كل من دعا لي بالخير... إلى فقراء البشرية جمعاء.

إلى اصدقائي واحبتي وزملائي واقربائي.

اهديهم جميعاً هذا الجهد المتواضع.

الباحث

عقله محمد اخو ارشيدة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنني أشكر الله عزّ وجل وأحمده قبل كل شيء الذي بفضله تتم الصالحات، والذي مَنّ عليَّ وألهمني الصَّبر في تحمّل مشاق هذه الدراسة.

ثم أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى الدكتور خالد عيسى العدوان، الذي تفضل بالإشراف عليّ في هذه الدراسة، والذي لم يتوان في تقديم كل مساعدة لي، والذي غمرني برعايته واهتمامه طيلة فترة دراستي هذه؛ وذلك لحرصه الدائم على إنجاز هذا العمل بشكلٍ ناجح ومتميز، كما ويسعدني أن أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور عطا زهرة- قسم العلوم السياسية- جامعة اليرموك، والدكتور رضوان المجالي- قسم العلوم السياسية- جامعة العلوم الإسلامية، على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

وإلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل المتواضع سواءً بتقديم معلومات أو نصيحة أو توجيه أو تشجيع أو طباعة أو تنسيق، وأخص هنا صديقي العزيز عبداللطيف فارس أبوعايشة، وموظفي وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وكذلك موظفي البنك المركزي الأردني، أشكرهم جزيل الشكر.

ولله الحمد من قبل ومن بعد

الباحث

عقله محمد أخو ارشيدة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

فهرس الملاحق

الملخص باللغة العربية

أخو ارشيدة، عقله محمد، اثر سياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد السياسي الدولي، 2014، (المشرف: د. خالد العدوان).

هدفت الدراسة إلى تحليل اثر سياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام (1990– 2012)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لتحليل سياسات الطاقة الأردنية والاستقرار السياسي إلى مؤشرات يمكن قياسها كمياً وتحليل العوامل المؤثرة فيها، ولإيضاح الحالة الأردنية في الاستقرار السياسي والعوامل المساعدة على خلق هذا الوضع الاستقراري، كما أن الدراسة استخدمت المنهج الإحصائي لقياس وتحليل اثر مؤشرات المتغير المستقل (سياسات الطاقة الأردنية) على المتغير التابع وهو (الاستقرار السياسي في الأردن)، وتحليل العلاقة الارتباطية بينهما وإبراز درجة واتجاه هذه العلاقة، وذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، وجود تأثير سلبي لسياسات الطاقة الأردنية (المتغير المستقل) على الاستقرار السياسي في الأردن (المتغير التابع) أي انه كلما زادت كلفة الطاقة المستوردة، وهو المؤشر الوحيد المعبر عن المتغير المستقل (سياسات الطاقة الأردنية) زاد معها حالات عدم الاستقرار السياسي في الأردن بشكل عام.

وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير لسياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي سواء كان هذا التأثير سلبياً أو ايجابياً.

الكلمات المفتاحية: سياسات الطاقة الأردنية، الاستقرار السياسي في الأردن، الأردن، الطاقة.

أثر سياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي في الأردن

(1990-2012)

المقدمة:

الهدف الأساسي لاستخدام الطاقة هو تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن الطاقة تعتبر أحد أدوات التنمية الشاملة والمحرك الأساسي لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، لذا فإن الجهود الوطنية المبذولة في هذا القطاع تنصب لتمكين كافة شرائح المجتمع الأردني في مختلف فئاته ومواقعه من التمتع بخدمات الطاقة لزيادة مستوى الرفاه وتحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر، لذلك تم إعطاء موضوع الطاقة الأهمية القصوى لتحقيق الإمداد الأمن لها من خلال تنويع مصادر وأشكال الطاقة المستوردة، وتطوير وتحسين مصادرها المحلية والمتجددة، ورفع كفاءتها في مختلف القطاعات.

ويواجه قطاع الطاقة الوطني تحديات رئيسية أهمها الاعتماد على الأسواق الدولية للطاقة من خلال الاستيراد المباشر ومواجهة التكلفة المترفعة لاستيراد النفط الخام والمشتقات النفطية، حيث يستورد الأردن بما يقارب (97%) من احتياجاته المحلية من الطاقة، فضلاً عن الاستمرار في تلبية الطلب المحلي على المشتقات النفطية، وكذلك الاستمرار في تلبية الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية، وتحسين مواصفات المشتقات النفطية لتتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية بما يوفر حماية البيئة والسلامة العامة.

ولمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة والتحديات المستقبلية لقطاع الطاقة، تم تبني عدة سياسات وطنية من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية لتنظيم قطاع الطاقة الأردني، وإعادة هيكلته وتنميته منذ عام 1994م إلى وضع وإعداد سياسات وطنية شاملة لهذا القطاع عام

2004م، وخطة إستراتيجية أخرى تم وضعها عام 2007م وهي عبارة عن مراجعة شـاملة لخطة وإستراتيجية عام 2004م وهي خطة طويلة المدى وتمتد إلى عام 2020م، وبنيت هذه الاستراتيجيات على دراسة كافة البدائل والخيارات الاقتصادية المتاحة لتحقيق أمـن التـزود بالطاقة بكافة أشكالها وصولاً إلى تعيين الخيارات المثلى لمواجهة الطلب على الطاقة وكلفهـا الاستثمارية، ولإعادة هيكلة قطاع الطاقة وتحرير السوق.

وبالتالي تأتي هذه الدراسة لإبراز أثر سياسات الطاقة الأردنية بأشكالها المختلفة على الاستقرار السياسي في الأردن بمختلف أبعاده، وهل كان لهذه السياسات أثر سلبي أم إيجـابي على الاستقرار السياسي في الأردن بأبعاده المختلفة.

1-1 مشكلة الدراسة:

يُعد الأردن بلداً مستورداً للطاقة ويكاد يكون خالياً من مصادر الطاقة المحلية وخاصة التقليدية منها، مثل (النفط والغاز الطبيعي)، ولذلك فإن سياسات الطاقة هي سياسات مرحليـة مؤقتة لأنها تبقى متأثرة بالأوضاع السياسية الإقليمية في المنطقة وعلاقات الأردن مـع دول الجوار المصدرة للنفط والغاز، وأيضاً ارتفاع أسعار النفط العالمية. كل هذه العوامل تجعل من سياسات الطاقة الأردنية هي سياسات مرحلية ومؤقتة لفترة قصيرة من الزمن، ومتغيراً متأثراً بهذه العوامل، ولكون الطاقة هي عصب الحياة في عصرنا الحالي مما يترك أثره على الوضع الداخلي في الأردن، ومن هذه الأوضاع الداخلية في الأردن الاسـتقرار الـسياسي الـداخلي، والذي قد يكون هو متأثراً أيضاً بسياسات الطاقة الأردنية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تنطلق من التساؤل التالي:

– هل ثمة علاقة ما بين سياسات الطاقة الأردنية والاستقرار السياسي في الأردن؟ وما طبيعة هذه العلاقة؟

- تحديدات الدراسة:

أ- التحديد المكاني:

المملكة الأردنية الهاشمية.

ب- التحديد الزماني:

إنّ النطاق الزماني لمشكلة الدراسة يشمل الفترة التي شهدت نمواً متسارعاً في الاقتصاد الوطني الأردني، وفي هذه الفترة حتى الحرب على العراق في عام 2003م، وكانت غالبية احتياجات الاقتصاد من الطاقة تؤمن من النفط الخام العراقي بشروط غاية في الهوادة والتيسير، فكان نصف إمدادات النفط الخام للأردن على شكل منحة والنصف الآخر بأسعار تفضيلية.

أما النطاق الزماني الآخر لمشكلة الدراسة ستكون منذ وقف الإمدادات النفطية من العراق في آذار عام 2003م، ومنذ ذلك الحين ارتفعت كلفة مواد الطاقة المستوردة باطراد من (610) مليون دينار في عام 2002، و (764) مليوناً عام 2003م، إلى (1153) مليوناً عام 2004، و (1776) مليوناً عام 2005م، وهذا الرقم الأخير بشكل ما لا يقل عن (23.9%) من مجموع المستوردات السلعية، وبذلك باتت كلفة استيراد الطاقة تضع أعباء ثقيلة على الميزان التجاري وموازنة الدولة والاقتصاد بشكل عام.

ويعود كل ذلك إلى الارتفاع المطرد في المستوى العام للأسعار بما في ذلك تكاليف المعيشة وتكاليف الإنتاج وانخفاض في القدرة التنافسية للمنتجين والمصدرين للسلع والخدمات.

إذن يقسم النطاق الزماني لهذه الدراسة إلى فترتين زمنيتين هما:

1-	1990- 2002م: وهي فترة الدعم من العراق ووضع سياسات إعادة هيكلة قطاع الطاقة الأردني.

2-	2003- 2012: وهي فترة ما بعد الغزو الأمريكي على العراق وتوقف الإمدادات النفطية من العراق (ارتفاع أسعار الإمدادات النفطية).

ج- التحديد الموضوعي:

المتغير المستقل هو: (سياسات الطاقة الأردنية)، والمتغير التابع هو (الاستقرار السياسي في الأردن)، ومصطلح الطاقة (التعريف النظري والتعريف الإجرائي).

- **مفاهيم الدراسة**: وهي سياسات الطاقة الأردنية، الطاقة، الاستقرار السياسي

1- سياسات الطاقة الأردنية:

أ- **التعريف النظري لسياسات الطاقة الأردنية**: هي مجموعة الخطط والإجراءات والإستراتيجيات الوطنية التي اتخذتها الجهات الرسمية في الدولة من أجل تأمين تلبية الطلب على مصادر الطاقة المختلفة، وهي تنقسم إلى نوعين من السياسات:

أ- سياسات الطاقة المتعلقة باستغلال مصادر الطاقة المحلية.

ب- سياسات الاستيراد لمصادر الطاقة من الخارج. (النفط، والغاز الطبيعي). ويتفرع من هذا النوع من سياسات الاستيراد نوع آخر من سياسات الطاقة، وهو:

1- سياسة المقايضة مع الدول الأخرى فيما يخص الطاقة، وهذا يحدث في ظروف سياسية معينة وهي حالة استثنائية.

ب- التعريف الإجرائي للمتغير المستقل (سياسات الطاقة الأردنية): وينطلق هذا التعريف من تحديد مؤشراته الرئيسية وهي:

1- نسبة مساهمة الإنتاج المحلي لمصادر الطاقة المحلية في الخليط الكلي للطاقة المستهلكة.

2- عبء كلفة الطاقة المستوردة من الخارج على الاقتصاد الوطني الأردني (الخزينة العامة)، وهذه الكلفة تنقسم إلى قسمين:

أ- فترة المقايضة مع العراق (1990- 2002).

ب- فترة ما بعد المقايضة مع العراق (2003- 2012).

2- الاستقرار السياسي:

أ- التعريف النظري للاستقرار السياسي: هو حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية.

ب- التعريف الإجرائي للمتغير التابع: وينطلق هذا التعريف من تحديد مؤشراته الرئيسية وهي:

1- مؤشرات العنف الرسمي (الحكومي) هي:

أ- الاعتقالات السياسية ب- أحكام السجن وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية ج- استخدام وحدات الجيش.

2- مؤشرات الاستقرار الحكومي (تغيير الحكومة، تعديل الحكومة، حل البرلمان).

3- مؤشرات العنف غير الرسمي (الشعبي)، وهي:

أ- المظاهرات ب- أحداث الشغب ج- إضرابات العمال.

3- مصطلح الطاقة:

أ- **التعريف النظري لمصطلح الطاقة:** هي قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على انجاز عمل معين، وبأنها القدرة على عمل وإنهاء مهمة وشغل.

وضمن الاستخدام الاجتماعي: تطلق كلمة طاقة على كل ما يندرج ضمن مصادر الطاقة، إنتاج الطاقة واستهلاكها، وأيضاً حفظ موارد الطاقة، بما أن جميع الفعاليات الاقتصادية تتطلب مصدراً من مصادر الطاقة، فأن توافرها وأسعارها هي ضمن الاهتمامات الأساسية والمفتاحية في السنوات الأخيرة برز استهلاك الطاقة كأحد العوامل المسببة للاحترار العالمي، مما جعلها تتحول إلى قضية أساسية في جميع دول العالم.

وضمن سياق العلوم الطبيعية، الطاقة يمكن أن تأخذ أشكالا متنوعة، طاقة حرارية، كيميائية، كهربائية، إشعاعية، نووية، وطاقة كهرومغناطيسية،وطاقة حركة، هذه الأنواع من الطاقة يمكن تصنيفها بكونها طاقة حركية أو طاقة كامنة، في حين أن بعضها يمكن أن يكون مزيجا من الطاقتين الكامنة والحركية.

ب- **التعريف الإجرائي لمصطلح الطاقة:** وهو ما يهمنا في هذه الدراسة، وبالتحديد بالنسبة لحالة الدراسة (المملكة الأردنية الهاشمية) و تنقسم إلى مصدرين من الطاقة **وهما:**

1- مصادر طاقة غير متجددة.   2- مصادر طاقة متجددة.

أولا: مصادر الطاقة غير المتجددة: وهي عبارة عن المصادر الناضبة، أي أنها سوف تنتهي عبر زمن معين لكثرة الاستخدام، وهي متوفرة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة وتشتمل هنا في حالة الدراسة النفط والغاز والصخر الزيتي والطاقة النووية.

ثانيا: مصادر الطاقة المتجددة: وهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة وباستمرار، وهي نظيفة لا

ينتج عن استخدامها تلوث بيئي ومن أهم هذه المصادر في الأردن الطاقة الشمسية وكذلك طاقة الرياح والطاقة الحرارية الجوفية والطاقة المائية لتوليد الطاقة الكهربائية والطاقة الحيوية لتوليد الطاقة الكهربائية أيضاً.

2-1 فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على أن المتغير المستقل هو سياسات الطاقة الأردنية، والمتغير التابع هو الاستقرار السياسي في الأردن، وبالتالي فإن فرضية الباحث الرئيسية تقول أن هنالك تأثير لسياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي في الأردن سواءً كان هذا التأثير سلبياً أم ايجابياً.

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، وهما:

1- محاولة تحديد العلاقة بين سياسات الطاقة الأردنية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن، وطبيعة هذه العلاقة، وأبعادها المختلفة.

2- بيان حقيقة وضع الطاقة في الأردن، ومدي ملاءمة سياسات الطاقة للتعامل مع هذه الحقيقة.

4-1 أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في أنها تحاول الربط بين متغيرين هامين، وهما الطاقة والاستقرار السياسي في الأردن، ومعرفة مدى الأثر الذي تحدثه الطاقة وسياساتها في الاستقرار السياسي في الأردن سواءً سلباً أو إيجاباً، وأيضاً ما يزيد من أهمية الدراسة هو

ندرة المؤلفات والكتب وخاصة العربية منها التي ربطت ما بين الطاقة والاستقرار السياسي في الأردن، وحاولت البحث بشكل أكثر عمقاً في العلاقة التي تربطهما وتأثير كل منهما على الآخر، حيث أن معظم المؤلفات والكتب التي تعرضت لموضوعي الطاقة والاستقرار السياسي في الأردن تناولتهما في الغالب بشكلٍ منفصل ومستقل.

5-1 منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على استخدام الباحث للمناهج العلمية التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يساعد هذا المنهج الباحث على قراءة الظروف والمعطيات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي لها أثر على واقع الأردن من حيث الطاقة، وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكن الباحث من الوصول إلى فهم دقيق بتأثير سياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي في الأردن.
- **المنهج التحليلي الإحصائي:** وذلك من خلال فحص الأرقام والإحصائيات الواردة في هذه الدراسة، ومحاولة ربطها بفترات الدراسة، بما يخدم أهداف الدراسة ويدعمها ويجعلها أكثر موضوعية ودقة.
- **المنهج المقارن:** وتتضح أهمية هذا المنهج في عملية المقارنة ما بين الفترات المختلفة التي مرت بها المملكة الأردنية الهاشمية والمرتبطة بالطاقة خصوصاً سواء من حيث الفترة التي كانت فيها غالبية احتياجات الاقتصاد الأردني من الطاقة تؤمّن من النفط الخام العراقي بشروط ميسرة، حيث كان نصف إمدادات النفط الخام للأردن على شكل منحة والنصف الآخر بأسعار تفضيلية وذلك كله قبل الغزو الأمريكي على العراق عام 2003م، أو الفترة التي أعقبت ذلك وتوقفت فيها الإمدادات النفطية وترتب عليها ارتفاع في أسعار النفط العالمي أثر ذلك على خزينة الدولة.

6-1 الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة أمين عواد مهنا، بعنوان: **(التحديث والاستقرار السياسي في الأردن)**، وتناولت الدراسة التي صدرت عام 1989م في بدايتها مفاهيم التغير والتقسيم المزدوج للدول إلى تقليدي وعصري، ومن ثم بينت الدراسة مفهومي التحديث والتطور السياسي والاقتصادي والاستقرار، وعرضت الدراسة لفرضية الثغرة عند هنتنغتون، ومن ثم تناول الكاتب خلفية تاريخية عن الأردن من تأسيس الدولة وتطورها السياسي، وأما الفصل الأخير والذي ختم به الكاتب فاشتمل على عوامل الاستقرار السياسي في الأردن ابتداءً من الملك والمؤسسة العسكرية والقبائل.

ثانياً: دراسة منار محمد الرشواني، بعنوان: **(سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن)**، وتناولت الدراسة التي صدرت عام 2003م مواضيع سياسات التكيف الهيكلي في الأردن، ونتائج برامج التكيف الهيكلي وآثاره، وفي جزئها الثالث عرضت أثر سياسات التكيف الهيكلي في الاستقرار السياسي في الأردن.

ثالثاً: دراسة سلامة الرجوب، بعنوان: **(الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية)**، وهي عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد السياسي الدولي 2005م، حيث تناول فيها الباحث موضوعات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التعريف والأشكال والسياسات المنظمة له، وعرض لمصادر تمويل الاستثمار الأجنبي ونظرياته، ومن ثم أبرز الباحث مفهوم الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه، وفي الفصل الثالث أبرز العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي.

رابعاً: دراسة بعنوان **(الطاقة في الاقتصاد الأردني)**، بحوث ومناقشات حوارية نظمها المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات، عمان، 2006.

وتناولت هذه الدراسات في محتواها الارتفاع في أسعار النفط ونتائجه على السياسات الاقتصادية والمالية للدكتور طاهر كنعان. وأيضاً دراسة أخرى للدكتور مروان المعشر تحدث عن سياسة الطاقة في الأجندة الوطنية، وكذلك دراسة للمهندس عزمي خريسات في نفس هذه الندوة تحدث فيها عن قطاع الطاقة في الأردن الإستراتيجية والسياسات. ودراسة أخرى عن أسعار الطاقة المتصاعدة والسياسات الاقتصادية والمالية للأستاذ عادل القضاة. وتناولت أيضاً دراسة بعنوان: قطاع الطاقة في الاقتصاد الأردني الواقع والآفاق المستقبلية، (1999-2005)، للدكتور هشام الخطيب، وأخيراً هناك دراسة بعنوان: الإستراتيجية الوطنية لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة للمهندس مالك الكباريتي.

وبالمقارنة مع الدراسات السابقة تأتي هذه الدراسة لتتناول تأثير سياسات الطاقة الأردنية وهو (متغير اقتصادي) على الاستقرار السياسي في الأردن وهو (متغير سياسي)، وهو البعد الذي افتقرت إليه الدراسات السابقة؛ فهي تناولت جميعها موضوع الاستقرار السياسي كمتغير تابع، ولم تتناول موضوع الطاقة في الأردن وتأثيره على هذا المتغير (الاستقرار السياسي).

الفصل الأول

الطاقة في الأردن والسياسات الحكومية المتعلقة بها

يهدف هذا الفصل في مبحثه الأول إلى استعراض الأهمية الاقتصادية للطاقة بشكل عام في مختلف اقتصاديات العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، وأيضاً يتطرق إلى إبراز وضع الطاقة في الأردن وهي حالة الدراسة من حيث ندرتها والمصادر المتوفرة فيها من الطاقة، كذلك يتطرق هذا المبحث إلى دراسة تطورات قطاع الطاقة في الأردن من حيث توفرها وإمكانية استغلالها.

أما المبحث الثاني والذي يستعرض سياسات الطاقة الأردنية وهي السياسات المتعلقة باستغلال المصادر المحلية من الطاقة، وأيضاً السياسات المتعلقة باستيراد مصادر الطاقة من الخارج.

المبحث الأول

الأهمية الاقتصادية للطاقة ووضعها في الأردن

يقوم هذا المبحث والمقسم إلى ثلاثة مطالب رئيسية باستعراض الأهمية الاقتصادية للطاقة بشكل عام، أي في اقتصاديات العالم وهذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني من نفس هذا المبحث فيستعرض وضع الطاقة في الأردن، وفي المطلب الثالث سيتطرق إلى إبراز الطلب المحلي على الطاقة، وقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للطاقة.

المطلب الثاني: وضع الطاقة في الأردن.

المطلب الثالث: الطلب المحلي على الطاقة.

المطلب الأول

الأهمية الاقتصادية لقطاع الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة هو المحرك الرئيسي لعجلة النشاط الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم، ولا تقوى هذه العجلة على الدوران بدون أن تستخدم واحدا أو أكثر من مصادر الطاقة[1]، وأيضاً هنالك أهمية للطاقة باعتبارها أحد المدخلات الرئيسية لمعظم السلع والخدمات في الاقتصاد، وكذلك محرك للاستثمار وخلق فرص العمل.

وذكر دانييل برجين رئيس معهد كامبردج لأبحاث الطاقة أن " صناعة الطاقة فريدة في أهميتها الاقتصادية ولديها الإمكانيات التي تمكنها من أن تصبح عاملا محفزا كبيرا لخلق فرص العمل ولتحقيق النمو المستدام دون الإضرار بالأداء العام للقطاع[2].

وبغض النظر عن كل ذلك فأن موضوع الطاقة سيبقى واحداً من أهم الموضوعات التي يجب الأخذ بها بعين الاعتبار وإعطائها أهمية بالغة من جميع النواحي، من حيث إنتاجها وتأمينها وتزويدها بنسب متزايدة للبشرية، وهي تعد أحد أركان التقدم الحضاري الأساسية لارتباطها ارتباطاً وثيقاً ببقاء المجتمع البشري وهي تشكل مثلثا متداخلا ديناميكيا مع موضوعي الغذاء والتكنولوجيا يقوم على توازنه بقاء الإنسان، ويسمى هذا المثلث مثلث البقاء: الغذاء – الطاقة – التكنولوجيا[3].

([1]) القضاة، عادل، الطاقة في الاقتصاد الأردني، أسعار الطاقة المتصاعدة والسياسات الاقتصادية والمالية، ندوة بعنوان: الارتفاع في أسعار النفط والنتائج والسياسات الاقتصادية والمالية، المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات ،عمان ،2006، ص 62.

([2]) مؤتمر عنوانه: رؤية الطاقة لعام (20012) :" الطاقة من أجل النمو الاقتصادي"، على شبكة الانترنت www.arabic.people.com /Cn htm. :2012/ 3/10

([3]) بدران، إبراهيم، وآخرون، الطاقة في الأردن، دار الفرقان، عمان – الأردن، 1986، ص 7 – 8.

وبالنسبة للدول النامية فإن حاجتها للطاقة بأشكالها المختلفة بتزايد مستمر بل ويجب أن يبقى كذلك لأن الدول النامية بحاجة إلى تعميق استعمالها للطاقة لترفع من مستوى الحياة فيها وأيضاً حتى تجتاز الهوة الكبيرة بينها وبين الدول الصناعية التي سبقتها في التقدم الصناعي[1].

ومع كل هذه الأهمية الإستراتيجية لقطاع الطاقة وحضوره الدائم على مدار الساعة في مختلف مواقع الإنتاج السلعي والخدمي، فقد انشغلت دول العالم جميعها وخاصة المستوردة للطاقة في وضع الاستراتيجيات والخطط من أجل إدارة اقتصاديات هذا القطاع بحكمة تتناسب مع أهميته وضرورته للمجتمع البشري، من وضع برامج وطنية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة والتخلص من أشكال الدعم الحكومي لهذه السلعة، ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من مصادر الطاقة المتاحة محلياً وذلك كله من أجل التقليل من أعباء استيرادها للنفط من الخارج[2].

أما على الصعيد الوطني فيعتبر الاقتصاد الأردني كثيف الاستعمال للطاقة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بوجود صناعات كبيرة نسبياً في المملكة تعتبر كثيفة الاستعمال للطاقة، مثل: صناعات الأسمنت، والفوسفات، والبوتاس، والحديد، وأيضاً اعتماد تزويد المياه على الاستعمال الكثيف للطاقة، وكبر قطاع النقل في المملكة، واعتماده اعتماداً كلياً على استعمال وقود السولار، وهذا كله ناتج من الأسعار المدعومة للمحروقات وتواضع كفاءة القطاع في استهلاك الوقود[3].

(1) بدران، إبراهيم، وآخرون، الطاقة في الأردن، مرجع سابق، ص 7 – 8.

(2) القضاة، عادل، الطاقة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص 62.

(3) الخطيب، هشام، الطاقة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص80.

أبرز المؤشرات الاقتصادية لقطاع الطاقة الأردني في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام العالمي:

تظهر أرقام الجدول (1) وبشكل واضح مقدار النسب الكبيرة لكلف الطاقة المستهلكة في كل من إجمالي المستوردات، والناتج المحلي الإجمالي، والعجز في الميزان التجاري، والصادرات، وذلك من عام (1995)، وحتى عام (2012)، حيث ارتفعت قيمة هذه الكلفة للاستهلاك من (32%) عام (1995) إلى (83%) عام (2012) كنسبة من إجمالي الصادرات، ومن (12,7%) عام (1995) إلى (32%) كنسبة من إجمالي المستوردات عام (2012)، ومن (7%) عام (1995) إلى (21%) عام (2012) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن (28%) عام (1995) إلى (59,8%) عام (2012) كنسبة من العجز في الميزان التجاري، الأمر الذي أخذ يفرض ضغوطا تضخمية على الاقتصاد الوطني الأردني، وكل ذلك سببه المباشر هو انقطاع النفط العراقي عن الأردن بعد عام (2003)، حيث أن العراق كان يزود الأردن بالنفط الخام العراقي كمنحة نفطية والنصف الآخر بأسعار تفضيلية بحكم العلاقات التجارية والسياسية التي كانت تربط البلدين بين عامي (1990- 2003)، أما الأسباب الأخرى للزيادة في قيمة كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني الأردني فهي الزيادة السكانية، والنمو السريع في الاقتصاد الوطني الذي عادة ما يصاحبه زيادة في الطلب على الطاقة مع غياب لسياسات ترشيد الطاقة، والسبب الآخر والمؤثر أيضا في زيادة قيمة كلف الطاقة على الاقتصاد الوطني وهو سبب خارج عن نطاق قدرة الدولة الأردنية وإرادتها وهو الارتفاع في أسعار النفط الخام العالمي والتي تخضع لأسباب وعوامل خارجية مثل الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة والزيادة في نمو الاقتصاديات العالمية وغيرها من الظروف المؤثرة في هذا المجال.

الجدول (1)

العلاقة بين كلف الطاقة المستهلكة والاقتصاد الوطني

كلفة الطاقة منسوبة إلى:

السنة/العام	الصادرات%	المستوردات%	الناتج المحلي الإجمالي%	العجز في الميزان التجاري%
1995	32	12,7	7	–
1996	33	11,3	7,3	–
1997	34	12,6	7,4	–
1998	29	11	5,8	–
1999	30	14	7	28
2001	34,8	16,5	9	30,9
2002	31,4	17,3	9,3	37
2003	35,9	19,3	10,9	39
2004	41	20	14,5	37,8
2005	58,1	23,9	19,5	40
2006	52,2	23,6	18,9	159.7
2007	56,4	23,8	20,3	40
2008	50	23	20	42,9
2009	42	19	12	34,3
2010	52	14	13	33,8
2011	71	31	20	52
2012	83	32	21	59,5

المصدر: احتساب الباحث، بيانات وزارة الطاقة والثروة المعدنية = مجوعة أعداد –، وبيانات البنك المركزي الأردني – مجموعة أعداد – على الموقع الإلكتروني http//www.cbj.gov.jo .

يلاحظ من الجدول السابق (1) من خلال المقارنة ما بين سنوات فترة الدعم العراقي للأردن من النفط الخام وهي فترة التسعينيات إلى عام (2003)، وما بعد هذه الفترة وانقطاع الدعم العراقي للأردن من النفط الخام أي من (2003-2011) ما يلي:

1- لم ترتفع كلفة استهلاك الطاقة بالنسبة للمستوردات الوطنية خلال السنوات (1995-2002) إلا (4.6%) أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين (12.7-19.3%)، وهي فترة الدعم العراقي للأردن من النفط الخام، أما في الفترة ما بين عامي (2003- 2012) فقد ارتفعت الكلفة بالنسبة للصادرات الوطنية بما نسبته (12.7%) أي بحساب الفارق بين نسب هذين العامين (19.3%- 32%).

2- لم ترتفع كلفة استهلاك الطاقة بالنسبة للصادرات الوطنية خلال السنوات (1995-2002)، حيث كانت نسبة الارتفاع تساوي (6.0-%) أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين (32%- 31,4%). أما في فترة (2003- 2012) فقد ارتفعت الكلفة بالنسبة للصادرات الوطنية بما نسبته (47,1%) أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين (35,9% - 83%).

3- لم ترتفع قيمة كلفة استهلاك الطاقة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1995- 2002) إلا بما نسبته (2,3%) أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين (7%- 9,3%)، أما في الفترة ما بين (2003- 2012) فقد ارتفعت الكلفة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (10,1%) أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين (10,9%- 21%).

4- لم ترتفع كلفة استهلاك الطاقة بالنسبة للعجز في الميزان التجاري خلال السنوات (1995– 2002) إلا بما نسبته (9%) أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين (28%– 37%)، أما في الفترة ما بين (2003– 2012) فقد ارتفعت الكلفة بالنسبة للعجز في الميزان التجاري بما نسبته (20,3%) أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين (39,5%– 59,8%).

وترى الدراسة من خلال المقارنة ما بين الفترتين الزمنيتين (1990– 2002) و (2003– 2012) أن كلفة الطاقة المستهلكة محلياً في الأردن في ازدياد مستمر وخاصة خلال الفترة الزمنية الثانية (2003–2012)، وذلك بسبب اعتماد الأردن بشكل شبه كامل على استيراد الطاقة من الخارج، مما يجعله متأثراً بالظروف السياسية المحيطة به إقليمياً كما حدث في العراق عام (2003)، وكذلك الظروف العالمية مثل ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً كما حدث في السنوات الأخيرة من هذه الدراسة، مما يوجب على الحكومات المتعاقبة في الأردن وضع سياسات طاقة بديلة ثابتة ومستقرة تتكيف مع أصعب الظروف المحيطة إقليمياً وعالمياً قدر الإمكان، مراعياً في ذلك وضع الطاقة الحقيقي في الأردن، ومستغلاً في ذلك الطاقة المحلية الموجودة قدر الإمكان لإشراكها في الخليط الكلي للطاقة المستهلكة محلياً، وهو ما ستبرزه الدراسة لاحقاً في المطلب التالي من هذا المبحث.

المطلب الثاني

وضع الطاقة في الأردن

يعتمد الأردن في سد احتياجاته من الطاقة على استيراد النفط الخام والغاز الطبيعي اعتمادا شبه كلي، حيث أن الإنتاج من المصادر المحلية لا زال هامشياً وهو يتمثل بإنتاج الغاز من حقل الريشة.

إن جميع مستوردات الأردن من النفط حتى عام (1985)، من المملكة العربية السعودية عن طريق خط التابلاين، ومنذ عام (1985)، أخذ الأردن في استيراد النفط الخام العراقي بناء على علاقة نفطية تقوم على أساس التبادل التجاري (المقايضة)، وذلك بواسطة الصهاريج عبر الصحراء العراقية الأردنية، ويتم تسديد قيمة هذه المستوردات بواسطة التبادل مع الصادرات أو الخدمات الأردنية عن طريق حساب خاص في البنك المركزي الأردني.

أخذ الأردن يعتمد تدريجياً على النفط العراقي وانخفض استيراده للنفط السعودي إلى أن توقف كليا عام (1988)، إلا أن عبء المستوردات النفطية على الخزينة العامة أصبح يرتفع في عام (1989/1988)، وذلك بسبب حصول ارتفاع في سعر النفط العالمي والى تصحيح في سعر تحويل الدينار الأردني، مقابل الدولار مما أدى إلى قيام الدولة بتصحيح فوري في أسعار المنتجات النفطية في بداية عام (1989)، مما أحدث ردة فعل محلية شديدة.

كما أسهم الاعتماد شبه الكلي للأردن على استيراد الطاقة من الخارج إلى حدوث اختلال مزمن في الميزان التجاري (العجز الهيكلي الدائم)، حيث كان العراق هو المصدر الوحيد لإمدادات النفط الخام لأردن منذ عام (1990- 2003)، حيث كان نصف هذه الإمدادات على شكل منحة والنصف الآخر بأسعار تفضيلية إلى أن انتهت في نيسان (2003)،

نتيجة الغزو الأمريكي على العراق، وبعدها أخذ الأردن يحصل على نصف احتياجاته النفطية من السعودية في صورة منحة نفطية والنصف الآخر يستورده بسعر السوق العالمي.

ومنذ بداية أيار (2005)، أصبحت المملكة تستورد كافة احتياجاتها من النفط بالأسعار العالمية مع الارتفاعات المتزايدة في أسعار النفط الخام في السوق العالمي إلى أن وصلت حاجز ال (70) دولار للبرميل خلال الأشهر الأخيرة من عام (2005)، وباتت فاتورة استيراد الطاقة خلال السنوات الأخيرة تلتهم جانباً كبيراً من مدخول المملكة من العملات الأجنبية المتأتية من الصادرات الوطنية[1].

وحول حقيقة ما إذا كان يوجد مصادر محلية للطاقة أو لا يوجد فإن ذلك ينقسم إلى اتجاهين، اتجاه رسمي، واتجاه غير رسمي.

أولاً: الواقع الحقيقي للنفط في الأردن:

الجهات الرسمية تنفي أي كلام عن وجود النفط في الأردن ممثلة برئيس الوزراء عبدالله النسور، وذلك في جلسة استجواب عقدها مجلس النواب السابع عشر بتاريخ 2013/12/30 قدمها أحد النواب[2]، حيث قال: "بأن رئيس الوزراء قال أنه لم تُعلن أي شركة من اللاتي نقبن عن النفط عن وجود النفط، وهذا غير صحيح، حيث سبق وأن أعلنت ترانس جلوبال عام (2006– 2007) في مؤتمر الجيولوجيين عن وجود مخزون من نصف مليار برميل نفط في منطقة بئر العسال في البحر الميت، وتسبب هذا التصريح باستياء سلطة

[1] القضاة، عادل، والخطيب، هشام، الطاقة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص 62 – 63 ، ص 88 – 90.

[2] استجواب النائب رولا الحروب لرئيس الوزراء (عبدالله النسور) في جلسة مجلس النواب السابع عشر بتاريخ 2013/12/30، محضر جلسة مجلس النواب، عمان- الأردن.

المصادر الطبيعية وحرمت الشركة من حق تجديد امتيازها والدخول في المرحلة الثانية، وهي التطوير ومنع الامتياز للشركة لم يكن لها وجود ومسجلة في الجزر العذاري واسمها بوروسيتي علماً بأنه ليس لها أي خبرة في مجال التنقيب عن النفط".

وقال النائب في نفس الجلسة: "بأن مصدر رسمي قال إنه على استعداد لإطلاعها بسرية على المعلومات وهو ما اعتبرته الحروب من الأمور التي تثير علامات استفهام، متساءلة من أن الحكومة تعرف أن هناك نفط وتخفيه عن الأردنيين وتفزع الشعب، أو أنها تعلم أنه لا يوجد نفط وتتحدى الشركات والمستثمرين!!.

وأن رئيس الوزراء عبدالله النسور قد أكد في رده على استجواب النائب: "بأن الأردن مقسم إلى عشر مناطق تنقيبية وأعطيت لشركات عالمية تسع مناطق منها".

ووضح بأن الشركات التسع لم تتحدث عن وجود نفط بكميات تجارية في الأردن حتى الآن. وأكدّ أنه لم ينفِ إطلاقاً أنه لا يوجد في الأردن نفط؛ لأن النفي غير مسؤول لأننا نقدم شركات أجنبية للتنقيب عن النفط.

وفي ذات السياق تحدث وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد حامد في معرض رده على استجواب النائب: "أن النفط المستخرج من بئر السرحان رقم أربعة من أجود أنواع النفط وكان ينتج 20 برميلاً يومياً ثم نضب وتم إغلاق البئر"[1].

أما مدير عام سلطة المصادر الطبيعية موسى الزيود أوضح لـ (الصحيفة العرب اليوم) أنه لا يمكن القول بعدم وجود نفط في الأردن؛ لأن عملية الاستكشاف ما زالت مستمرة منذ عام 1947، رغم أن نتائج أعمال الشركات لم تظهر وجود كميات نفط تجارية في الأردن

([1]) استجواب النائب رولا الحروب لرئيس الوزراء (عبدالله النسور) في جلسة مجلس النواب السابع عشر بتاريخ 2013/12/30، محضر جلسة مجلس النواب، عمان- الأردن.

يمكن الاستفادة منها حتى الآن. وبين أن "الأردن بلد غير مستكشف نفطياً، وظهور شواهد نفطية في بعض المناطق مثل حقل حمزة النفطي في منطقة الأزرق، منطقة الأغوار، وادي السرحان، يبقي الأمل موجوداً باكتشاف النفط بكميات تجارية.

وفي نفس الحوار يقول الزيود: "أن دور سلطة المصادر الطبيعية يقتصر على التسويق والترويج لمواقع الاستكشاف في الأردن والرقابة اليومية على أعمال الشركات"[1].

وفي معرض آخر تثير المواقع الإلكترونية غير الرسمية الحديث حول مسألة وجود أو عدم وجود النفط في الأردن، وتحديداً في منطقة البحر الميت، وخاصة بعد سلسلة التحقيقات التي قامت بها وسائل إعلام أردنية وأجنبية، والتي تزامنت مع تقارير علمية قدمتها شركة ترانس جلوبال الأمريكية منتصف العام (2008)م، تفيد بوجود النفط بكميات تجارية وباحتياطي نفطي يقدر بنصف بليون برميل من النفط في حوض البحر الميت على الجانب الأردني، وهذا الخبر نشر على موقع أويل جاز (Oil Gas) انترناشونال، بتاريخ 2005/2/24، إلا أن هذا الخبر أثار استياء سلطة المصادر الطبيعية، فخاطبت شركة ترانس جلوبال بهذا الشأن متهمة إياها بالتصريح للموقع المذكور دون إذن منتهكة شروط اتفاقيتها الموقعة مع الحكومة الأردنية[2].

وأن الأزمة بين الطرفين الحكومة الأردنية وشركة ترانس جلوبال قد انتهت بعد الاتفاق بين الطرفين على تسوية القضية ودياً عبر المركز الدولي لمنازعات الاستثمار (ICJID)، ولا سيما أن القضية تجاوزت جو الخلاف ما بين شركة ترانس جلوبال والحكومة

([1]) استجواب النائب رولا الحروب لرئيس الوزراء (عبدالله النسور) في جلسة مجلس النواب السابع عشر بتاريخ 2013/12/30، محضر جلسة مجلس النواب، عمان- الأردن.

([2]) قطيشات، ياسر، لغز وجود النفط في الأردن، حجية عصية على الفهم، الحوار المتمدن، العدد 3332، 2014/4/10، على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org.net/10/4/2014.

لتدخل حيز الرأي العام الأردني أولاً والاهتمام الرسمي العربي ثانياً، باعتبار أن صحة وجود النفط في الأردن سيغير معادلات اقتصادية وسياسية كثيرة في المنطقة، وهي تتمثل بحرمان الأردن من المساعدات والمنح العربية والأجنبية في السنوات القادمة، وهذا ما تخشاه الحكومة، بالإضافة إلى موقف إسرائيل من الموضوع خصوصاً أن المسألة تتعلق بحوض البحر الميت، وذلك نظراً لأهميته استراتيجياً لأمن إسرائيل من حيث الطاقة والأبعاد الجيوسياسية[1].

وفي معرض آخر أيضاً كشف الخبير الجيولوجي الأردني وهو مدير شركة البترول العراقي السابق زهير عمر الصادق عن وجود نحو (2) مليار طن من النفط الثقيل في الأردن مستنداً إلى دراسات علمية أجريت في منطقة الأزرق، والبحر الميت، والصفاوي، وجاءت هذه التأكيدات خلال الجلسة التي عقدتها لجنة الطاقة النيابية في مجلس النواب وذلك بمشاركة وزير الطاقة مالك الكباريتي، ومدير سلطة المصادر الطبيعية الدكتور موسى الزيود، ونقيب الجيولوجيين السابق خالد الشوابكة، ونقيب الجيولوجيين الحالي بهجت العدوان بالإضافة إلى عدد من الخبراء وأعضاء في لجنة الطاقة النيابية.

وأشار الخبير الجيولوجي الصادق أيضاً إلى وجود دراسة أجريت عام (1987) إذ تبين وجود نحو (430) مليون برميل من النفط في منطقة الأزرق موضحاً بأن كلفة الدراسة بلغت آنذاك (2) مليون دولار[2].

وفي نفس الجلسة دار جدل حول إمكانية وجود بترول، ففي الوقت الذي اعتبر فيه الخبير الجيولوجي الصادق بأن الدراسات العلمية تؤكد وجود كميات كبيرة من النفط في

([1]) قطيشات، ياسر، لغز وجود النفط في الأردن، أحجية عالية على الفهم، الحوار المتمدن، العدد 3332، 2011/4/10، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org.net 10/4/2014

([2]) أرشيف مجلس النواب الأردني السابع عشر، جلسة لجنة الطاقة النيابية، بتاريخ 2013/6/22، عمان، الأردن.

الأردن دعا وزير الطاقة المهندس مالك الكباريتي إلى عدم التأكيد على فرضية وجود نفط، وعدم الجزم بذلك والتحقق مما تقوله تلك الدراسات وعدم الانسياق وراء دراسة قد لا تكون صحيحة.

على الرغم من تأكيدات الصادق بأن الدراسات العلمية تشير إلى أن نوعية النفط الموجود في الأردن ينتقل إلى مسافات تقدر بالإنش أي أنه نفط ثابت وليس متحركاً.

وفي مداخلة مقتضبة لوزير المياه الأسبق والسفير الأردني في بغداد بسام قاقيش قال فيها أن: "رئيس الوزراء الأسبق مضر بدران أبلغه أن الأردن فيه نفط وهناك شركات ترفض استخراجه"[1].

وفي ندوة نظمتها شعبة هندسة المناجم والتعدين في نقابة المهندسين الأردنيين، هذه الندوة بعنوان "حقيقة وجود الثروات النفطية في الأردن"، أكد خلالها المشاركون والمختصون في مجال الطاقة والنفط على وجود العديد من الشواهد التي تؤكد توفر النفط في الأردن.

حيث استعرضت هذه الندوة أهم المناطق النفطية في الأردن وفق تقسيمات سلطة المصادر الطبيعية والتركيب الجيولوجي لكل منها، وأبرز الشواهد النفطية فيها.

وقد أشار الخبير الجيولوجي الصادق إلى أن منطقة البحر الميت تحتوي على الكثير مما يعرف بـ "نزازات" البترول التي ساهمت في اكتشاف تواجد النفط في المنطقة، مبيناً أن معظم المناطق النفطية تم اكتشافها عن طريق ما يعرف بـ "نزازات" البترول وهي من دلائل وجود النفط في المنطقة[2].

---

(1) أرشيف مجلس النواب الأردني السابع عشر، جلسة لجنة الطاقة النيابية بتاريخ 2013/6/22، عمان الأردن.

(2) الصادق، زهير، وآخرون، ندوة حوارية بعنوان: "حقيقة وجود الثروات النفطية في الأردن"، نقابة المهندسين الأردنيين، عمان- الأردن، على الموقع الإلكتروني: http://www.jea.org.jo/30/1/2014.

ووضح أن هذه "النزازات" تتوفر بكثرة في البحث الميت وهي تعتبر من الدلائل التي ترفع احتمالية وجود النفط في المنطقة[1].

وبخصوص ثاني المناطق الاستكشافية في منطقة الأزرق، قال الصادق إن "الدراسات التي أعدتها سلطة المصادر الطبيعية عن طريق شركات أمريكية تجاوزت كلفتها مليوني دولار، أشارت التوقعات إلى وجود ما يقدر بنحو (430) مليون برميل في منطقة الأزرق، وأكد نفس التقرير وجود نفط في حقل حمزة والذي حفرت به حتى الآن (17) بئراً وينتج حالياً نحو (20) ألف برميلاً يومياً رغم أن مجموع ما أنتج منه منذ العام 1988 حتى العام 2014 بلغ ما يقارب مليون برميل فيما يوجد فيه نحو (15– 22) مليون برميل[2].

وعلى صعيد آخر اتهم نواب في جلسة نيابية نهاية شهر نيسان عام 2008 بالضلوع في مؤامرة سياسية لعدم استخراج النفط من الأردن.

وهو ما نفته الحكومة على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عيد الفايز الذي انتقد خطاب النواب[3].

واعتبر رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني في حديث له لأحد المواقع الإخبارية أن الأردن يتعرض لمؤامرة من شركات عالمية لمنع استخراج النفط.

وتحدث أيضاً عن ضغوط خارجية تمنع الأردن من إجراء عمليات استكشاف حقيقية للنفط[4].

([1]) الصادق، زهير، وآخرون، ندوة حوارية بعنوان: "حقيقة وجود الثروات النفطية في الأردن"، نقابة المهندسين الأردنيين، عمان- الأردن، على الموقع الإلكتروني: http://www.jea.org.jo/30/1/2014.

([2]) الصادق، زهير، وآخرون، ندوة حوارية بعنوان: "حقيقة وجود الثروات النفطية في الأردن"، نقابة المهندسين الأردنيين، عمان- الأردن، على الموقع الإلكتروني: http://www.jea.org.jo/30/1/2014

([3]) أرشيف مجلس النواب الأردني، جلسة لمجلس النواب الأردني الخامس عشر، بتاريخ شهر نيسان/ 2008، عمان- الأردن.

([4]) عطية، خليل، (رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب)، لغز وجود النفط في الأردن، الجزيرة نت، السبت 2008/8/12، على الموقع الإلكتروني: http://www.aljzeera.net/print/97bf4.

وبينما يؤكد خبراء عدم إمكانية الجزم بوجود النفط تؤكد الحكومة أنه لا وجود له في الأردن بكميات تجارية.

ومؤخراً اكتشف مواطنون في الصحراء الجنوبية للأردن تسرباً لنفط خفيف من أحد الآبار، وأكدوا استخراجه لتشغيل محركات سياراتهم، مما أعاد فتح ملف النفط.

ويؤكد نقيب الجيولوجيين الأردنيين خالد الشوابكة عدم إمكان أي جهة في الأردن إثبات وجود النفط من عدمه، وقال للجزيرة نت أن "الأردن لم يستكشف نفطياً حتى الآن".

وبيّن الشوابكة وجود اكتشافات نفطية شمالي الأردن وجنوبها وشرقها قرب الحدود العراقية، إضافة لاكتشافات نفطية في منطقة البحر الميت غرب المملكة.

وقال: "أن الحكومة تتذرع بعدم الجدوى التجارية للكميات المكتشفة حيث لا يتجاوز إنتاج الآبار 25 برميلاً يومياً"[1].

وتحدث نقيب الجيولوجيين الأردنيين بهجت العدوان: "أن مقولة أن الأردن بلد ليس نفطياً نفتها الدراسات التي أجريت سابقاً، إلا أن المشكلة تكمن بالطبيعة الجيولوجية للمملكة".

وقد وضح أنه تم اكتشاف النفط في البحر الميت إلا أن اختلاطه بمياه البحر (قتله) وأن هناك تباطؤ في استخراج النفط من الصخر الزيتي ومرد ذلك يعود للإجراءات الروتينية التي تعاني منها الشركات الراغبة بالتنقيب وتباطؤ الشركات نفسها[2].

وهنالك حديث آخر يشير إلى: "أن مسألة الطاقة في الأردن هي مسألة سياسية بامتياز"، وذلك بإبقاء الأردن على حافة الجوع، وثانياً على احتمالية وجود مشاريع سياسية

([1]) الجزيرة نت، لغز وجود النفط بالأردن يحير مواطنين، السبت 2008/4/12، على الموقع الإلكتروني: http://www. aljzeera.net/print/97bf4.

([2]) العدوان، بهجت: (نقيب الجيولوجيين الأردنيين)، مقابلة صحفية، صحيفة الدستور، العدد 16744، يوم الأحد الموافق: 2014/2/23، عمان- الأردن.

على الأردنيين تمريرها حتى يعيشوا بوفرة من الطاقة؛ وما يدل على ذلك هو عدم وجود تعليمات أمريكية لحلفائها بمساعدة الأردن في مجال الطاقة، وأيضاً أن الغاز المصري لا ينقطع فعلاً بسبب تفجير الأنابيب كما تتذرع السلطات المصرية؛ أي انه انقطاع مفتعل من قبل السلطات في مصر ومقصود.

وعلى هذا الأساس فقد تم تسريب الغاز الإسرائيلي بالتدريج وبالقطعة للواقع الاقتصادي والصناعي الأردني، تلك عملية سياسية بتقدير سياسي بحجم الغاز المصري، وعلى الأساس نفسه يمكن فهم مبررات مطالبة شركة بريطانية عملاقة من وزن (بريتش بتروليوم) بمغادرة الأردن بعد أربع سنوات من التنقيب عن الغاز شرقي البلاد.

وهذا الحديث يعطي تفسيراً بأن أزمة الغاز والطاقة في الأردن مفتعلة ليس من قبل الأردنيين بل من قبل أصدقائهم في الخليج ومصر وواشنطن لأغراض سياسية بحتة[1].

ثانياً: وضع الغاز الطبيعي في الأردن:

تم اكتشاف الغاز الطبيعي في الأردن عام 1987 في حقل الريشة شمال شرق الأردن، وتقدر الاحتياطيات بـ (230) مليار قدم مكعب، ويزود هذا الحقل الواقع بالقرب من الحدود العراقية محطة توليد كهرباء مجاورة بما يقارب من (30) مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، لإنتاج ما يقارب (10%) من احتياجات المملكة من الكهرباء[2]، حيث يقدر الخبراء أن كل (6) آلاف قدم مكعب من غاز الريشة يعادل برميلاً نفطياً واحداً، وأن قدرة هذا الحقل تعادل

---

(1) مقال صحفي بعنوان "أزمة الطاقة سياسة بامتياز"، عبدالهادي المجالي، وكالة سرايا الإخبارية بتاريخ 2014/2/14. على الموقع الإلكتروني: http:// www.sarayanews.com/print.php?id=240223.

(2) www.fanak.com/ar/countries/jordan/basic/facts/geography natara/resources

(5) آلاف برميل نفط مكافئ يومياً[1]. والمتوقع أن يرتفع نتاج الحقل لأكثر من (50) مليون قدم مكعب، حيث تدخل شركة (بريتش بتروليوم) في اتفاقية مع الحكومة الأردنية على مرحلتين؛ الأولى: لاستكشاف الحقل وتقييمه تمتد بين (3-4) سنوات، تنفق في الحد الأدنى (237) مليون دولار، وفي حال استكشاف الغاز بالكميات المتوقعة ستدخل الشركة بتطوير الحقل، وسيكون الإنفاق حينئذ بحدود (8- 10) بلايين دولار لإنتاج (330) مليون قدم مكعب يومياً إلى حوالي (1000) مليون قدم مكعب يومياً، وهذه الكمية ستكون كافية لسد احتياجات الأردن وحتى إمكانية التصدير[2].

ثالثاً: وضع الصخر الزيتي في الأردن:

حسب تقديرات مجلس الطاقة العالمي فإن احتياطيات الأردن من الصخر الزيتي تصل على ما يقارب (40) مليار طن، وهذا يضعها كثاني أغني دولة من حيث احتياطيات الصخر الزيتي بعد كندا، والأولى على مستوى العالم بالاكتشافات المؤكدة، وذلك بنسبة استخراج بترول تصل ما بين (8%- 12%) من المحتوى، حيث تتواجد الكميات الضخمة في المنطقتين الشمالية الغربية والمنطقة الوسطى من البلاد، ويمكن إنتاج (4) مليار من بترول الاحتياطي الحالي، وهذه الاحتياطيات التي يمكن استغلالها سهل الوصول لها، إذ أن معظمها في مناجم مكشوفة سطحياً[3]، حيث أثبتت التجارب السابقة والجهود التي بذلت أن الصخر الزيتي

([1]) تعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية المعروفة ومصادر الطاقة المتاحة لرفع سوية الاقتصاد الوطني، صحيفة العرب اليوم، تاريخ: 2011/5/12.

([2]) الصمادي، "بريتش بتروليوم ملتزمة بتطوير حقل الريشة الغازي، صحيفة الغد، تاريخ: 2011/5/12.

([3]) ويكبيديا، الموسوعة الحرة، الموارد الطبيعية في الأردن، على الموقع الإلكتروني: http://www.ar.wikipedia.org/wiki الموارد الطبيعية في الأردن.

الأردني من النوعية العالية الجودة، ويمكن استغلاله سواءً بالحرق المباشر لتوليد الكهرباء أو بالتقطير لإنتاج البترول أو بالطريقة المركبة لإنتاج البترول والكهرباء[1].

أما فيما يخص الجهات الرسمية والمسؤولين بهذا الخصوص، فقد قال وزير الطاقة والثروة المعدنية السابق: "أن الأردن هي الدولة الرابعة في العالم من حيث امتلاكها لمصادر الصخر الزيتي حيث يقدر الاحتياطي للصخر الزيتي السطحي بما يزيد عن (70) مليار طن يحتوى على ما يزيد على (7) مليارات طن من النفط". وذلك خلال لقاء نظمته جمعية إدامة الطاقة والمياه والبيئة برعاية من شركة الأردن للصخر الزيتي (جوسكو) بعنوان: "الصخر الزيتي في الأردن، الإمكانيات، المشروعات المستقبلية وتأثيرها على وضع الطاقة في الأردن"[2].

وفي معرض أخر حول نفس الموضوع قال نقيب الجيولوجيين الأردنيين بهجت العدوان في مقابلة له من إحدى الصحف اليومية: "أن ارتفاع أسعار النفط العالمية يجعل استغلال الصخر الزيتي أمراً مجدياً مقدراً كميات الصخر الزيتي في المملكة بأكثر من (200) مليار طن على أعماق مختلفة، وأضاف أيضاً أن عام 2016 سيشهد باكورة إنتاج النفط من الصخر الزيتي حسب الشركات المنفذة[3].

هناك جدل مستمر منذ سنوات حول طرق الإفادة من كميات كبيرة من الصخر الزيتي والموجود بمناطق متفرقة، سيما في الكرك (200 كلم جنوبي عمان)[4].

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2011، ص22.

([2]) البطاينة، علاء عارف: (وزير الطاقة والثروة المعدنية السابق)، لقاء نظمته جمعية إدامة الطاقة والمياه والبيئة بعنوان: "الصخر الزيتي في الأردن" على الموقع الإلكتروني: http://factjo.com/pages/print.aspx?id=30698.

([3]) العدوان، بهجت: (نقيب الجيولوجيين الأردنيين)، مقابلة صحفية، صحيفة الدستور، العدد 16744، يوم الأحد الموافق: 2014/2/23، عمان- الأردن.

([4]) أرشيف مجلس النواب الأردن الخامس عشر، تاريخ شهر نيسان 2008، عمان- الأردن.

ويؤكد الشوابكة تجاوز قيمة مخزون الأردن من الصخر الزيتي ترليون دولار، وجدوى عمليات الاستخراج بسبب الارتفاع الكبير بأسعار النفط العالمية، نافياً بذلك كلام الحكومة عن عدم جدوى استخراجه[1].

وكذلك يرى الشوابكة (نقيب الجيولوجيين الأردنيين سابقاً) أن ملف النفط يحتاج لقرار سياسي للبحث فيه لأن "علامات استفهام كثيرة تحيط بالموقف الرسمي حيال عمليات استكشاف الأردن نفطياً والإفادة من المخزون الهائل للصخر الزيتي".

وتشير أيضاً دراسات حكومية إلى وجود الصخر الزيتي في الأردن بكميات هائلة وفي عدة مناطق من الأردن، ويمتلك الأردن احتياطياً كبيراً من الصخر الزيتي يقدر بحوالي (100) مليار طن وفقاً للدراسة التي أعدها الخبير الأمريكي جيرمي بوك خلافاً لبعض الدراسات التي أجراها خبراء أردنيون تقرر احتياطي الأردن من هذه المادة بحوالي (430) مليون برميل[2].

رابعاً: وضع الطاقة المتجددة في الأردن:

يتمتع الأردن بمستوى جيد من مصادر الطاقة المتجددة، ويمكن تلخيصه من حيث القياسات والاستغلال الحالي على النحو التالي:

1- الطاقة الشمسية:

- معدل الإشعاع الشمسي (5-7) كيلو واط ساعة/ متر مربع (تعتبر من أعلى المعدلات عالمياً).

---

(1) أرشيف مجلس النواب، جلسة لمجلس النواب الأردني الخامس عشر بتاريخ شهر نيسان 2008، عمان- الأردن.

(2) مقال صحفي لمحمد عرسان، هل يمشي الأردنيون على ثروة من المعادن؟، عمان نت، على الموقع الإلكتروني: http://ar.ammannet.net/news/26/6/2013.

حجم الاستغلال الحالي: تسخين المياه (السخانات الشمسية) بنسبة انتشار حوالي (15%) وتوفير حوالي (100) ألف طن. م. ن سنوياً، الإنارة وضخ المياه في المناطق النائية من خلال أنظمة الخلايا الشمسية بحدود (1000) كيلو واط مركب.

2- طاقة الرياح:

- معدل سرعة الرياح حوالي (7) متر/ ثانية (300 واط/ متر مربع كمعدل سنوي). في بعض المواقع (حوفا، كمشة، الفجيج، الحرير، العقبة).

حجم الاستغلال، مشاريع تجريبية لتوليد الكهرباء (1.5 ميجا واط في الشمال)، ضخ المياه ومشروعي الكمشة (40) ميجا واط، والفجيج (80- 95) ميجا واط قيد إجراءات العطاء.

3- الطاقة الحيوية (الغاز الحيوي):

- المعدلات: حوالي (5000- 7000) طن يومياً.

حجم الاستغلال، مشروع تجريبي لتوليد الكهرباء (3.5) ميجا واط، شركة الغاز الحيوي الأردنية (مناصفة بين أمانة عمان الكبرى وشركة توليد الكهرباء المركزية).

4- الطاقة المائية:

- المعدلات محدودة جداً باستثناء حجم المشروع المتوقع من قناة البحرين.

حجم الاستغلال، مشاريع لتوليد الكهرباء (10) ميجا واط، سد الملك طلال ومحطة العقبة الحرارية.

5- الطاقة الحرارية الجوفية:

- المعدلات محدودة جداً.

حجم الاستغلال: الينابيع الحارة في منطقة ماعين والزارة والأزرق وغيرها، وقد أثبتت دراسات الجدوى الفنية بإمكانية استغلال هذا المصدر لغايات توليد الطاقة الكهربائية التي أجرتها وزارة الطاقة من خلال شركة استشارية يابانية عدم توليد الكهرباء؛ لأنها تحتاج إلى كلفة مالية كبيرة[1].

خامساً: وضع الطاقة النووية في الأردن:

تناول رئيس هيئة الطاقة النووية خالد طوقان وضع هذا النوع من الطاقة في الأردن، موضحاً أن اليورانيوم متوفر بكميات كبيرة جداً في مناطق وسط المملكة والحسا وجنوب المملكة تكفي الأردن لأكثر من خمسين عاماً.

كما أكد طوقان أهمية استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وخاصة أن الطاقة أصبحت أمراً مقلقاً للدولة والمجتمع، مشيراً إلى أن الأردن يستهلك (2) مليار دولار للطاقة الكهربائية، ويكفي الأردن (500) طن من اليورانيوم لتوليدها[2].

وأضاف أن أراضي المملكة تحتوي على ثروة إستراتيجية من خام اليورانيوم تقدر بحوالي (65) ألف طن حسب تقديرات سلطة المصادر الطبيعية، ويجري العمل على استخلاصه بإطار خطة شاملة وذلك بتخصيص جزء منه للاستهلاك المحلي، وتصدير الفائض متوقعاً أن يوفر اليورانيوم المستخلص محلياً ملياري دينار سنوياً ينفقها الأردن سنوياً على الوقود الثقيل المستخدم لإنتاج الكهرباء[3].

---

(1) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2002، عمان- الأردن، ص22.

(2) طوقان، خالد: (رئيس هيئة الطاقة النووية الأردنية)، "اليورانيوم يكفي الأردن لـ (150) عاماً"، صحيفة السوسنة بتاريخ: 2013/3/16. على الموقع الإلكتروني:
http://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=137463

(3) طوقان، خالد، "نعمل على استخراج اليورانيوم بكفاءات أردنية"، صحيفة الرأي، يوم الأحد 2014/2/23، عمان- الأردن.

وفي معرض آخر يقول نقيب الجيولوجيين الأردنيين الحالي بهجت العدوان أن "المملكة تعتبر منجماً لليورانيوم، حيث تشير خريطة توزيع العناصر المشعة في الأردن إلى أن اليورانيوم يتركز في صخور العصر الطباشيري، وكذلك فإن هناك تركيزاً عالياً أيضاً "لكنذا" انتشار محلي مُصاحب لرواسب الينابيع الحارة الحديثة في مناطق الزرقاء- ماعين، وزاره (الجانب الشرقي للبحر الميت) والمخيبة.

وقامت سلطة المصادر الطبيعية بإجراء دراسات عديدة حول تركيز عنصر اليورانيوم في صخور وحدة الفوسفوريت، وتضمنت حفر آبار وصلت على عمق (75) دونم للتعرف على معادن الأديتونيت والتياميونيت والكارنرتيت المشعة كمصدر لليورانيوم.

ويزداد تركيز اليورانيوم في وحدة الفوسفوريت باتجاه شمالي الأردن، وهو أعلى بكثير من تركيزه في الفوسفات متدني الدرجة في شرق وشمال شرقي الأردن الذي يتبع صخور عصر الأيومين.

وكذلك وجد أن هنالك علاقة طردية بين نسبة تركيز الفوسفات وتركيز اليورانيوم، وذلك حسب دراسات سلطة المصادر الطبيعية.

كما أثبتت الدراسات توفر في الأردن عنصر اليورانيوم المشع الذي ينتج من تحلل عنصر اليورانيوم، كما أظهرت الدراسات الأولية على رواسب الينابيع الحارة في الأردن هناك تركيز عالي لعنصر الراديوم وغاز الراديون في الجو مع آثار لعناصر الثوريوم واليورانيوم[1].

([1]) مقال صحفي لمحمد عرسان، هل يمشي الأردنيون على ثروة من المعادن؟، عمان نت، على الموقع الإلكتروني: http://ar.ammannet.net/news/26/6/2013.

المطلب الثالث

الطلب المحلي على الطاقة

يحتاج الأردن إلى كميات كبيرة من الطاقة حتى تتناسب مع تلبية النمو في الطلب على الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، حيث تعد المعدلات المتزايدة للسكان أكبر التحديات التي تواجه تلبية الطلب المتنامي على الطاقة في الأردن، حيث يعتبر نصيب الفرد من الطاقة معيارا للقدرة الإنتاجية، ومن المتوقع أن تصل نسبة النمو في استهلاك الطاقة الكلية إلى (4%) ونسبة النمو في استهلاك الطاقة الكهربائية إلى (7%) سنويا، مما يتطلب استثماراً في صناعة الطاقة يصل إلى (150) مليون ديناراً سنوياً على الأقل بالإضافة إلى الكلفة اللازمة لاستيراد الطاقة.

ساهم الإنتاج المحلي للنفط والغاز الطبيعي بنسبة (4,6%) من مجمل الطاقة الكلية المستهلكة لعام (1999)، ويظهر الجدول (2) مجموع الاستهلاك من الطاقة الكلية المستهلكة (ألف ط. م. ن) من عام (1990- 2011) :

الجدول رقم (2)

العلاقة ما بين الطلب المحلي على الطاقة والنمو الاقتصادي

السنة	الطلب (ألف ط.م.ن)	النمو السنوي للطاقة (نسبة مئوية%)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	نمو الاقتصاد (نسبة مئوية%)
1990	3306	4,1=(1999-1990)	2760,9	4,0= (1999 -1990)
1995	4400	-	4714,7	-
1996	4590	-	4911,3	-
1997	4673	-	5137,4	-
1998	4784	-	5609,9	-
1999	4755	-	5778,1	-
2000	5114	7,5	5998,6	4,2
2001	5150	0,7	6363,7	6,0
2002	5299	2,9	6794,0	6,3
2003	5774	9,0	7228,8	6,3
2004	6489	12,4	8090,7	11,9
2005	7028	8,3	8925,4	10,3
2006	7187	2,6	10675,4	19,6
2007	7438	3,4	12131,2	13,6
2008	7335	-1,3	15593,4	28,5
2009	7739	5,5	16912,2	8,4
2010	7355	-4,9	18762,0	10,9
2011	7457	1,3	20476,5	9,1
2012	7779	4,3	21965,5	7,3

المصدر: احتساب الباحث، وزارة الطاقة والثروة المعدنية – مجموعة أعداد – ، وبيانات البنك المركزي

– مجموعة أعداد – على الموقع الإلكترونيhttp//www.cbj.gov.jo .

تظهر أرقام الجدول السابق العلاقة ما بين معدلات النمو الاقتصادي والطلب المحلي على الطاقة خلال المراحل الأربعة، ففي المرحلة الأولى (1990-1999) والثانية (1999-2001)، كانت علاقة واحد لواحد، بحيث يؤدي النمو الاقتصادي بمقدار (1%) إلى نمو مماثل في الطلب على الطاقة بمقدار (1%) تقريبا، ولكن هذه المعادلة قد شهدت اختلافا في الفترة الثالثة (2001-2005) حيث نلاحظ من خلال أرقام هذه الفترة الزمنية أن معدل نمو الطلب على الطاقة بدأ يفوق معدل النمو الاقتصادي، ما يؤشر إلى وجود عوامل خارجية تؤثر في اختلاف هذه المعادلة ما بين الطاقة والاقتصاد، حيث أن هذا الاختلاف عادة يتزامن مع ما تشهده كل من دول الصين والهند من نمو سريع في اقتصادياتها وهي حالة متشابهة بينهما. وأيضاً من الأسباب الداخلية لزيادة الطلب على الطاقة على معدلات النمو الاقتصادي في الأردن هو زيادة عدد السكان وخاصة الوافدون من الدول الأخرى مع غياب لسياسات ترشيد الطاقة في جميع القطاعات وضعف الكفاءة في استهلاك الطاقة في جميع القطاعات سواء القطاع الصناعي أو المنزلي أو غيرها من القطاعات الأخرى المستهلكة للطاقة، الدعم الحكومي الذي لم يرفع كاملا في تلك الفترة عن المشتقات النفطية ومصادر الطاقة الأخرى.

أما في المرحلة الرابعة (2005-2012) حيث نلاحظ من خلال أرقام هذه المرحلة الزمنية أنه حدث عكس المرحلة الثالثة السابقة وهو أن معدلات النمو الاقتصادي بدأت تفوق معدلات الطلب على الطاقة، وهو ما يرجع إلى عوامل خارجية وداخلية مشتركة ، ومن العوامل الداخلية هو إتباع الحكومة الأردنية لسياسات تسعيرية شفافة تعكس الأسعار العالمية للمشتقات النفطية كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة في الأردن، أي رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية مما أدى إلى قلة الطلب على الطاقة وذلك كله بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية التي وصلت حاجز ال (70) دولارا للبرميل خلا الأشهر الأخيرة من عام

(2005)[1]، ووصل سعر البرميل من النفط الخام برنت في عام (2011) أعلى معدل سعر إلى حوالي (123) دولارا في شهر نيسان، وبلغ أدنى معدل سعر حوالي (97) دولارا/ للبرميل في شهر كانون ثاني من نفس العام[2].

(1) الخطيب، وخريسات، الطاقة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص 78-79، ص 36.

(2) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 1999، ص 19.

المبحث الثاني

سياسات الطاقة الأردنية

يُعد الأردن بلداً مستورداً للطاقة ولا يوجد فيه كما تناولت الدراسة سابقاً سياسات طاقة ثابتة مستقرة لفترة طويلة من الزمن، بل هي سياسات مرحلية مؤقتة متأثرة بالأوضاع السياسية الإقليمية في المنطقة وعلاقاته مع دول الجوار، المصدرة للنفط والغاز الطبيعي[1]، كما حدث في الفترة الأخيرة عندما انقطع الغاز المصري عن الأردن بسبب الأحداث والثورة في مصر وما غير ذلك من أحداث وظروف مؤثرة على إمدادات الطاقة للأردن من الدول المحيطة به، وأيضاً الأوضاع العالمية مثل ارتفاع أسعار النفط العالمية[2]؛ فإننا في هذا المبحث وبناءً على ما سبق ذكره سنركز على سياسات الطاقة المتعلقة باستيراد مصادر الطاقة من الخارج كون الأردن كان وما زال بلداً مستورداً لـ (97%) من احتياجاته المحلية من الطاقة من الخارج[3]، وخاصة ما يخص فترة دراستي من عام (1990- 2012م)، دون أن نغفل بعض الأرقام التي تخص الانجازات في مجال إنتاج الطاقة المحلية ومساهمتها الضئيلة والقليلة جداً في الخليط الكلي للاستهلاك المحلي من الطاقة وهما فقط النفط والغاز الطبيعي وإنتاج الكهرباء.

يتناول هذا المبحث عدة مطالب، وهذه المطالب هي ثلاثة مطالب وتنقسم كالتالي:

- المطلب الأول: سياسات الطاقة المتعلقة باستغلال المصادر المحلية من الطاقة.
- المطلب الثاني: سياسات الطاقة المتعلقة باستيراد مصادر الطاقة من الخارج.
- المطلب الثالث: الوضع المؤسسي لقطاع الطاقة الأردني كما هو عام 2011.

---

(1) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2007، الأردن- عمان، ص16- 17.

(2) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2011، ص14.

(3) البطاينة، علاء عارف: (وزير الطاقة والثروة المعدنية السابق)، لقاء نظمته جمعية إدامة الطاقة والمياه والبيئة بعنوان: "الصخر الزيتي في الأردن"، على الموقع الإلكتروني: http://www.factjo.com.

المطلب الأول

الوضع المؤسسي لقطاع الطاقة في الأردن كما هو عام 2011

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع من النـواحي الاقتـصادية والاجتماعيـة ولارتباط أنشطته بالنواحي السياسية والاقتصادية ارتباطاً مباشراً، فقد قامت الحكومة بإعـادة هيكلة وتنظيم هذا القطاع لزيادة فعاليته، حيث أصبح الإطار المؤسسي الحالي لقطاع الطاقـة في ضوء التعديلات المؤسسية الجديدة يتشكل من[1]:

1- وزارة الطاقة والثروة المعدنية:

وهي تقوم بمهمة التخطيط الشامل للقطاع من حيث التنظيم وصنع السياسات العامـة ومتابعة تنفيذها لتحقيق المهام الموكولة إليها وأهمها توفير الطاقة اللازمة بمختلـف أشـكالها لأغراض التنمية بأقل كلفة، بالإضافة لاستقطاب رأس المال اللازم للاستثمار فـي مجـالات توليد الطاقة الكهربائية، وإنتاج المشتقات النفطية، واستغلال المصادر والثروات المحلية للطاقة وخاصة مصادر الطاقة المتجددة.

2- مؤسسات قطاع الكهرباء[2]:

وهي المؤسسات التي تعنى بتنظيم وتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء داخل المملكة، وهي كما يلي:

2-1: هيئة تنظيم قطاع الكهرباء:

هيئة مستقلة أنشئت عام 2001، ومن أهم مهامها تحديد التعرفة الكهربائية، ورسـوم الاشتراك، وبدل تكاليف الخدمات اللازمة لإيصال التيـار الكهربـائي، وإصـدار الـرخص

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2011، عمان- الأردن، ص18.

([2]) نفس المرجع، ص18-19.

لشركات التوليد والنقل والتوزيع، وفض النزاعات ودياً بين شركات قطاع الكهرباء والمستهلكين وبين الشركات نفسها بما يحقق المصلحة العامة، وتقديم المشورة والرأي في أي موضوع يتعلق بقطاع الكهرباء.

2-2 شركة الكهرباء الوطنية:

وهي شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة، وظيفتها بناء وتشغيل وصيانة نظام النقل داخل المملكة، إضافة على ربط النظام الكهربائي مع الأنظمة الكهربائية لدول أخرى، بالإضافة على تأمين المملكة بالطاقة الكهربائية[1].

2-3: شركة توليد الكهرباء المركزية:

وهي شركة مساهمة عامة مهمتها توليد الطاقة الكهربائية وبيعها بالجملة إلى شركة الكهرباء الوطنية، وقد تأسست عام 1999، وتم بتاريخ 2007/10/17 خصخصة (60%) من الشركة، وذلك ببيع ما نسبته (51%) من حصة الحكومة لائتلاف شركة إنارة بقيادة دبي كابيتال و (9%) لمؤسسة الضمان الاجتماعي.

2-4: شركة السمرا لتوليد الكهرباء:

وهي شركة مساهمة خاصة تمتلك الحكومة كامل أسهمها، وقد تأسست بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2004/1/20، وقد تم تسجيلها في سجل الشركات المساهمة الخاصة بتاريخ 2004/4/21.

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2011، ص18.

2-5: شركة أي أس الأردن (AES- Jordan PSC):

وهي شركة خاصة تمتلكها شركة AES الأمريكية وشركة (Mitsu) اليابانية، وقد تأسست بتاريخ 2009/2/28، وهي تمتلك أول مشروع توليد للقطاع الخاص في الأردن هو محطة شرق عمان/ المناجر التي افتتحت رسمياً برعاية الملك عبدالله الثاني بن الحسين بتاريخ 2009/10/26 وباستطاعة توليدية مقدارها (370) م.و.

2-6: شركة القطرانة للطاقة الكهربائية:

وهي شركة خاصة قام بتأسيسها ائتلاف شركتي (KEPCO) الكورية، و (XENEL) السعودية، وقد تم تشغيل المشروع كدورة بسيطة بتاريخ 2010/12/31، وتبلغ الاستطاعة التوليدية للمشروع حوالي (373) م. و.

2- 7: شركات توزيع الطاقة الكهربائية[1]:

وتنقسم إلى ثلاث شركات، وهي على النحو التالي:

2-7-1: شركة الكهرباء الأردنية: وهي شركة مساهمة عامة تتولى توزيع الطاقة الكهربائية في محافظات العاصمة والزرقاء ومأدبا والبلقاء باستثناء مناطق الأغوار الوسطى بموجب عقد امتياز مدته (50) عاماً ينتهي عام 2012.

2-7-2: شركة كهرباء محافظة إربد: وهي شركة مساهمة عامة تتولى توزيع الطاقة الكهربائية في محافظات إربد والمفرق وجرش وعجلون باستثناء الأغوار الشمالية والمناطق الشرقية بموجب عقد امتياز مدته (50) عاماً ينتهي عام 2011 وقد تم في عام 2008 خصخصة الشركة، وذلك ببيع كامل حصة الحكومة البالغة (55.4%) من أسهم الشركة[2].

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2011، عمان- الأردن، ص19-20.

([2]) نفس المرجع، ص18.

2-7-3: شركة توزيع الكهرباء: وهي شركة مساهمة عامة تتولى توزيع الطاقة الكهربائية في المناطق الواقعة خارج مناطق امتياز شركتي الكهرباء الأردنية وكهرباء محافظة إربد وتحديداً المناطق الجنوبية والشرقية والأغوار، وقد تم خصخصة الشركة بالكامل عام 2008.

2-8: مشروع كهربة الريف:

بدأ العمل بهذا المشروع عام 1992 يهدف إيصال التيار الكهربائي للقرى والتجمعات السكانية والأسر الفقيرة في الريف الأردني، وحسب الأسس المعتمدة لهذه الغاية، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق وتثبيت السكان في قراهم، وقد تم إعادة هيكلة المشروع بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2011/3/15 ليصبح أحد مديريات وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

3: مؤسسات قطاع البترول والغاز والخامات المعدنية[1]:

وهي المؤسسات التي تتولى عمليات التنقيب عن البترول والغاز والخامات المعدنية داخل المملكة، وكذلك عمليات تكرير النفط والمشتقات النفطية، وهي:

3-1: سلطة المصادر الطبيعية:

وتقوم بأعمال التنقيب عن الثروات الطبيعية في المملكة، وإجراء المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية، والجيوكيميائية، هذا بالإضافة على إصدار رخص وحقوق التعدين والتنقيب والمقالع ومراقبة عملياتها[2].

(1) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2011، ص19.

(2) نفس المرجع، ص19.

3-2: شركة البترول الوطنية:

وهي شركة مساهمة عامة مملوكة للحكومة تقوم بأعمال البحث والتنقيب عن النفط والغاز وإنتاجه في منطقة الامتياز الواقعة شمال شرق المملكة على الحدود العراقية، والبالغة مساحتها (7000) كم مربع والتي يقع ضمنها حقل الريشة الغازي الذي تبلغ مساحته حوالي (1500) كم^2، ومدة هذا الامتياز (50) عاماً دخل حيز التنفيذ عام 1996م.

3-3: شركة مصفاة البترول الأردنية:

وهي شركة مساهمة عامة تتولى مسؤولية تكرير النفط الخام وإنتاج المشتقات النفطية وتوزيعها داخل المملكة من خلال عقد الامتياز الموقع عام 1958 والذي انتهى بتاريخ 2008/3/2، وقد تم تمديدها عدة مرات.

3-4: شركة فجر الأردنية المصرية:

وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل بموجب اتفاقية الترخيص الموقعة بتاريخ 2004/1/25 ما بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الطاقة والثروة المعدنية والحكومة المصرية، ومهمتها بناء وتملك وتشغيل أنبوب الغاز الطبيعي من العقبة إلى شمال المملكة واستلام الغاز الطبيعي المصري في العقبة ونقله عبر الأنبوب وبيعه لمحطات توليد الكهرباء والصناعات الكبرى.

3-5: شركات توزيع الغاز المركزي:

وهي شركات مملوكة للقطاع الخاص تعنى بتوزيع الغاز بالصهاريج، وقد بلغ عدد هذه الشركات في عام 2011 خمس شركات.

4- هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي[1]:

تم إنشاء هذه الهيئة كوريث شرعي لهيئة الطاقة النووية الأردنية التي أنشأت عام 2001م، وتتمتع الهيئة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وتتبع بشكل مباشر لرئيس الوزراء، وتهدف الهيئة إلى حماية صحة الإنسان وممتلكاته والبيئة المحيطة به من الأخطار الإشعاعية والنووية من خلال تنظيم ومراقبة استخدامات الطاقة النووية والأشعة المؤنية، والتأكد من توافر شروط ومتطلبات السلامة العامة والوقاية الإشعاعية والأمن النووي.

5- هيئة الطاقة الذرية الأردنية:

تم إنشاء هذه الهيئة عام 2008 بهدف نقل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتكنولوجيا الإشعاع على المملكة وتطوير استخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وللمجالات الزراعية والطبية والصناعية.

6- شركة الغاز الحيوي:

وهي شركة مشتركة ما بين شركة توليد الكهرباء المركزية وأمانة عمان الكبرى، وقد تأسست في عام 2000 لاستغلال غاز الميثان المستخرج من النفايات العضوية لتوليد الطاقة الكهربائية، وتبلغ الاستطاعة التوليدية للمحطة (3.5) م. و.

7- صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة:

ويهدف هذا الصندوق إلى توفير الدعم لدراسات تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة ودعم حملات التوعية وبرامج التدريب، إضافة لضمان القروض لمشاريع

---

(1) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، تقرير لعام 2011، ص19-20.

ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة، ويتم تمويل هذا الصندوق من الحكومة والمؤسسات المانحة وعوائد الاستثمار[1].

وأمام استعراض هذا الإطار المؤسسي لقطاع الطاقة الأردني، تري الدراسة أن كثرة هذه المؤسسات قد تؤدي إلى إعاقة العمل أمام تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك القطاع، فمثلاً شركة البترول الوطنية التي تأسست عام 1996 لم تأتي لتعزز دور سلطة المصادر الطبيعية في البحث والتنقيب عن النفط والغاز وإنما عملت على تعطيل دور السلطة الرئيسي وهي التي أنشأت لأجل هذا الغرض قبل تأسيس شركة البترول الوطنية، وعدم قيام هذه الشركة بالنشاطات التي كانت تقوم بها سلطة المصادر الطبيعية من قبل، وهي فقط عبارة عن هيكل مؤسسي شكلي غير فعال، ولا يقوم بأعمال التنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة الامتياز المخصصة لها وهي حقل غاز الريشة.

وكذلك ترى الدراسة أيضاً من خلال ذلك الإطار المؤسسي أن سلبيات خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية أكثر من إيجابياته؛ وذلك لما له من آثار سلبية على ارتفاع أسعار فاتورة الطاقة الكهربائية على جيوب المواطنين، وأدى ذلك بدوره على ارتفاع الأسعار لأغلب المواد الغذائية الأساسية والصناعية، مما أدى إلى انخفاض في مستوى معيشة المواطنين بشكل عام، وأيضاً تدني في مستوى الخدمة المقدمة لهم من هذا القطاع الكهربائي؛ حيث تعتبر الطاقة الكهربائية قطاع إستراتيجي حيوي في كل بلدان العالم، لذلك يفترض أن يبقى ضمن ملكية القطاع العام نظراً لأهميته للمواطن.

[1] وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي لعام 2011، ص19- 20.

المطلب الثاني

"سياسات الطاقة الأردنية المتعلقة باستغلال المصادر المحلية من الطاقة"

إنّ الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدولة الأردنية متمثلة بوزارة الطاقة والثروة المعدنية، هو توفير الطاقة اللازمة بأشكالها كافة، وبالتالي تقوم الإستراتيجيات والخطط التي تم وضعها على استغلال مصادر الطاقة المحلية المتوفرة كافة في محاولةٍ لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة قدر الإمكان، وذلك تخفيفاً للعبء الذي يفرضه على الاقتصاد الوطني الأردني.

ومن أهم ملامح هذه الإستراتيجيات والسياسات هي:

أولاً: في مجال النفط والغاز الطبيعي:

1- إعطاء الأولوية لتمويل البرامج المحلية الحكومية للتنقيب والحفر عن النفط والغاز، وكذلك تسويق المناطق الاستكشافية في الأردن من أجل اجتذاب شركات النفط العالمية للبحث والتنقيب عن النفط والغاز، والدخول معها في اتفاقيات مشاركة في الإنتاج.

2- استطاعت وزارة الطاقة والثروة وسلطة المصادر الطبيعية في عام (2007م)، اجتذاب العديد من الشركات العالمية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأردن، حيث تتم تقسيم المملكة إلى (8) مناطق استكشافية طبقاً للخصائص الجيولوجية لكل منطقة ولإمكانياتها البترولية والمعلومات الفنية المتوفرة عنها، وقد تم منح حقوق امتياز للبحث والتنقيب والإنتاج لشركات بترول في ست مناطق استكشافية، وكانت كما يلي[1]:

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، تقارير مختلفة، أعداد (1999، 2008، 2009، 2011).

أ- منطقة الرِّيشة معطاة إلى شركة البترول الوطنية بموجب اتفاقية امتياز لمدة (50) عاماً اعتباراً من عام 1996 ولغاية عام 2046م، وقامت الشركة نفسها بتاريخ 2009/10/25 بتوقيع اتفاقية شراكة مع شركة البترول البريطانية (BP)، وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم الشركة البريطانية بالمشاركة بمرحلتين تتضمن المرحلة الأولى أعمال استكشاف وتقييم، والمرحلة الثانية التطوير والإنتاج.

ب- منطقة شرق الصفاوي معطاة لشركة بتريك الايرلندية بموجب اتفاقية مشاركة في الإنتاج، ووقعت الاتفاقية بتاريخ 2007/5/19م.

ج- منطقة غرب الصفاوي معطاة لشركة غلوبال بتروليوم الهندية، بموجب اتفاقية مشاركة في الإنتاج، ووقعت الاتفاقية بتاريخ 2007/5/19م (تاريخ النفاذ).

د- منطقة الأزرق معطاة لشركة سونوران الأمريكية بموجب اتفاقية مشاركة في الإنتاج، ووقعت الاتفاقية بتاريخ 2007/5/19م.

هـ- منطقة السرحان معطاة لشركة يونيفيرسال للطاقة المحدودة الهندية، بموجب اتفاقية مشاركة في الإنتاج، ووقعت الاتفاقية بتاريخ 2007/5/19م.

و- شركة بروستي وشركة ترانسي غلوبال- تعمل الشركتان في منطقة الامتياز الممنوحة عام (1997) (البحر الميت ووادي عربة)، حيث تنازلت شركة ترانس جلوبال الأمريكية بموجب اتفاقية تنازل وقعت في 2006/12/23م، عن (80%) من حصتها لشركة بروستي وأصبحت الشركة الجديدة هي المستغل الجديد في الاتفاقية.

ز- منطقة المرتفعات الشمالية ومنطقة الجفر وما زالت هذه المنطقة عبارة عن مناطق مفتوحة أمام الشركات العالمية الراغبة في التنقيب عن النفط فيها وقد أبدت الشركة الكندية (Ammonite Energy International) اهتمامها بهذه المنطقة وقامت بعمل

دراسة لتقييم الاحتمالات البترولية وقامت بتوقيع اتفاقية شراكة في الإنتاج، وتم رفـع المذكرة إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه واستكمال الإجراءات القانونية لإصـدارها بقانون خاص.

ح- منطقة جنوب الأردن، أبدت الشركة الروسية (Zarubeza Neft) اهتمامها بهـذه المنطقة ويتم توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة بتـاريخ 2011/5/18م، وذلـك لتقيـيم الاحتمالات البترولية في المنطقة وتزويد الشركة بكافة المعلومات الفنية المتوفرة عن المنطقة من قبل سلطة المصادر الطبيعية.

ثانياً: التخطيط الإستراتيجي في مجال الطاقة المتجددة[1]:

1- العمل على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في الخليط الكلي للطاقة الأولية، وبهـدف الوصول إلى تغطية نسبتها (5%) من مجمل احتياجات المملكة من الطاقة من هـذا المصدر على المدى المنظور.

2- تنمية قدرات علمية وصناعية كفؤة مدربة وقادرة على إعداد وتطوير صناعة التقنيات المتعلقة بالطاقة المتجددة.

3- تضمنت الإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة المتجددة العمل على زيادة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة بما نسبته (7%) من خليط الطاقة الكلي في عام 2015، و (10%) في عام (2020)، ولتحقيق ذلك سيتم التركيز على تنفيذ المشاريع الكبيرة التالية حتى العام (2020م):

أ- استغلال طاقة الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية باستطاعة (100 م. و).

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، تقارير سنوية مختلفة، أعداد مختلفة.

ب- استغلال الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية باستطاعة (300- 600 م. و).

ج- استغلال مصادر الطاقة الحيوية لتوليد الطاقة الكهربائية باستطاعة (20- 30 م. و).

وترى الدراسة أنه لم يكن هنالك أي انجازات على أرض الواقع فيما يخص استغلال هذا النوع من الطاقة المتجددة ي الأردن خصوصاً في فترة الدراسة (1990- 2012).

ثالثاً: التخطيط الإستراتيجي في مجال الصخر الزيتي:

1- الاستمرار بمحاولة استغلال الصخر الزيتي المتواجد بكميات كبيرة في الأردن.

2- في ضوء ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، قررت الحكومة المباشرة بإعداد جدوى اقتصادية وفنية متكاملة لتحديد الاستغلال الأمثل للصخر الزيتي، حيث تخطط الحكومة بالعمل على استغلال الصخر الزيتي من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

أ-مشروع التعدين السطحي لاستغلال الصخر الزيتي.

ب- مشروع شركة شل لاستغلال الصخر الزيتي العميق.

ج- مشروع توليد الكهرباء عن طريق الحرق المباشر للصخر الزيتي.

أ- مشروع التعدين السطحي لاستغلال الصخر الزيتي لإنتاج النفط:

قامت الحكومة الأردنية باعتماد إستراتيجية من مرحلتين في هذا المشروع:

المرحلة الأولى: وهي عبارة عن توقيع مذكرات تفاهم مع أفضل أربع شركات تقدمت بعروض خلال عام 2006م، وفقاً لعطاء تنافسي حيث تتم القيام بما يلي:

- تقسيم مناطق تواجد الصخر الزيتي في منطقة اللجون على الشركات الثلاث إلى ثلاث مناطق تبلغ مساحة المنطقة الواحدة بحدود (15) كم.

- التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم لدراسة واستغلال الصخور الزيتية في منطقة اللجون بتاريخ 2006/11/5 مع ثلاث شركات وهي:

1- الشركة الأردنية للتعدين والطاقة لمدة (20) شهراً.

2- الشركة الدولية لاستثمارات الصخر الزيتي لمدة (12) شهراً.

3- شركة الصخر الزيتي الأردني لمدة (18) شهراً.

على أن يتم إعطاء هذه الشركات حق الامتياز في الجزء المخصص لكل واحدة منهما في حال كانت دراسة الجدوى الاقتصادية التي ستقوم بها هذه الشركات الثلاث تلبي متطلبات الحكومة.

وأيضاً تتم توقيع مذكرة تفاهم مدتها عامين مع شركة بتروبراس البرازيلية بتاريخ 2007/2/22 في منطقة عطارات أم الغدران لعمل دراسة جدوى اقتصادية لاستغلال الصخر الزيتي في هذه المنطقة.

ب- مشروع شركة شل (Shell) لاستغلال الصخور الزيتية العميقة[1]:

تتم توقيع اتفاقية امتياز مع شركة شل (Shell) لاستغلال الصخر الزيتي الأردني العميق، بدون عمليات تعدينية وذلك باستخدام تكنولوجيا الحقن الحراري (Insitu Conversion process- Icp) وهذه التكنولوجيا مملوكة لنفس الشركة، ووضعت الشركة برنامج عمل طويل الأمد تمهيداً للوصول على الإنتاج التجاري للمشروع.

وقد باشرت الشركة العمل في المشروع في الموضوع منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أخذ الموافقات الرسمية عليها وصدورها بالجريدة الرسمية بتاريخ 2009/8/16.

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، تقارير سنوية مختلفة، أعداد مختلفة.

ج- مشروع توليد الكهرباء بالحرق المباشر للصخر الزيتي:

1- مشروع شركة إستي إنيرجيا (Eesti Energia) الحكومية الأستونية، حيث قدمت الشركة عرض أولي مالي وفني لبناء محطة توليد الطاقة الكهربائية باستطاعة (430) ميجاوات، باستخدام تكنولوجيا، الحرق المباشر للصخر الزيتي، ولكن سبب المخاوف من التأثيرات البيئية للمشروع وبنفس الوقت يتم التفاوض معها حول الاتفاقيات والتي سيتم توقيعها في حال الموافقة على عرضيها النهائي.

2- مشروع شركة (HTG) الصينية مع شركات أردنية إماراتية: حيث يتم التفاوض مع ائتلاف هذه الشركات لتوقيع اتفاقية مبادئ رئيسية لتقديم عرضي مالي وفني لبناء محطة توليد كهرباء باستطاعة (900) ميجاوات من الكهرباء بالحرق المباشر.

وكذلك ترى الدراسة أنه لم يكن هنالك أي انجازات على أرض الواقع فيما يخص استغلال واستثمار هذا النوع من الطاقة، ويتمثل هذا الاستغلال في إشراك الصخر الزيتي في الخليط الكلي للطاقة المستهلكة محلياً وخصوصاً في فترة الدراسة (1990- 2012).

خامساً: مؤسسات التخطيط الإستراتيجي في مجال الطاقة النووية[1]:

1- هيئة الطاقة الذرية الأردنية: تم إنشاء هذه الهيئة عام 2008م، بهدف نقل الاستخدامات السلمية لتوليد الطاقة الكهربائية وأيضاً لتحلية المياه واستخدامها في المجالات الزراعية والطبية والصناعية.

2- هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي: وهي الوريث الشرعي لهيئة الطاقة النووية الأردنية التي تتم إنشاؤها عام (2001م)، وهذه الهيئة تتم إنشاؤها عام (2007م) وتتمتع

(1) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، تقارير سنوية مختلفة، أعداد مختلفة.

بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وهي تابعة لشخص رئيس الوزراء بشكل مباشر ومن أهدافها حماية صحة الإنسان وممتلكاته والبيئة المحيطة به من الأخطار الإشعاعية والنووية ومهمتها العملية هي تنظيم ومراقبة استخدامات الطاقة النووية والأشعة النووية والتأكد من توافر شروط السلامة العامة والوقاية الإشعاعية والأمن النووي.

3- دراسة اختيار موقع المحطة النووية: تتم المباشرة بدراسة موقع المحطة النووية في شمال شرق المملكة في خربة السمراء بعد تجميد موقع العقبة لأسباب فنية ومالية، ومن المتوقع أن يتم اختيار نوع التقنية المفضل للمحطة عام (2012) والحصول على رخصة البناء من السلطات المحلية عام (2015) وأن يكتمل البناء بحلول نهاية عام (2019) ويتم تشغيل أول محطة نووية أردنية عام (2020م).

وتلاحظ الدراسة من خلال ما سبق ذكره في هذا الجانب من الطاقة أنه لم يكن هنالك أي انجازات تذكر في مجال استغلال وإشراك الطاقة النووية في الخليط الكلي للاستهلاك المحلي من الطاقة، وخصوصاً خلال فترة الدراسة (1990- 2012).

الانجازات التي تحققت في مجال سياسات إنتاج الطاقة المحلية:

- **النفط والغاز الطبيعي:**

إن الآبار النفطية التي تم حفرها في الأردن لا تصل إلى مائة بئر، وهو عدد قليل من الآبار بالمقارنة مع مساحة المملكة الكبيرة نسبياً[1]، وحيث أن ما تم بذله من جهود للبحث

(1) الخطيب، هشام، الطاقة في الاقتصاد الأردني، قطاع الطاقة في الاقتصاد الأردني : الواقع والآفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص 109.

والتنقيب عن النفط والغاز وان تزايدت في الثمانينات فهي إلى حتى الآن تعتبر متواضعة مقارنة بالمستويات العالمية.

ولا يزال إنتاج الأردن من النفط الخام هامشيا ففي عام 1999، تم إنتاج ألفين طن نفط خام فقط، وهذا الإنتاج لا يكفي استهلاك المملكة ليوم واحد، وفي عام 2005 لم يبلغ إنتاج الأردن من النفط الخام سوى (1,1) ألف طن، وفي عام 2011 وصل إنتاج الأردن من النفط الخام إلى (1,0) ألف طن، وهي أعداد قليلة جدا بالمقارنة مع الطلب المحلي من الطاقة واستيراده للنفط الخام والمشتقات النفطية[1]، حيث يقوم نظام الطاقة الأولية في الأردن على استيراد النفط الخام ومشتقاته بالدرجة الأولى، حيث يغطي النفط الخام ومشتقاته (95%) من الاحتياجات التجارية في المملكة، بحيث يغطي الغاز الطبيعي المستخرج من حقول الريشة حوالي (3,5%) من الاحتياجات المحلية (أرقام عام 1991) في مجال توليد الكهرباء. لقد كان هناك دور للبرامج الوطنية الحكومية للتنقيب والحفر عن النفط والغاز وكذلك استقطاب الشركات النفطية العالمية، وأسفرت الجهود عن اكتشاف النفط في عام 1984[2]، بكميات قليلة في منطقة الأزرق (حقل حمزة)، حيث بلغ إنتاجه في عام 1999 ما مقداره 13786 برميلاً. كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة الريشة عام (1986)[3]، وكان التنقيب عنه أكثر توفيقا، فإنتاجه كان يصل إلى حوالي (10–15%) من حاجة المملكة الكهرباء، وأن إنتاج الأردن هذا الحقل وان كان محدودا فأن استمراره في هذا المستوى من الإنتاج على مدى

([1]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، تقارير سنوية لعام (1999).

([2]) بدران، إبراهيم، الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن، عمان، لجنة تاريخ الأردن ، 1994، ص 33

([3]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية – التقرير السنوي لعام (1999)، ص 26 .

(15) عاما متواصلة يدل على أن هناك احتياطياً جيداً، ولكنه بحاجة إلى مزيد من التطـــوير والمتابعة.

والجدول (3) يبين الإنتاج المحلي من النفط والغاز الطبيعي ومساهمتهما في مجمـل الطاقة الكلية المستهلكة في المملكة خلال الفترة (1995-2011):

جدول (3)

نسبة مساهمة الإنتاج المحلي من النفط والغاز الطبيعي في الخليط الكلي للطاقة المستهلكة محلياً

السنة	النفط الخام (ألف طن)	الغاز الطبيعي (مليار قدم مكعب)	نسبة الإنتاج المحلي إلى مجموع الاستهلاك
1995	1,4	10	%5
1996	1,8	9,7	%4,6
1997	1,8	107	%4,8
1998	1,9	10,9	%4,8
1999	1,8	10,8	%4,6
2000	1,8	10,2	%4,2
2001	1,6	9,8	%3,7
2002	1,5	9,0	%3,6
2003	1,4	10,2	%3,7
2004	1,2	10,4	%4,0
2005	1,1	8,5	%3,7
2006	1,2	8,9	%3,8
2007	1,2	7,7	%3,7
2008	1,7	7,2	%3,2
2009	1,5	7,8	%3,3
2010	1,2	6,5	%2,8
2011	1,0	6,4	%3,0

المصدر: * وزارة الطاقة والثروة المعدنية- تقارير سنوية – مجموعة أعداد مختلفة-.

المطلب الثالث

سياسات استيراد الطاقة

منذ عام 1985 دخل الأردن في علاقة نفطية مع العراق تقوم على أساس التبادل التجاري (المقايضة Barter)، وذلك باستيراد الأردن للنفط الخام العراقي بواسطة الصهاريج عبر الصحراء العراقية/ الأردنية؛ على أن يتم تسديد قيمة هذه المستوردات النفطية بواسطة التبادل التجاري (المقايضة) مع الصادرات أو الخدمات الأردنية عن طريق حساب خاص في البنك المركزي الأردني.

وأصبح الأردن يعتمد تدريجياً على النفط العراقي المستورد بواسطة الصهاريج وقل استيراده للنفط السعودي الذي توقف كلياً عام 1988.

وبسبب الغزو العراقي للكويت وما نتج عنه من ردّة فعل عسكرية وحصار اقتصادي على العراق، أدى إلى تزايد اعتماد العراق على المستوردات والخدمات الأردنية مقابل تقديمه منحة نفطية للأردن كادت تصل إلى حوالي نصف قيمة المستوردات النفطية، مما ساعد الأردن كثيراً في فترة التسعينات وخفف كثيراً من عبء وقيمة المستوردات النفطية على الاقتصاد الأردني، حيث لم تكن تتجاوز هذه الأعباء المالية الناتجة عن استيراد النفط الخام من العراق في المتوسط حوالي (200- 250) مليون دينار سنوياً، وذلك خلال الفترة من (1991- 2003) مما دعم موازنة الحكومة الأردنية وساعدها على تخطي الصعوبات الاقتصادية في التسعينات على الرغم من تذبذبات أسعار النفط العالمية وأوضاع المنطقة الأمنية الصعبة[1].

([1]) الخطيب، هشام، وآخرون، الطاقة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص89- 91.

وبعد ذلك وفي عام (2003) توقف أسلوب المقايضة مع العراق وذلك على أثر الغزو الأمريكي للعراق في ذلك العام، مما أدى على توقف الاستيراد الأردني من النفط العراقي، وأخذ الأردن بالاعتماد على استيراد النفط من الخليج العربي وخاصة من السعودية والكويت والإمارات، حيث كانت هذه المستوردات النفطية مدعومة بمنح نفطية معظم تلك الفترة (2003- 2004) تقدر بحوالي نصف الفاتورة النفطية.

ومنذ عام 2004 أخذت المنح النفطية الخليجية للأردن في النضوب التدريجي مع ارتفاع في أسعار النفط الخام العالمية إلى مستويات لم تكن معهودة في الماضي، مما شكل عبئاً اقتصادياً كبيراً ومفاجئاً على الاقتصاد الأردني[1]، لهذا فقد استند التخطيط الإستراتيجي لقطاع الطاقة الأردني والمتمثل بوزارة الطاقة والثروة بالقيام برسم العديد من السياسات والخطط المتعلقة بتخفيض فاتورة استيراد الطاقة الأولية من الخارج وتتبنى أربع سياسات[2]:

1- سياسات ترشيد استهلاك الطاقة.
2- سياسات كفاءة الطاقة.
3- تنويع مصادر التزويد للطاقة الأولية من الخارج وتشمل استيراد الغاز الطبيعي من أكثر من مصدر.
4- تبني نموذج مزيج الطاقة واستغلال المصادر المحلية في هذا المزيج الكلي.
5- تبني سياسة التسعير لإزالة الدعم تدريجياً عن المحروقات، واعتماد سياسة تسعيرية تعكس الأسعار العالمية.

والجدول التالي يبين الفرق ما بين كلفة الطاقة المستوردة في فترة التسعينات إلى عام (2003)؛ وهي فترة المقايضة مع العراق مقابل النفط الخام، وما بين كلفة الطاقة المستوردة من الخليج العربي بعد انتهاء المقايضة مع العراق على أثر الغزو الأمريكي وإسقاط النظام العراقي.

([1]) الخطيب، هشام، وآخرون، الطاقة في الاقتصاد الأردني، مرجع سابق، ص89- 91.

([2]) وزارة الطاقة والثروة المعدنية، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

جدول (4)

العلاقة بين كلفة الطاقة المستوردة والاقتصاد الوطني

السنة	قيمة مستوردات الطاقة من الخارج (بالمليون دينار)	المستوردات الكلية%	الصادرات %	الناتج المحلي الإجمالي GD	العجز في الميزان التجاري	معدل النمو السنوي لكلفة الطاقة المستوردة%
1998-1990		%15-%10	%47-30	%9-7	-	
1999	376 مليون دينار	%14	%30	%7	%28	%0.6
2001	566 مليون	%16.5	%34.8	%9	%30.9	
2002	610 مليون	%17.3	%31.4	%9.3	%37	%7.7
2003	764 مليون	%19.3	%35.9	%10.9	%39.5	%25
2004	152.5 مليون	%20	%41	%14.5	%37.8	%50.7
2005	1776 مليون	%23.9	%58.1	%19.5	%40	%54.2
2006	1913 مليون	%23.6	%52.2	%18.9	%159.7	%7.7
2007	2280 مليون	%23.8	%56.4	%20.3	%40	%19
2008	2763 مليون	%22.9	%49.0	%18.3	%42.9	%21
2009	1916 مليون	%19	%42	%12	%34.3	%30.6
2010	%52	%13	%52	%13	%42.9	%35.8
2011	4631 مليون	%37	%71	%20	%52	%77.9
2012	4600 مليون	%32	%83	%21	%59.8	%0.6

المصدر: احتساب الباحث تقارير سنوية لوزارة الطاقة والثروة المعدنية، أعداد مختلفة، على شبكة الإنترنت،

الموقع الإلكتروني http://www.memr.gov.jo.

تظهر أرقام الجدول (3)، وبشكل واضح مقدار النسب الكبيرة لكلف استيراد الأردن للطاقة بأنواعها المختلفة على الاقتصاد الوطني الأردني بمؤشراته الرئيسية المختلفة، وهي إجمالي المستوردات والناتج المحلي الإجمالي، والصادرات والعجز في الميزان التجاري وهي ابتداءً من (12.7%) عام (1995) وحتى عام (2012)؛ حيث ارتفعت هذه الكلفة للاستيراد من عام (1995) على (32%) كنسبة من إجمالي المستوردات عام (2012)، ومن (32%) عام (1995) على (83%) عام (2012)، من إجمالي الصادرات، ومن (7%) عام (1995) إلى (21%) عام (2012)، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن (28%) عام (1995)، إلى (59.8%) عام (2012) كنسبة من العجز في الميزان التجاري.

وهذا الوضع للمستوردات أمر مشابه تقريباً للجدول السابق رقم (1) وهو جدول كلفة الاستهلاك للطاقة وعلاقتها بالاقتصاد الوطني، وهذا يدل على أن معظم الاستهلاك المحلي للطاقة هو من الاستيراد الخارجي للطاقة وأنه لا يوجد هنالك إنتاج محلي للطاقة يغطي الطلب المحلي على الطاقة، الأمر الذي يفرض ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد الوطني الأردني، وذلك كله بسبب انقطاع النفط العراقي عن الأردن بعد عام (2003)، كما تحدثنا سابقاً عن أهمية النفط العراقي بالنسبة لتغطية الطلب على الطاقة في الأردن وأن نصفه كان منحة نفطية من العراق والنصف الآخر بأسعار تفضيلية بحكم العلاقة السياسية والاقتصادية التي كانت تربط البلدين بين عامي (1990– 2003)، وأسباب أخرى زادت من كلفة استيراد الطاقة على الاقتصاد الوطني مثل الزيادة السكانية، والنمو السريع في الاقتصاد الوطني، وغياب سياسات ترشيد استهلاك الطاقة، وسبب آخر وهو مؤثر أيضاً في زيادة كلفة استيراد الطاقة من الخارج وهو خارج عن نطاق قدرة الدولة الأردنية وهو الارتفاع في أسعار النفط الخام العالمي والتي تخضع بدورها لأسباب وعوامل خارجية مثل: الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة والزيادة في النمو في الاقتصاديات العالمية وغيرها.

وأيضاً في هذا الجدول معدل الزيادة السنوية لكلفة الطاقة المستوردة والتي تم احتسابها من قبل الباحث منذ عام (1999- 2012م)، وذلك بناءً على توفر المعلومات والبيانات خلال هذه الفترة وعدم توفرها أي المعلومات أو الأرقام لكلفة الاستيراد قبل عام 1999 إلا بوحدات قياسية أخرى مثل (ألف ط. م. ن) وعدم توفرها بوحدة قياس (بالمليون دينار)، حيث نلاحظ من خلال أرقام هذا الجدول أن معدل الزيادة السنوية لكلفة استيراد الطاقة في الأردن كانت نوعاً ما متذبذبة بين السنة والأخرى وذلك نتيجة لعوامل وظروف داخلية وخارجية، حيث أن معدل النمو للكلفة كان عام 1999م تصل إلى (0.6%) أي أنه لم تكن هنالك زيادة في معدل الزيادة السنوية للكلفة بسبب المنحة النفطية العراقية والأسعار التفضيلية، وقلة الطلب على الطاقة ومشتقاتها النفطية مثل الكاز والسولار ووقود التدفئة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة خلال الشتاء مقارنة مع السنوات الأخرى.

أما في عام (2002) فقد وصل معدل الزيادة السنوية لكلفة استيراد الطاقة إلى (7.7%)، وذلك بسبب حدوث زيادة في حجم الطلب على الطاقة حيث وصلت نسبة النمو في الاستهلاك المحلي للطاقة إلى (3%)، وذلك كله بسبب افتقار الأردن لمصادر محلية للطاقة التجارية.

وفي عام (2003) شهد توقف استيراد احتياجات المملكة من النفط الخام من العراق الذي اعتمدت عليه لسنوات طويلة بسبب ظروف الحرب مما حدى بالحكومة الأردنية الاتفاق مع الجانب السعودي لتأمين جزء من احتياجات المملكة من النفط الخام والمشتقات النفطية بشكلٍ خاص، حيث وصلت كلفة الاستيراد للطاقة بشكل عام إلى (764) مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي في الكلفة مقارنة مع عام (2002) وصل إلى (25%)، وهي نسبة كبيرة جداً مقارنة مع السنوات السابقة لعام (2003).

أما في عام (2004) شهد هذا زيادة في معدل نمو الكلفة السنوية للطاقة المستوردة، وذلك بنسبة (50.7%)، وذلك بسبب زيادة الطلب الكلي على الطاقة الأولية في ذلك العام، حيث بلغت حوالي (6489) مليون ط. م. ن بنسبة نمو مقدارها (12.4%) بالنسبة لعام (2003)، على الرغم من التراجع في الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية مقارنة مع عام (2003)، فقد بلغ حجم الاستهلاك (4891) ألف طن متري مقابل (5014) ألف طن متري عام (2003)، ويشكل هذا التراجع ما نسبته (2.4%).

وأما في عام (2005)، فقد زاد معدل نمو الكلفة لاستيراد الطاقة على الخزينة العامة بمعدل (54.2%) عن عام (2004)، وذلك بسبب زيادة الطلب الكلي على الطاقة الأولية حيث بلغت حوالي (7028) مليون ط. م. ن بنسبة نمو مقدارها (8%)، وأيضاً إتباع الحكومة سياسة تسعيرية شفافة بشكل تدريجي لأسعار الطاقة تعكس الأسعار العالمية للمشتقات النفطية.

وفي عام (2006) فقد كان معدل النمو في كلفة استيراد الطاقة يصل إلى حوالي (7.7%) عن عام (2005)، حيث شهد هذا العام تراجعاً ملحوظاً في استهلاك المشتقات النفطية باستثناء الغاز المُسال والبنزين، أما المشتقات النفطية التي شهدت تراجعاً في حجم الاستهلاك فهي وقود الطائرات والكاز والسولار وزيت الوقود والإسفلت، ومن أهم الأسباب وراء ذلك التناقص في الاستهلاك هو التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من زيت الوقود، والتوسع نحو زيادة استخدام مادة الغاز السائل، واستخدام الطاقة الكهربائية في التدفئة في القطاع المنزلي والقطاع التجاري بدلاً من استخدام الطاقة الكهربائية في التدفئة في القطاع المنزلي والقطاع التجاري بدلاً من استخدام مادتي الكاز والسولار نتيجة الفرق بين أسعار هاتين المادتين في عام (2006) ومادتي الغاز السائل والكهرباء التي لم تطرأ على أسعارها أي زيادة.

وأما في عام (2007)، فقد بلغت كلفة مستوردات الطاقة على الاقتصاد الوطني في هذا العام حوالي (2280) مليون دينار أردني، أي بمعدل زيادة سنوية يساوي (19%) وهي نسبة مقارنة مع السنوات الماضية قليلة نسبياً وتشير إلى تراجع في استهلاك المشتقات النفطية وهي عام (2006)، ومن الأسباب التي أدت إلى التراجع في الاستهلاك لهذه المشتقات النفطية الارتفاع الهائل الذي طرأ على أسعارها نتيجة الارتفاع الهائل في أسعار النفط الخام، إضافة إلى استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من زيت الوقود، وحدث ذلك أيضاً في عام (2008) والذي بلغت كلفة مستوردات الطاقة فيه حوالي (2763) مليون دينار أي بمعدل زيادة سنوية للكلفة تصل إلى (21%) عن العام الماضي وهي أيضاً نسبة قليلة نسبياً للسنوات السابقة، وترجع هذه النسبة إلى نفس الأسباب التي أدت إلى التراجع في استهلاك المشتقات النفطية في أعوام (2006، 2007).

كما بلغت كلفة استيراد النفط الخام والمشتقات النفطية في عام (2009) حوالي (1916) مليون دينار مسجلة انخفاضاً مقداره (30%) عن عام (2008)، وذلك بسبب انخفاض كميات النفط الخام المستوردة في عام (2009) بنسبة (4%) تقريباً، وذلك كله بسبب انخفاض الطلب المحلي على الطاقة بسبب ارتفاع أسعارها عالمياً ومحلياً.

وأما في عام (2001) بلغت كلفة استيراد الطاقة حوالي (2600) مليون دينار مسجلة ارتفاعاً مقداره (35.8%) عن عام (2009)، وذلك بسبب ارتفاع كميات زيت الوقود والديزل والبنزين المستوردة حيث بلغت نسبة الزيادة في كمية المستوردات حوالي (12%)، كما بلغت أيضاً كلفة استيراد الطاقة في عام (2011) حوالي (4631) مليون دينار مسجلة ارتفاعاً مقداره (77.9%) عن عام (2010)، وذلك بسبب ارتفاع كميات زيت الوقود والديزل والبنزين المستوردة؛ حيث بلغت نسبة الزيادة في كمية المستوردات حوالي (21%).

الفصل الثاني

الاستقرار السياسي في الأردن

المقدمة:

يهدف أي نظام سياسي إلى المحافظة على استقراره ووجوده عبر الزمن؛ لذلك تسعى جميع الأنظمة الحاكمة على اختلاف أشكالها إلى معالجة العوامل التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي بشكل سلبي وزيادة الاهتمام بالعوامل الإيجابية التي تزيد من فعاليتها وشرعيتها واستمراريتها كونها من الظواهر المرتبطة بالمصلحة العامة، ولذلك تُعد ظاهرة الاستقرار السياسي نسبية فلا يوجد استقرار بالمعنى المطلق.

وتؤثر عوامل التغير والتبدل السريع وهي سمة العصر الحديث في هذه الظاهرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وهذا ما دفع علماء السياسة إلى الاهتمام بهذه الظاهرة ودراستها وتحليلها إلى عناصرها بطريقة علمية تعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة، وتحديد علاقات الارتباط بينها وبين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وهذا التناول العلمي المنظم للظاهرة لم يبدأ إلا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

وتتناول الدراسة في هذا الفصل تعريف الاستقرار السياسي من الناحية النظرية والإجرائية في المطلب الأول، وأيضاً خصائص الاستقرار السياسي في الأردن في المطلب الثاني، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل ستبرز الدراسة في المطلب الأول العوامل الداخلية المؤثرة على الاستقرار السياسي، وفي المطلب الثاني من هذا المبحث ستتناول الدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي.

المبحث الأول

تعريف الاستقرار السياسي وخصائصه

يهدف هذا المبحث في مطلبه الأول إلى استعراض تعريفات الاستقرار السياسي النظرية والإجرائية بهدف الوصول إلى المؤشرات الرئيسية التي تغطي وتمثل الجوانب الأساسية لظاهرة الاستقرار السياسي في الأردن وذلك من خلال التعريف الإجرائي، وأيضاً سيتطرق هذا المبحث في المطلب الثاني إلى إبراز خصائص الاستقرار السياسي وذلك للتعرف بشكل أكثر وضوحاً على مضمون هذه الظاهرة وجوانبها الرئيسية وطرق تحقيقها والحفاظ عليها باعتبارها ظاهرة مهمة وضرورية عبر الزمان والمكان.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، وهما:

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: خصائص الاستقرار السياسي.

المطلب الأول

تعريف الاستقرار السياسي

سعت الدراسة إلى إبراز العديد من التعريفات النظرية بهدف الوصول إلى تعريف إجرائي يحتوي على المؤشرات التي تغطي الجوانب الأساسية للمفهوم النظري وممثلة له.

الفرع الأول: التعريف النظري

تعد ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية التي تتسم بطابع من التعقيد[1]، وعدم القدرة على الاتفاق بين الباحثين والمفكرين في الفكر السياسي على إعطاء تعريف موحد جامع ومانع لمفهوم الاستقرار السياسي، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها ومضامينها حسب المكان والزمان[2].

تعرف الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) الاستقرار السياسي بأنه: "الوضع الذي يبقي النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي"[3].

وهناك من يعرف الاستقرار السياسي بأنه: "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية"[4].

(1) الرجوب، سلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2005، ص73.

(2) أبو الهنا، رنا حسني، أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية "الأردن وماليزيا دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2008، ص1.

(3) Benton, Heln, 1999, Encyclopedia Britannica, London, P (727)

(4) الرجوب، سلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، ص75.

وكذلك هناك من يعرفه بأنه قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يمكنه من السيطرة والتحكم بها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى[1].

ويعرف علي الصاوي الاستقرار السياسي بأنه: "هو محصلة لشرعية المؤسسات والنخبة الحاكمة"[2].

ويؤكد لبست (Lipest) أن الاستقرار السياسي هو: "محصلة أداء النظام في مجالات التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية"[3].

أما صموئيل هنبتنجتون (Hantington) عرفه معتداً على مستوى العلاقة بين المشاركة من جهة، والمؤسسة السياسية من جهة أخرى، وأن حالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها تعني وجود علاقة ما بين هذين المتغيرين (المشاركة السياسية والمؤسسية) وإن اختلفت درجاتها[4].

وهنالك اتجاهات مختلفة من المنظرين والمفكرين قاموا بتعريف الاستقرار السياسي وهي ثلاثة اتجاهات[5]:

([1]) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان- الأردن، ط1، 2001، ص225.

([2]) الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995، ص29.

([3]) العكاليك، حمزة سليمان، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007، ص57.

([4]) المرجع السابق، ص58.

([5]) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ص223- 224.

1- الاتجاه الأول عرفه، بأنه: غياب التغيير الكامل للنظام السياسي؛ آخذاً بعين الاعتبار بعد النظام كبعد رئيسي في مفهوم الاستقرار.

2- الاتجاه الثاني عرفه، بأنه: غياب التغيير المتكرر في الحكومة؛ أي عدم حدوث تغييرات وزارية متعددة سواءً على مستوى رئيس الوزراء أو الأعضاء في الحكومة كل عام.

3- الاتجاه الثالث عرفه، بأنه: غياب العنف بكافة مستوياته.

وهذه مجموعة من التعريفات النظرية التي تناولت مفهوم الاستقرار السياسي، وبناءً على ذلك ترى الدراسة أن كل تعريف منها تناول ظاهرة الاستقرار السياسي من زاويته الخاصة ومختلفة عن وجهات النظر الأخرى، وذلك بسبب اختلاف الخلفية التاريخية (الزمان) أو الهدف من هذا التعريف أو النهج السياسي.

الفرع الثاني: التعريف الإجرائي للاستقرار السياسي

ظهرت فكرة التعريف الإجرائي(*) للمفاهيم السياسية والاجتماعية المركبة لمتعدد التعريفات النظرية للمصطلح الواحد، وهذه مشكلة تواجه التحليل السياسي والاجتماعي، وتعد ظاهرة الاستقرار السياسي من ضمن هذه المفاهيم، وستحاول الدراسة في الفرع الثاني من هذا المبحث الوصول إلى تعريف إجرائي لإزالة أكبر قدر ممكن من الغموض لظاهرة الاستقرار السياسي.

وبالتالي ستقوم الدراسة باستعراض بعض التعريفات الإجرائية التابعة لمفهوم الاستقرار السياسي، وذلك لإعطاء تعريف إجرائي لهذا المصطلح بإبراز مؤشراته الرئيسية

(*) التعريف الإجرائي: التعبير عن المفهوم من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس والتي تتوخى شروط الصدق والكفاية ووحدة الدلالة.

التي تغطي الجوانب الرئيسية لهذه الظاهرة، وفيما يلي بعض التعريفات الإجرائية للدراسات السابقة فيما يخص هذه الظاهرة:

حددت دراسة سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن المؤشرات التالية كمؤشرات للمفهوم، وهي[1]:

1- الاستقرار الحكومي: ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:

- التغيير الوزاري.
- التعديل الوزاري.
- التعديل الوزاري الحكومي (الجوهري).

2- العنف السياسي: وتتمثل مؤشراته بما يلي:

- الاعتقالات.
- استخدام وحدات الجيش.

3- العنف الشعبي، وتتمثل مؤشراته بما يلي:

- أحداث الشغب.
- التظاهرات.
- الاضطرابات.

وفي دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية[2]، مؤشرات الاستقرار السياسي بما يلي:

([1]) الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، 1999، ص10.

([2]) الرجوب، سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص79.

1- استقرار المؤسسات:

أ- المؤسسات الحكومية (الاستقرار الحكومي، دستورية المؤسسات، وشرعية النظام، التكامل السياسي بين النخب والجماهير، وارتفاع مستوى المؤسساتية وانخفاض مستوى المشاركة السياسية.

ب- المؤسسات غير الحكومية (الائتلافات القوية للأحزاب، نظام الحزب الواحد، لجوء النقابات ومؤسسات المجتمع المدني إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع).

2- استقرار المجتمع:

أ- قدرة النظام على إدارة الصراع في المجتمع.

ب- واستجابة النظام لمطالب المجتمع.

وقامت الدراسة أيضاً بإبراز مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وربطت بينها وبين مؤشرات الاستقرار السياسي في تعريفها للمفهوم.

أما دراسة الطبقة الوسطى وأثرها في الاستقرار السياسي[1]، قامت الدراسة بتحديد المؤشرات التالية لظاهرة الاستقرار السياسي من خلال مقارنتها مع حالة عدم الاستقرار السياسي، وهي:

- شكل الظاهرة والتغيير.
- شكل عملية التغيير داخل النظام.
- استخدام العنف.
- قدرة النظام على تلبية المطالب الموجهة إليه.

---

(1) السرور، عبير عقيل، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص76.

- قدرة النظام على إدارة الصراعات والأزمات.

وفي دراسة عن التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، حددت الدراسة المؤشرات التالية كمؤشرات رئيسية لمفهوم الاستقرار السياسي، وهي[1]:

1- الاستقرار الحكومي، ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:

أ- التغيير الوزاري.

ب- التعديل الوزاري الجوهري.

ج- التعديل الوزاري البسيط.

2- التغيرات البرلمانية.

3- العنف السياسي، وينقسم إلى نوعين من أنواع العنف وهما:

أ- العنف الحكومي (الاعتقالات السياسية، استخدام وحدات الجيش، أحكام أوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية).

ب- العنف الشعبي (أحداث الشغب، التظاهرات، الاضطرابات).

ونظراً لأن الدراسة تتناول ظاهرة الاستقرار السياسي في الأردن، قامت الدراسة بتعريف ظاهرة الاستقرار السياسي بشكل عام وتقيسها على الحالة الأردنية بشكل خاص، وذلك نظـراً لتعدد المضامين واختلاف المتغيرات بين مختلف الأدبيات التي تناولت هذه الظاهرة، بالإضافة إلى أن هذه الظاهرة تعتبر بنسبة تختلف من مجتمع لآخر؛ فقد تؤثر واقعة معينة فـي إحـدى المجتمعات تعتبر مؤشراً خطيراً لعدم الاستقرار السياسي في حين لا يعتبر هـذا الحـدث ذو تأثير سلبي في مجتمع آخر؛ ولأن أغلب الدول تتكون من حكومات وبرلمانات، وهي جميعها تتأثر بالعنف السياسي على اختلاف أشكاله سواء الحكومي أو الشعبي.

([1]) العكاليك، حمزة سليمان، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص61- 62.

وبسبب أن ظاهرة الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي يعتبران من وجهة نظر الدراسة وجهان لعملة واحدة؛ ذلك أن عدم الاستقرار السياسي يعتبر الجانب السياسي أو البعد السلبي لظاهرة الاستقرار السياسي، وبالتالي تقوم الدراسة على التعامل معهما على أنهما وحدة واحدة غير منقسمة ولها صفة الاستمرارية، واعتماد مؤشرات تغطي الجوانب الرئيسية للمفهوم أولاً، وتبرز مضمون الاستقرار السياسي من خلال اعتمادها مؤشرات نفس المؤشرات التي اعتمدتها دراسة (التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن) كون هذه الدراسة تتحدث عن الحالة الأردنية وأيضاً اعتمادها مؤشرات تغطي الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي وهذه المؤشرات هي:

أولاً: الاستقرار المؤسسي، ويتضمن المؤشرات التالية:

1- الاستقرار الحكومي: ويتمثل المؤشرات التالية:

أ- التغيير الوزاري.

ب- التعديل الوزاري.

ج- التعديل الوزاري البسيط.

2- التغيرات البرلمانية: ويقاس بعدد الانتخابات التي أُجريت، أو عدد مرات حل البرلمان قبل انتهاء مدته الدستورية.

ثانياً: العنف السياسي؛ ومؤشراته هي:

1- العنف الحكومي، ويقاس من خلال ما يلي:

أ- الاعتقالات السياسية.

ب- التظاهرات.

ج- أحكام أوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

2- العنف الشعبي:

أ- أحداث الشغب.

ب- التظاهرات.

ج- الاضطرابات.

وتمثل مؤشرات العنف الحكومي العنف الذي تمارسه النخبة الحاكمة تجاه أفراد المجتمع، بينما تمثل مؤشرات العنف الشعبي العنف الذي يمارسه المواطنون ضد النخبة الحاكمة (النظام ومؤسساته).

أولاً: مؤشرات الاستقرار المؤسسي

وهي تتمثل فيما يلي:

1- الاستقرار الحكومي: ويقاس بالمؤشرات التالية:

أ- التغيير الوزاري: أي إقالة الطاقم الوزاري كاملاً رئيس وزراء، ووزراء والإتيان بحكومة جديدة وفقاً لقواعد الدستور المنصوص عليها[1].

ب- التعديل الوزاري: لا يشتمل على إقالة رئيس الوزراء وإنما يتمثل في إقالة عضو أو بعض الأعضاء الطاقم الحكومي ودخول وزراء جُدد ليشغلوا مكانهم، كما يشمل هذا التعديل إعادة توزيع الحقائب الوزارية بين أعضاء المجلس الوزاري[2].

ج- التعديل الوزاري (الحكومي) الجوهري: ويقصد به التعديل الوزاري (الحكومي) بالمعنى السابق، والذي يمتد ليشمل أعضاء الوزراء (الحكومة) أو أكثر[3].

([1]) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص10.

([2]) العكاليك، حمزة سليمان، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص62.

([3]) الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص10.

2- التغيير البرلماني: وهو أن تصدر إرادة ملكية سامية أو مرسوم يقضي بإجراء انتخابات برلمانية حديثة، أو حل البرلمان قبل انتهاء مدته الدستورية المنصوص عليها في الدستور الأردني وهي أربع سنوات شمسية، أو تأجيلها لفترة زمنية، ثم إجرائها.

ثانياً: العنف السياسي:

تعتبر ظاهرة العنف السياسي من الظواهر القديمة في المجتمعات، إلا أن التنظير السياسي لم يدرسه إلا في العهد الحديث[1]، ويُعرف العنف لغةً على انه: استخدام القوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة، وأيضاً يعرفه معجم لالاند الفلسفي: "الاستخدام غير المشروع أو على الأقل غير الشرعي للقوة"[2]. وخلصت بعض الدراسات الكمية بين مفهومي العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، فطرحت مؤشرات العنف السياسي باعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، وبذلك أصبح المفهومان مترادفين؛ أي أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي، وعرف أحد الباحثين مفهوم عدم الاستقرار السياسي بأنه: "وضعية تتسم بالتغير السريع غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي: وبهذا التعريف الشامل لعدم الاستقرار السياسي نستنتج مؤشراته الرئيسية المتمثلة في:

1- اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي (سواء من قبل النخب الحاكمة أو الشعب).

2- وعدم احترام القواعد الدستورية.

3- تناقص أو انهيار شرعية مؤسسات النظام.

([1]) العكاليك، حمزة سليمان، مرجع سابق، ص63.

([2]) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ج4، 1986، ص256.

ومن هذا التعريف لعدم الاستقرار يتضح أن العنف السياسي هو المظهر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي، ولكنه ليس مرادفاً له؛ لأن الثاني أكثر اتساعاً من الأول، إذ أن عدم الاستقرار يتضمن عناصر ومتغيرات أخرى[1].

أما مؤشرات العنف السياسي فهي تنقسم إلى قسمين:

أولاً: العنف الحكومي ومؤشراته هي:

1- الاعتقال السياسي: وهو قيام السلطة الحاكمة باحتجاز المواطنين دون صدور أحكام قضائية بحقهم، وهو سلوك تمارسه أغلب النظم العربية وخاصة في حالات الطوارئ وعادة ما يكون الاعتقال في أعقاب أعمال العنف السياسي الغير رسمي كالمظاهرات وأحداث الشغب والتمردات، أو لمجرد اشتباههم وإحساسهم بأن هناك جماعات تشكل خطراً على النظام في المستقبل، ويطلق عليه الاعتقال التحفظي أو "الوقائي"، وتخضع مدة الاعتقال لتقدير السلطات التي أصدرت أوامر الاعتقال[2].

2- استخدام وحدات الجيش: كثيراً ما تلجأ بعض النظم العربية إلى الاستعانة بوحدات الجيش كملاذ للقضاء على بعض أعمال العنف الداخلي، وذلك بعد فشل قوات الأمن الداخلي في أداء هذه المهمة.

3- أحكام أوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية: الإعدام عقوبة مقررة في قوانين جميع الأقطار العربية للجنايات الخطيرة كالقتل العمد، والحريق العمد إذا نشأ عنه موت، والجنايات الماسة بأمن الدولة، والقضايا السياسية تعتبر كغيرها من القضايا الخطيرة بالنسبة للنظم العربية، حيث تشكل محاكم استثنائية لهذا الخصوص بمسميات مختلفة

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص56.

(2) العكاليك، حمزة سليمان، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص65.

(محكمة أمن الدولة، المحاكم العسكرية، ومحكمة الثورة ومحكمة الشعب ...). ومن المعروف أن لهذه المحاكم طبيعة خاصة من حيث تشكيلها وإجراءاتها وطبيعة أحكامها.

ثانياً: العنف الشعبي (غير الرسمي):

وتتمثل مؤشراته فيما يلي:

1- المظاهرات: وهي عبارة عن تجمع من المواطنين قد ينتمون إلى فئة معينة كالطلبة أو العمال أو لا ينتمون، وقد تكون هذه التجمعات منظمة أو غير منظمة (عفوية)، وغالباً ما تكون هذه المظاهرات غير عنيفة (لا تمارس فيها أعمال التدمير والتخريب والقتل)، وهدفها هو إعلان عدم الرضا عن قرار سياسي معين أو سياسة طبقت أو مزمع تطبيقها[1].

2- أحداث الشغب: هي عبارة عن تجمعات غير منظمة من المواطنين، وتهدف إلى إعلان الاحتجاجات ضد النظام أو بعض سياساته ومواقفه أو ضد إحدى الشخصيات الرسمية، ويكون ذلك باستخدام القوة المادية مثل: (القتل، والتدمير، والتخريب)، وتصبح هذه التجمعات شبه منظمة في حالة استمرارها عدة أيام.

3- الإضرابات: هو ما يقوم به العمال العاملون في مجالات الصناعة والخدمات، بقصد ممارسة الضغط على الحكومة أو صاحب العمل للاستجابة إلى مطالبهم المتعلقة بساعات العمل والأجور وظروف العمل، وتتمثل هذه الاحتجاج في القيام بالامتناع عن العمل فترة زمنية قد تقتصر إلى عدة ساعات، وقد تطول إلى عدة أيام أو أشهر[2].

([1]) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص85- 88.

([2]) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص88- 92.

المطلب الثاني

خصائص الاستقرار السياسي

تلجأ بعض الأنظمة السياسية الحاكمة وخاصة في الدول النامية إلى ممارسة درجة عالية من العنف الرسمي، وذلك لتحجيم دور القوى المعارضة لها وتقليصها، وتحقيق حالة من الاستقرار السلطوي أو القهري، وتعبر هذه الحالة في مظهرها الخارجي عن وضعية الاستقرار، إلا أنها تعكس في داخلها حالة من عدم الاستقرار الكامن، ويرجع ذلك إلى أن حالة الاستقرار هذه لم تنجم عن سعي النظام لتدعيم شرعيته، وزيادة فاعليته، وإنما نجمت عن قيامه بتحجيم دور القوى الساعية إلى التغيير.

وبناءً على ذلك فإن الاستقرار السياسي لا يقصد به مجرد استمرار النظام القائم وإنما يجب التمييز بين الاستقرار السياسي المستند إلى أسس ومقومات متعلقة بكفاءة النظام وفاعليته وقدرته على تطوير ذاته وتجديدها وتعميق أسس شرعيته ومصادرها، وتلك الاستمرارية المستندة إلى لجوء النظام إلى ممارسة درجة عالية من العنف ضد القوى المعارضة، وبالتالي يصبح ثمن الاستمرار باهظاً[1].

ويمكن القول إن مضمون الاستقرار السياسي يشير إلى قدرة الدولة على ضبط التطور الداخلي من خلال القنوات الشرعية والمشروعة. ويشير هذا المفهوم إلى خصائص الاستقرار السياسي وهي كالتالي[2]:

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص57.

(2) الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص40- 43.

1- إن الدولة هي الجهاز الرئيسي الذي يقع عليه مهمة تحقيق الاستقرار؛ لأنها هي المؤسسة الاجتماعية من بين جميع المؤسسات الأخرى داخل المجتمع التي تتمتع بالإمكانيات التي يتطلبها الاستقرار الداخلي والمتمثلة بإمكانيات القدرة التدخلية والاستخراجية والتوزيعية للموارد والقيم في المجتمع، وأيضاً لأنها تتمتع بالتفويض الاجتماعي للقيام بهذه المهمة.

2- إن الاستقرار هو عملية (Process) وليس مرحلة (Stage) يصل إليها المجتمع ويقف عندها؛ وذلك لأن الهدف العام لجميع النظم السياسية في العالم هو تحقيق المزيد من الانجازات، ومن ضمنها الاستقرار، وبالتالي فهو عملية مستمرة لا تتوقف تسعى إليها النظم والشعوب معاً.

3- إن تحقيق الاستقرار هو عملية إيجابية تحمل (معنى الضبط) وأيضاً معاني التحكم والتوجيه والإرشاد للنشاطات الاجتماعية الإيجابية، وذلك لا يتم إلا بقيام الدولة بدور محوري في هذه العملية وليس بدور هامشي، وهذا يشير إلى اتساع دورها في الحياة الاجتماعية وهذه أبرز ملامح الدولة المعاصرة، وهذا كله لا يعني الدعوة إلى هيمنة وسلطوية الدولة على المجتمع وإنما قيامها بوظيفتها الرئيسية في المجتمع وهي ضبط التطورات الداخلية فيه وهذا فيه الصالح العام للدولة والمجتمع معاً.

4- ضبط الأمور الداخلية في المجتمع هي آلية (Mechanism) تحقيق الاستقرار السياسي، سواءً في المجالات السياسية (مثل انتقال السلطة بالطرق السلمية) أو في المجالات الاقتصادية (أولوية المصلحة العامة واحترام المصالح الخاصة في آن واحد) أو في المجالات الاجتماعية (أي عدالة توزيع الأعباء والموارد والقيم) أو في

المجالات الثقافية (بمعنى احترام الحقوق والحريات الأساسية مثل: حرية التعبير عن الرأي والحفاظ على التكامل والتماسك الاجتماعي).

5- عملية "الضبط" ليست عشوائية أو تحكمية تحددها الطبقة الحاكمة (النخبة)، وإنما لها ضوابط تتمثل في احترام قواعد الشرعية والرضاء والقبول الشعبي والمشروعية، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع باستقرار داخلي هي دولة شرعية ذات نظام تتجسد الشرعية في مؤسساته وأدواته وقراراته.

6- إن الاستقرار يعد هدفاً وليس واقعاً (Agoal not areality)، أي أنه ليس مجرد وصف لوضع نموذجي قائم، وإنما يتطلب البحث في الظروف التي تساعد على تحقيقه، وبالتالي فإنه يُعتبر قيمة وظاهرة نسبية، أي لا يوجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل، كما أن حالة عدم الاستقرار الكامل تتعارض مع وصف وبقاء الدولة ذاتها.

7- الاستقرار نوعان، الأول حقيقي (طبيعي) والثاني ظاهري (مصطنع وهش)؛ والنوع الأول هو الذي يستوعب فيه النظام عدم الاستقرار الجزئي والمرحلي لكي يصل نقطة توازن واستقرار جديدة، ويسمى استقرار متوازن، بينما النوع الثاني هو استقرار ظاهري يرفض التغيير ويخشاه، ويصطدم مع دوافعه والقوى التي تطالب به ويصبح استقراراً هشاً يحمل تقييماً سلبياً (Passiva).

8- إن للاستقرار طابع إنساني (Humanitarian) وذلك من خلال طبيعة العلاقة بين الدولة (السلطة) والمجتمع (الأفراد) يعتبر الاستقرار "قيمة" تسعى النظم بمختلف أشكالها للحفاظ عليها من أجل بقائها، وبالتالي فإن مضمون هذه الظاهرة وشكلها وأسلوب تحقيقها لا يجب أن ينفصل عن تحقيق القيم الأخرى التي ارتضاها المجتمع

لنفسه في حاضره ومستقبله، وأيضاً لا يجب أن ينفصل الاستقرار عن المحيط الثقافي للجماعة.

9- الاستقرار ليس مسألة "أمنية" فحسب، وإنما يرتبط بأبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية هامة، مما يجعله مفهوماً أوسع من مفاهيم أخرى كالانتظام والضبط المادي (Order) أو التحكم والسيطرة (Control).

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي

يعتبر مفهوم النظام هو وحدة التحليل طبقاً لمنهج النظم، ويقصد بالنظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منتظم مما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، وبهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، فالتفاعلات السياسية في مجتمع تشكل نظاماً للسلوك.

هذا كله يعني أن النظام السياسي لا يوجد في فراغ وإنما في داخل بيئة (جغرافية واقتصادية واجتماعية)، وهناك حدود بين هذا النظام وبين البيئة بجوانبها المختلفة، وهذا لا يلغي وجود علاقات تأثر وتأثير، ولكي يحافظ النظام السياسي على وجوده عبر الزمن عليه التركيز على أسباب استقراره أو عدم استقراره، والاستجابة للمطالب والتهديدات بشكلٍ يضمن استمرار وجوده، وأيضاً القدرة على التأقلم والتكيف مع المتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة[1].

ولذلك قُسّم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي.
- المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي.

(1) المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1985، ص93- 94.

المطلب الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي

والمقصود بالعوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي هي: تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي سواءً كانت هذه العوامل سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وهي بالتالي تكون منفصلة عن البيئة الخارجية للنظام مع وجود تأثير متبادل بين البيئتين[1].

وقامت الدراسة بتقسيم العوامل الداخلية المؤثرة في النظام السياسي إلى ما يلي:

- العوامل السياسية.
- العوامل الاقتصادية.
- العوامل الاجتماعية.

وستقوم الدراسة بعرض هذه العوامل الداخلية وتقسيمها إلى فروع كما يلي:

الفرع الأول: العوامل السياسية وأهميتها:

1- العلاقة بين مركز النظام السياسي وأطرافه.

2- النهج السياسي للنظام (المكافأة والعقاب).

3- مؤسسية النظام السياسي، وحجم التأثير على قراره (المؤسسية والمشاركة السياسية).

4- شرعية النظام وفعاليته (الشرعية والفعالية).

5- الأحزاب السياسية.

6- الفساد السياسي.

([1]) المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص94.

وستقوم الدراسة بإبراز الحالة الأردنية ضمن هذه العوامل الستة:

1- العلاقة بين مركز النظام السياسي وأطرافه:

يوجد هنالك مركز وأطراف داخل الدولة نفسها كما يوجد على مستوى دول العالم دول مركز ودول أطراف، أما على مستوى النظام السياسي نفسه أو الدولة نفسها، فهي مصطلحات يقصد بمركزها النخب السياسية داخل نفس النظام السياسي وهي التي تُسيطر على موارد الدولة والخدمات، وتقوم بتوزيعها على الأطراف والمتمثلة هنا بالجماهير وعامة الشعب[1]. وبالتالي فإن الاستقرار السياسي للدولة نفسها يعتمد على طبيعة العلاقة والتجانس الاجتماعي والقيمي والتفاعل الشخصي ما بين أفراد النخبة السياسية نفسها، وكذلك بينهم وبين الجماهير أو عامة الشعب من جهة أخرى، وفي الدول النامية غالباً ما تكون العلاقة متناقضة بين المركز والأطراف أي النخب السياسية والجماهير، مما يؤدي إلى بروز صور من عدم الاستقرار السياسي بسبب تعقد هذه العلاقة[2].

أما في الأردن وهي حالة الدراسة فيمكن التمييز في الاستقرار السياسي بين فترتين:

الفترة الأولى: والتي تمتد منذ العام 1950 وحتى العام 1970/ 1971، وقد اتسمت هذه الفترة بشكل عام بأنها فترة عدم استقرار سياسي نسبي.

أما الفترة الثانية: والتي بدأت مع العام 1970 إلى الآن، فهي فترة استقرار سياسي نسبي في الأردن[3].

(1) العكاليك، حمزة سليمان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص94.

(2) الرجوب، سلامة رضوان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص89.

(3) الرشواني، منار محمد، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص34.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو حالة الاستقرار السياسي في فترة التسعينيات إلى العقد الأول من هذا القرن وهي فترة الدراسة، حيث تعتبر العلاقة في هذه الفترة بين رأس النظـــام والنخب السياسية ركيزة أساسية للاستقرار السياسي الداخلي، وذلك رغم حدوث عـــدم رضـــا شعبي على بعض السياسات الحكومية مثل اتفاقية السلام مع إسرائيل وهي غير مقبولة شعبياً، بالإضافة إلى سياسات التكيف الهيكلي والخصخصة التي تبنتها الحكومة الأردنية بناءً علـــى توصيات صندوق النقد الدولي وغيرها من الأمور التي أثرت سلباً على العلاقة بين المركـــز والأطراف[1]، وكان آخرها المظاهرات والاحتجاجات الغاضبة التي شهدتها المملكة منذ عـــام 2011م، لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي وتجنب البلاد عواقب مـــا حـــدث فـــي دول الجوار في نفس العام (بالربيع العربي)، وقادت هذه الاحتجاجات والمظاهرات الحراك الشبابي الأردني في العاصمة عمان وامتدت إلى معظم محافظات المملكـــة ليـــنظم إليهـــا مواطنـــون غاضبون في (14) تشرين الثاني/ 2012، عقب قرار حكومة رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور برفع الدعم عن المحروقات ورفع أسعار السلع الأساسية بمعدلات غير مسبوقة؛ وذلك بسبب العجز في الميزانية والمديونية المالية، وقد شهدت بعض المحافظات محاولات ودعوات عصيان مدني وشغب، وأعلن في عمان إضراب عام، وكذلك كانت هناك محـــاولات لنقابـــة المحامين والمعلمين للإضراب، كما حدثت اصطدامات في مدن أخرى أهمها إربد، والكـــرك، والزرقاء، ومعان، والسلط، والطفيلة، ومأدبا، وذيبان، وعجلون، وناعور، والعقبة.

وصل سقف المطالب للمتظاهرين إلى مستوى غير مسبوق، تجلى بالمطالبـــة بتـــأميم ثروات البلاد ومطالبة بعض المظاهرات بإسقاط النظام، بالإضافة إلى شعارات استرداد المال

([1]) العكاليك، حمزة سليمان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص95.

العام، ومحاكمة الفاسدين والإصلاح السياسي، وهي من أهم المطالب للمتظاهرين الذين اعتبروا أن السبب الحقيقي للعجز في اقتصاد البلاد هو الفساد[1].

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تشكلت علاقة قوية بين النظام السياسي نفسه والنخبة من السياسيين والاقتصاديين كرجال الأعمال والتجار والصناعيين الأثرياء، سواء كانوا من أصل شرق أردني، أو من أصل فلسطيني حيث شكلوا حلفاً حاسماً للملك (القصر) حول القضايا السياسية في البلد مثل اتفاقية السلام مع إسرائيل والحركة الإسلامية، وكان يؤخذ بعين الاعتبار مصالحهم عند وضع أي سياسة ومن مصالح الطبقات الأخرى الفقيرة والمتوسطة اللتان تراجعتا بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث قل تأثيرها في المجتمع[2]، وذلك كله بسبب تطبيق الحكومة لبرنامج التصحيح الاقتصادي والخصخصة التي طبقت في الأردن وكثير من الدول النامية (العالم الثالث) على نحو انتقائي دون الأخذ بعين الاعتبار شروطها والبيئة الصحيحة التي يجب أن تحيط بها حيث أن الحكومات لم ترغب في ملاحظة أن الانفتاح الاقتصادي إنما يجري في منظومة شاملة من الشروط والمؤهلات السياسية والاجتماعية، وليس سيطرة تامة على الإعلام والبلديات والمساجد والاتحادات والنقابات العمالية والبرلمان والتشريعات، وحالة شمولية سياسياً هي أشد وأقسى من الاشتراكية، فقد خصخصت مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدماتية دون وجود بيئة تضمن التنافس وعدالة الفرص ورقابة اجتماعية وإعلامية حرة ومستقلة، وحياة سياسية ديمقراطية تعمل على تحقيق احتياجات الناس وحقوقهم الأساسية، مما أدى إلى حدوث هيمنة أقلية اقتصادية على النفوذ والموارد مما أدى بدوره إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء[3].

---

(1) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، هبة تشرين، على الموقع الإلكتروني: www.hr.wikipadia.org.

(2) Rivlin, Paul: Political Stabilitty in Arab state, P38.

(3) غرايبة، إبراهيم، الأردن المتحول اقتصادياً واجتماعياً... من وإلى أين؟، 2004/10/3، www.aljazeera.net/opinions/pages/7680ecel.

2- مؤسسة النظام السياسي وحجم التأثير في قراره (المؤسسية – المشاركة السياسية):

يعتبر مصطلح المؤسسة (Institution) مفهوم حديث نسبياً؛ يقصد به الجماعة الإنسانية التي يسود بين أفرادها قدر كبير من التضافر والتعاون لتحقيق غايات واضحة وأهداف مشتركة تتفق عليها بين الأعضاء، وغالباً ما تكون المقاييس والمعايير للوظائف والأدوار المنوطة بالأعضاء هي حسب مهاراتهم وقدراتهم على أدائها، وليس باختلاف الأشخاص، أي أنها معايير موضوعية[1].

أما تعريف المؤسساتية عند هنتنجتون فهي: "العملية التي من خلالها تكتسب التنظيمات والإجراءات قيمة واستقراراً، ويُقاس مستوى المؤسسية حسب تعريفه بأربعة مقاييس[2]:

1- التكيف والتقلب: ويمكن قياس مدى تكيف تنظيم معين من خلال تغيره الزمني، ومن خلال عدد المرات التي يتم فيها نقل السلطة من جيل إلى جيل من دون حدوث مشكلات؛ ومن خلال انتصار التنظيم على وظائفه، حيث أن قدرة التنظيم على خلق وظائف جديدة تمكنه من الاستمرار تعد مقياساً لمستوى مؤسسيته.

2- التعقيد والبساطة: أي أن التنظيم يصبح مؤسساتياً بمقدار ما يزداد عدد وحداته التنظيمية الفرعية هرمياً وتطبيقياً، وبمقدار ما تتمايز تلك الوحدات، وكذلك بمقدار ما تتعدد أهداف التنظيم بتحسن مستوى أدائه المؤسساتي.

3- الاستقلالية: أي أن لا يتم التحكم بالتنظيم من قبل مؤسسات أو تنظيمات أخرى.

---

(1) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، هستنجتون، صموئيل، www.ar.wikipedia.org/wiki

(2) الخزرجي، ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط1، عمان- الأردن، ص110-111.

4- اللحمة والتفكك: وتعني اللحمة وجود حد أدنى من الإجماع لدى الأفراد في التنظيم على كبح النوازع الخاصة أو الشخصية في سبيل المصلحة العامة (مصلحة التنظيم)[1].

أما المشاركة السياسية فهي تبعاً لتعريف صموئيل هنتنجتون وجون نيلسون فإنها تعني تحديداً: "تلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواءً كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سليما أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعيا، وفعالاً أم غير فعال [2].

ويرى أحد الباحثين أيضاً أن المشاركة السياسية لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام السياسي، وإنما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل المطالب، وخاصة إذا وجد أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها)[3].

كما يعرفها الباحث جلال عبدالله معوض بأنها تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم[4].

([1]) الخزرجي، ثامر النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مرجع سابق، ص 110 -111

([2]) البيج، حسين علوان، المشاركة السياسية والعملية السياسية، المستقبل العربي، العدد223، أيلول، 1997، ص64.

([3]) المشاط، عبد المنعم،التنمية السياسية في العالم الثالث : نظريات وقضايا، العين، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص306.

([4]) معوض، جلال عبدالله، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 55 ، أيلول، 1983، ص180.

وبالتالي فإن المشاركة السياسية تشير إلى نشاط سياسي يرمز إلى قدرة المجتمع بتكويناته المختلفة على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة بحياته ومصيره.

وحسب رأي كثير من الباحثين، فإنه ثمة علاقة ما بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية، حين أن المشاركة السياسية بما تحتويه من قوى سياسية واجتماعية وغيرها تحتاج إلى مؤسسات سياسية فعالة وبقدرٍ كافٍ لاستيعاب هذه القوى المشاركة في العملية السياسية لتوصيل مطالبها إلى النظام السياسي من أجل التأثير فيه والحصول على دور أوسع في الحياة السياسية كي لا يحدث هنالك زعزعة وتهديد خطير للاستقرار السياسي.

فالاستقرار السياسي يرتكز على التناسب والانسجام بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمأسسة السياسية من جهةٍ أخرى، فلا يمكن تصور استقرار سياسي حقيقي وليس صُوري إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بشكل يواكب وينسجم مع التوسع السريع في المشاركة السياسية، وذلك لاستيعاب القوى الاجتماعية المشاركة في الحياة السياسية[1].

وأما في الأردن فقد كان عام 1989 نقطة تحول مهمة في تاريخ الأردن السياسي المعاصر، وذلك على أثر أحداث العنف التي حدثت في جنوب البلاد وامتدت منها إلى مناطق أخرى، وذلك احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات والمواد الغذائية الأساسية والأدوية وخفض سعر صرف الدينار الأردني، مما أدى إلى زيادة المطالبة الشعبية بإطلاق الحريات العامة وعودة الحياة الحزبية وممارسة الديمقراطية وفقاً لأحكام الدستور الأردني الذي ظلت مواده المتعلقة بهذه المطالب معطلة منذ عام 1957.

([1]) إبراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص185.

وقد أجريت في ذلك العام (1989) انتخابات نيابية في مناخ من الحرية والنزاهة والهدوء، وقد أفرزت مجلساً نيابياً قوياً ممثلاً باختلاف التيارات السياسية والاجتماعية في البلد، حيث كان يحق للناخب أكثر من صوت واحد في نفس الدائرة حسب عدد المرشحين في دائرته[1]. مما أدى إلى حصد الفعاليات الحزبية القيادية تسعة وعشرين مقعداً (29) من أصل (80) مقعداً، التي أظهرت بدورها قوة لا يُستهان بها في مجلس النواب الحادي عشر، وخاصة فيما يتعلق بأزمة الخليج وأبعادها السياسية والاقتصادية التي أثرت سلبياً على الأردن ومحادثات السلام الأردنية الإسرائيلية، وكذلك اتفاقية الحكومة مع صندوق النقد الدولي بخصوص المديونية، أبدى تجاهها نواب أحزاب المعارضة اتخاذ مواقف مناهضة لمواقف الحكومة مما أدى بها إلى البحث عن طرق لتحجيم دور المعارضة، وتقليص فرص وصولها إلى مجلس النواب، ولهذا الهدف أصدرت الحكومة قانون الانتخاب المؤقت لعام 1993 (قانون الصوت الواحد)، رغم عدم رضا قطاعات شعبية واسعة عنه، مما أدى فعلاً إلى تناقص عدد النواب في مجلس النواب الثاني عشر اللاحق[2]، حيث أجريت الانتخابات في تشرين الثاني 1993 بموجب هذا القانون الجديد، ولم تحصل المعارضة السياسية من إسلاميين وقوميين ويساريين على أكثر من عشرين مقعداً من مقاعد مجلس النواب الثمانين[3]، مقابل تزايد عدد نواب العشائر والتجمعات الجهوية الضيقة[4]. فقد كان أداء مجلس النواب عام (1993) أداءً

([1]) محافظة، علي، الأردن ... إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص22.

([2]) العزام، عبدالمجيد، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق، ص370.

([3]) محافظة، علي، الأردن ... إلى أين، نفس المرجع، ص24.

([4]) العزام، عبدالمجيد، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق، ص370.

سلبياً بمجمله ضعيفاً لا تأثير له في صنع القرار والمعارضة فيه فردية أو حزبيـة ضـعيفة، ومؤيداً لكل حكومة وطائعاً لها[1].

أما عن الانتخابات النيابية التي أجريت في تشرين ثاني (2007) فقد شهدت وقـوع تجاوزات أثناء عمليات التصويت كما أن قانون الانتخابات وهو (قانون الـصوت الواحـد) يفتقر إلى العدالة في توزيع المقاعد النيابة بين المناطق المختلفة ووفق تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان " في الأردن فان دائرة عمان الثانية التي يوجد فيها (200) ألف ناخب يمثلها أربعة نواب في مجلس النواب، بينما منطقة مثل الكرك لا يتجاوز عدد الناخبين فيها(7) آلاف ناخب يمثلها ثلاثة نواب، وحسب نقد الأحزاب والقوى السياسية فإنها ترى أن هـذا القـانون يؤدي إلى الحد من تمثيل المناطق الحضرية بشكل كبير لحساب المناطق غير المركزية[2].

وتم تعديل قانون الانتخابات في 28 أيار/2010 والذي أبقى بـدوره العمـل بمبـدأ الصوت الواحد، وقسم الدوائر الانتخابية في المملكة إلى (108) دوائر انتخابية لكـل منهـا مقعد واحد في مجلس النواب وأضاف (10) مقاعد جديدة إلى المجلس ليصل عدد أعـضائه (120) نائب وضاعف الكوتا النسائية لتصبح (12) مقعداً، حيـث طالبـت جبهـة العمـل الإسلامي بإلغاء هذا التعديل وإلغاء مبدأ الصوت الواحد واعتماد القائمة النـسبية، وقاطعـت أحزاب أخرى الانتخابات واعتبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن أن هذا القانون

([1]) محافظة، علي، الأردن ... إلى أين؟، مرجع سابق، ص25.

([2]) المنظمة العربية لحقوق الإنسان (حقوق الإنسان في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية ،التقرير السنوي 2009/2008، ص 67-68.

(2) المنظمة العربية لحقوق الإنسان (حقوق الإنسان في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، التقرير السنوي 2010/2009، ص 75، ص81.

الجديد ناقص ويحرم الأردنيين من التمثيل الحقيقي في مجلس النواب وطالبت بتشكل لجنة مستقلة للانتخابات والسماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات المقبلة(2).

وترى الدراسة أنه حتى يتعزز الاستقرار السياسي في الأردن ويكون استقراراً حقيقياً وليس استقراراً تسلطياً قهرياً مبنياً على قوة المؤسسات الأمنية والعسكرية (الاستقرار الأمني بواجهة سياسية) تظهر الحاجة إلى تعزيز البناء القانوني والمؤسساتي وإضعاف النزعات التسلطية لإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستقرار.

3- النهج السياسي للنظام: (المكافأة والعقاب):

وهو يعتبر من الأساليب التي يتم استخدامها لإشباع القيم في مجتمع معين، سواءً كانت هذه القيم إيجابية وهي التي تقوم على أسلوب المكافأة، أو قيم سلبية وهي التي تقوم على أسلوب العقاب لإشباعها، حيث أن أسلوب (المكافأة) متعلق بدرجة الإشباع التي يحصل عليها الغرب حسب الظروف المحيطة به، أما أسلوب (العقاب) فهو متعلق بدرجة الحرمان من الأشياء غير المطلوبة وفقاً للظروف المحيطة به[1].

ويتوقف تأثير هذا العامل في الاستقرار السياسي حسب الآثار السياسية المترتبة على تطبيق هذا الأسلوب (المكافأة والعقاب)، والآثار السياسية تتجلى هنا في وجود الشكاوي أو عدمها من قبل الطرف الآخر، وكيفية تعامل النظام مع هذه الشكاوي[2].

وفي الأردن كان تبني الحكومة لنهج حزمة الأمان الاجتماعي هو الأسلوب الذي اتخذته للتخفيف من الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلي ووصفات صندوق النقد الدولي

([1]) الرجوب، سلامة رضوان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص90.

([2]) Rosenthel Uriel, 1978, Political order (Reward, Punishment and political stability, fijthoff and Noordno of Nether land, P45.

والمتمثلة في الفقر والبطالة كآثار سلبية لهذه السياسات، ولكن هذه الحزمة والمتمثلة بصندوق المعونة الوطني، وبرنامج (الكوبانات) لدعم المواد الغذائية الأساسية لم يغط سوى (20%) من الفقراء في الأردن، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة والارتفاع الجنوني للأسعار، كل ذلك أدى إلى حدوث ثورة الخبز عام 1996م، وأما في الجانب السياسي فقد عملت الأجهزة الرسمية المختلفة على اضطهاد الأحزاب السياسية وحاصرت نشاطاتها المختلفة ولاحقت أعضاءها وعملت على تشويه صورتها في نظر المواطنين؛ حيث أصبحت تعني لهم المشاكل بما تجلبه لهم من سجن وفصل من الوظيفة وحجز لجواز السفر والحرمان من الحصول على شهادة حسن السلوك، وكان كل ذلك متمثلاً في قانون الأحزاب السياسية الذي صدر عام 1992م، ونتيجة لضعف الأحزاب السياسية لعبت بعض النقابات المهنية دوراً محورياً في الحياة السياسية الأردنية، ولما كان موقفها معارضاً لاتفاقية السلام مع إسرائيل سعت الحكومة إلى إضعاف هذا الدور عن طريق إصدار مشروع قانون معدل لقانون النقابات المهنية كان يهدف إلى الضغط على النقابات من أجل تحجيم دورها في التعبئة السياسية وتخفيف حضورها في الشارع الأردني[1].

4- شرعية النظام السياسي وفعاليته:

الشرعية تعني: قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة.

([1]) العزام، عبدالمجيد، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مجلة الدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد2، 2006، ص369.

أما ماكس فيبر فيقول: "أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة"[1].

ومن خلال التعريفين السابقين لمفهوم الشرعية ترى الدراسة أن الشرعية للنظام السياسي مبنية على شرط رضا المواطنين المحكومين على النظام القائم ومدى تأييدهم وطاعتهم له.

أما الفعالية فهي: التزام النظام السياسي بنمط توزيع الثروة (الموارد) والأدوار السياسية الذي تحدده الثقافة السياسية للجماعة، بما يحقق المشاركة في الثروة والسلطة من ناحية، وطاعة وتأييد وولاء المواطنين للنظام القائم من ناحية أخرى. وبالتالي فإن جوهر الشرعية هنا هو اتفاق ممارسات السلطة مع القواعد والأصول المتعارف عليها من قبل الجماعة.

وهناك ثلاثة مصادر للشرعية كما حددها ماكس فيبروهي: الشرعية التقليدية، شرعية الكاريزما، والشرعية الرشيدة العقلانية، ومهما كان المصدر (تقليدي، ثوري أيديولوجي، قانوني، كاريزمي) فإن درجة الشرعية تتحدد بمدى التزام ومطابقة ممارسات السلطة وتوزيع الأدوار والقيم لقواعد الثقافة السياسية في المجتمع، واقتناع المواطنين بأن النمط القائم هو الذي يستحق الطاعة والتأييد والولاء، وهذا كله يدل على نسبية مصدر الشرعية وذلك لأنها مرتبطة بالثقافة السياسية العامة للجماعة[2].

وهنالك علاقة تربط الشرعية السياسية بالفعالية ولها درجات متفاوتة، وهذه العلاقة تعتمد على طبيعة النظام السياسي القائم؛ فهناك مجتمعات ذات درجة عالية من الشرعية

(1) الخزرجي، ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص177.
(2) الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص49- 50.

والفعالية، وبالتالي سيؤثر ذلك إيجاباً على الاستقرار السياسي فيها، وهنالك على العكس من ذلك لا تملك نظماً شرعية وليست ذات فعالية عالية، مما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي للدولة، أما المجتمعات الانتقالية فقد تمتلك شرعية أعلى من الفعالية وهي بذلك تكون أقرب إلى الاستقرار، بينما النظم ذات الفعالية الأعلى من الشرعية يكون النظام في هذه الحالة أقرب إلى عدم الاستقرار السياسي(1).

وفي الواقع فإن هنالك علاقة طردية ما بين الشرعية والاستقرار الداخلي، أي أن الشرعية ترتبط إيجابياً بالاستقرار الداخلي، كما ترتبط بالقدرة والكفاءة للنظام السياسي على الوفاء بالحاجات الاجتماعية الأساسية، وكذلك القدرة التوزيعية التي تشير إلى درجة عدالة توزيع المسؤوليات والموارد، أي العدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن ولاء المواطن للسلطة القائمة يتأكد إذا توافر شرطان أساسيان وهما: الشرعية السياسية والعدالة بين المواطنين، فكلما قلت مظاهر الشرعية السياسية والعدالة بين المواطنين كلما كان المجتمع أكثر توجهاً على الحركات الاحتجاجية ومظاهر العنف والصراع والخطر الذي يقوض ويضعف الاستقرار الداخلي(2).

وبناء على العلاقة السابقة ما بين الشرعية والاستقرار الداخلي، فإن أحداث المظاهرات غير المسبوقة في الأردن والمتمثلة بأحداث مظاهرات الخبز عام 1996 في مدن الجنوب، وما تلاها من أحداث في أعوام 1998، و 2000، 2002، وأحداث عجلون عام 1995، والحركات الشعبية عام 2011/ 2012، كلها جاءت كردة فعل عكسية على الظروف الاقتصادية السيئة النابعة من تطبيق سياسات التكيف الهيكلي وارتفاع أسعار المحروقات وفساد

(1) الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص291.

(2) المرجع السابق، ص59.

سياسي وإداري، وعدم عدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، مما نتج عنها مظـاهر احتقـان متراكمة تمثلت بلجوء المواطنين إلى الاحتجاجات السلمية منها وغير السلمية كالعنف الشعبي، وأحداث الشغب وأعمال التخريب، وكذلك تزايدت حالات الاعتقالات السياسية والمحاكمـات، ومن بين هذه العناصر المعارضة كانت عناصر معروفة بولائها التاريخي للنظام، وكل ذلـك جاء نتيجة للاختلالات في فعالية السياسات التي تبنتها الحكومات الأردنية المتعاقبة[1].

5- الأحزاب السياسية:

هي عبارة عن مؤسسات سياسية، تتكون من مجموعات من الأفراد لهم إطار فكـري معين أو أيديولوجي[2]، وتقوم هذه المؤسسات بعملية التنشئة السياسية للمواطنين مـن خـلال غرس المفاهيم والقيم السياسية والاتجاهات حول النظام القائم. وتعتبر الأحزاب هـي حلقـة الوصل بين المواطنين والحكومة وذلك بقيامها بمجموعة من الأهداف العامة منهـا المراقبـة الدستورية على الحكومة واختيار القيادات السياسية المرشحة لانتخابات الدولة بالإضافة إلـى توجيه وتنظيم الرأي العام وتوصيل المطالب إلى الحكومة.

وتسعى الأحزاب في كل النظم سواء النظم الديمقراطية الغربية أو فـي المجتمعـات النامية إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد في الانتخابات العامة وذلك للوصـول إلى السلطة[3]. ولذلك تعد الأحزاب في الدول الديمقراطية مصدراً من مصادر شرعية النظام

([1]) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، هبة تشرين، على الموقع الإلكتروني: /www.ar.wikipedia.org/wiki هبة تشرين.

([2]) مهنا، محمد نصر، علوم السياسة (الأصول والنظريات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص257.

([3]) الأقداحي، هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص46- 47.

وسلطته، وبالتالي فهي مصدر من مصادر الاستقرار السياسي، وغيابها أو ضعفها ينعكس سلبياً على ظاهرة الاستقرار[1].

ويمكن تصنيف الأحزاب المعاصرة على أحزاب أيديولوجية تقوم على الإيمان بأيديولوجية معينة مثل الأحزاب الشيوعية، أو الأحزاب الليبرالية أو الاشتراكية، وأيضاً أحزاب برامج؛ أي تقدم على برامج سياسية معينة مرتبطة بالمتطلبات الواقعية للمجتمع، وتقوم الديمقراطيات الحزبية على نظام تعدد الأحزاب، أما نظام الحكم الشمولي فتقوم على انفراد حزب وحيد بالسلطة[2].

أما في الأردن فقد اتسمت الأحزاب السياسية الأردنية بضعفها، رغم أن بعض الأحزاب القومية واليسارية وبعض الحركات الإسلامية تعود في أصولها إلى الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها لم تمارس نشاطها الحزبي العلني منذ عام 1957 إلا بعد عام 1992، وهذه المدة الطويلة في غيابها عن الساحة السياسية الحزبية كانت سبباً رئيساً في ضعفها[3]. أما سبب غيابها عن الساحة السياسية هو على أثر محاولة الانقلاب العسكري عام 1957، ظناً من القيادة السياسية بأن الأحزاب المعارضة هي التي كانت وراء ذلك، وتم حظر الأحزاب السياسية في الأردن وأعلنت الأحكام العرفية منهية بذلك "الفترة المشمشية" لمرحلة الانفراج الديمقراطي آنذاك.

ونتيجة لقرار الحظر عملت الأجهزة الرسمية منذ تلك الفترة وحتى أوائل التسعينات على ملاحقة الأحزاب التي كانت تعمل بشكل سري وهي الأحزاب اليسارية واضطهادها

---

(1) Hantington, Samuil, 1989, Political order in changing societies Harvard University, New York, P910.

(2) الأقداحي، هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص47.

(3) محافظة، علي، الأردن ... على أين؟، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص28.

وتشويه صورتها في نظر المواطنين الذين أصبح لديهم العمل الحزبي يعني لهم ضياع لمستقبل الشباب وسجن وفصل من الوظيفة العامة وحجز لجواز السفر والحرمان من الحصول على شهادة حسن السلوك، والمنع من السفر، وغيرها من الإجراءات التعسفية الأخرى.

ومما يُدلل أكثر على الموقف السلبي للحكومة تجاه الأحزاب السياسية هو إصدارها لقانون الانتخاب المؤقت لعام (1993) رغم عدم رضا القطاعات الشعبية عنه وهو قانون الصوت الواحد على عكس ما كان عليه في عام (1989) عندما حصدوا (29) مقعداً من (80) مقعداً وشكلوا حينها قوة مناهضة لسياسات الحكومة في ذلك المجلس (مجلس النواب الحادي عشر)، وأدى قانون الانتخاب المؤقت لعام (1993) إلى تناقص أعداد نواب أحزاب المعارضة في مجلس النواب الثاني عشر لعام (1993) وإلى تزايد أعداد نواب العشيرة والتجمعات الجهوية الضيقة في جميع مجالس النواب اللاحقة حتى مجلس النواب (2010)[1] .

استمرت الشكوى من قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (32) لعام (1992) وتعديلاته بالقانون رقم (19) لعام (2007) الذي لا يفضي إلى تعزيز المشاركة السياسية للأحزاب بقدر ما يفضي إلى تقييد الحق في تأسيسها؛ إذ إن تأسيس الحزب مشروط بوجود (500) عضو موزعين على خمس محافظات على الأقل، وبنسبة (10%) من كل محافظة، فضلاً عن القيود الواردة في قانون الاجتماعات العامة وقوانين الانتخابات والممارسات الأمنية المؤثرة في العمل الحزبي وحرية اتصال الأحزاب بالجماهير[2].

([1]) العزام، عبدالمجيد، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مرجع سابق، ص369-370.

([2]) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان (عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009- 2010، ص79- 80.

6- الفساد السياسي:

عرفت منظمة الشفافية العالمية وهي المنظمة المعنية بمكافحة الفساد بجميع أشكاله في جميع دول العالم أنه: "هو سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية"[1].

ويعرفه آخرون بأنه: "أحد أنماط السلوك الذي يقوم به أو يمتنع عن القيام به صاحب المنصب العام، والذي يهدد من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه، سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التي تحكم عمله أو لم يقع، ويكون الهدف من وراء هذا السلوك هو إعلاء المصلحة الذاتية على المصلحة العامة".

وبالتالي ووفقاً للتعريف السابق للفساد السياسي فإن الفساد السياسي يحتوي على الجوانب التالية:

1- عدم القيام على الأمر بما يُصلحه.
2- قيام صاحب المنصب بإجراء معين أو ربما الامتناع عن القيام بهذا الإجراء.
3- تقديم المنافع والمصالح الشخصية على المصلحة العامة[2].

والفساد ظاهرة اجتماعية وإنسانية، تواجدت في مختلف الأنظمة ولكنها بدرجات متفاوتة، وأيضاً في مختلف العصور، مما يعني أن الفساد ظاهرة عالمية، ومقولة أن الفساد ظاهرة قاصرة على الدول النامية دون غيرها، هذا اعتقاد خاطئ من الناحية العلمية، فهو يتواجد في الدول النامية والمتقدمة، ولكنه قد يكون أكثر ظهوراً وحدّة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة[3].

---

(1) الأردن ومنظمة الشفافية الدولية، على الموقع الإلكتروني: الأردن ومنظمة الشفافية الدولية. www.jacc.gor.jo.

(2) الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص148.

(3) المرجع السابق، ص159.

ويمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية، فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكومة، وأيضاً الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية يقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، وعلى المسار القانوني فهو يعرض سيادة القانون للخطر والفساد في الإدارة العامة، أما التأثيرات الاقتصادية فإنه يعمل على تقويض التنمية الاقتصادية لما يحدثه من تشوهات وحالات عجز ضخمة، وأيضاً يعيق الاستثمار[1].

وهنالك آراء حول علاقة الفساد السياسي بالاستقرار السياسي، فهناك رأي أكد العلاقة الإيجابية بين الظاهرتين، أي أنه بمزيد من الفساد السياسي يكون هنالك مزيداً من الاستقرار السياسي وأستند هذا الرأي على عدة أسس أهمها أن الفساد يؤدي إلى الاندماج بين النخب والجماهير، ويحدث هذا عندما تكون هناك مصلحة متبادلة بين الطرفين لا تتحقق إلا بالتورط بالفساد السياسي عن علم أو عن جهل من جهة والتغاضي عنه من الجهة الأخرى[2].

أما الاتجاه الآخر فأكد سلبية العلاقة بين الظاهرتين، أي بمزيد من الفساد السياسي تعيش الدولة حالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي، مستنداً في ذلك إلى أن الفساد يؤدي إلى اضطراب الحياة السياسية بمعناها الواضح، وذلك بتقييد فعالية القوانين والأنظمة السياسية وانتشار المحسوبية في تولي المناصب العامة وتوزيع القيم والموارد في المجتمع، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة النظام أمام الجماهير فيفقد مصداقيته أمامهم، وتصبح بالتالي المؤسسات السياسية غير فعالة في أداء دورها في استقرار المجتمع، مما يؤدي إلى حدوث أزمات دورية واضطرابات داخلية تؤثر في الاستقرار الداخلي للنظام السياسي[3].

([1]) ويكبيديا، الموسوعة الحرة، على الوقع الإلكتروني: فساد سياسي /www.ar.wikipedia.org/wiki.

([2]) Huntington: Political, P59-61.

([3]) الصاوي، علي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، مرجع سابق، ص161.

وترى الدراسة أن ظاهرة الفساد تؤثر سلباً على حالة الاستقرار السياسي لأي دولة، وذلك لما يحدثه الفساد من أضرار اقتصادية تعيق التنمية الاقتصادية في البلاد وأضرار اجتماعية وكذلك سياسية كل ذلك يؤدي إلى تدني مستوى معيشة المواطنين، وبالتالي إلى حدوث احتقانات داخلية لدى المواطنين وشعورهم بعدم المساواة والعدالة في توزيع الأدوار والموارد مما يؤدي بدوره إلى حدوث اضطرابات واحتجاجات ومظاهر عنف وشغب تخلف نوعاً من عدم الاستقرار السياسي الداخلي.

وأما عن ظاهرة الفساد في الأردن وحسب منظمة الشفافية العالمية التي تقيس انتشار الفساد في العالم فإن نسبة الفساد في الأردن في ارتفاع منذ العام 1996 كما يبينها الجدول التالي رقم (5):

جدول (5)

مقياس الفساد في الأردن (1996-2012)

السنة	مقياس انتشار الفساد
1996	4.89
1997	-
1998	4.7
1999	-
2000	4.6
2001	4.9
2002	4.5
2003	4.6
2004	5.3
2005	5.7
2006	5.3
2007	4.7
2008	5.1
2009	5.0
2010	4.7
2011	4.5
2012	4.8

* المصدر: منظمة الشفافية العالمية: WWW.IRANSPARENCY. ORG

أما ترتيب الأردن حسب مقياس انتشار الفساد فهو كالتالي:

الجدول (6)

ترتيب الأردن حسب مقياس الفساد (1996- 2012)

السنة	مقياس انتشار الفساد
1996	30
1998	37
1999	41
2000	39
2001	37
2002	40
2003	43
2004	37
2005	37
2006	40
2007	53
2008	47
2009	49
2010	50
2011	56
2012	58

* المصدر: منظمة الشفافية العالمية: WWW.IRANSPARENCY.ORG.

تصدر منظمة الشفافية الدولية منذ العام (1995)، تقريراً سنوياً لمؤشر مدركات الفساد في العالم، ويرمز له (CPI)، حيث يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو يقيس مستوي إدراك الفساد، حيث أن المؤشر (10) يعني أن الدولة نظيفة كلياً من الفساد، والمؤشر الذي فيه (0) يعني أن الدولة مليئة كلياً بالفساد.

ومما يدل على ذلك هو المؤشرات في الجدول السابق (6) التي تدل على تراجع ترتيب الأردن دولياً حسب مقياس انتشار الفساد من (30) عام 1996، إلى المرتبة (58) عالمياً عام 2012.

وأما عن علاقة الفساد بالاستقرار السياسي في الأردن؛ فقد نجم عن احتكار السلطة من قبل فئات ونخب معينة مع غياب الرقابة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية، انتشار ظاهرة الفساد، والاعتداء على المال العام وتفشي الواسطة والمحسوبية والشللية في تعيين الموظفين وترقيتهم، وغياب العدالة والمساواة في اتخاذ الكثير من القرارات الرسمية المؤثرة على حياة الناس، مما انعكس سلباً على تقدم المجتمع وشعور أبنائه بالظلم ورفضهم للواقع وتطلعهم إلى تغييره بالعنف والشغب والاحتجاجات، وهذا ما حدث أعوام 1996، وكذلك (1998، 2000، 2002، 2011، 2012)، فقد كان من أبرز المطالب في هذه المظاهرات والاحتجاجات هو مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين[1].

([1]) محافظة، علي، الأردن ... إلى أين؟، المستقبل العربي، العدد 56، حزيران، 2000، ص28.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

لهذه العوامل تأثير كبير على حالة الاستقرار السياسي في أي دولة كانت، سواء الدول النامية أو الدول المتقدمة وسواء كان هذا التأثير سلبياً أم ايجابياً، وأهم هذه العوامل هي:

1- التنمية الاقتصادية.

2- الأزمات الاقتصادية.

3- التعبئة الاجتماعية.

1- التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية تعمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".
وأهم مؤشرات التنمية الاقتصادية هي[1]:

- زيادة الدخل القومي.
- ارتفاع مستوى المعيشة (زيادة متوسط دخل الفرد).
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- الاستثمار الأجنبي (المباشر والغير مباشر).

وبعض الاقتصاديين الآخرين يطرحون مؤشرات أخرى لقياس التنمية الاقتصادية وهي[2]:

([1]) البياتي، فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2008، ص25.

([2]) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص286-287.

أ- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ب- متوسط استهلاك الفرد من الطاقة.

ج- نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

د- المعدل السنوي للتضخم، وهو يشير إلى عملية مستمرة في ارتفاع الأسعار وليس فقط أسعار مرتفعة.

وفيما يخص طبيعة العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي فهنالك عدة اتجاهات للعلاقة بينهما؛ فمنهم من تحدث عن وجود علاقة طردية (إيجابية) بينهمـا، أي أنـه كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية ارتفعت درجة الاستقرار السياسي، والعكس صـحيح، إذ ربطوا في هذا الاتجاه وهم من علماء السياسة والاجتماع في الغرب التحول نحو الديمقراطية نتيجة ما تحدثه التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وبالتالي حدوث استقرار سياسي نسبي، وهذا كله نتيجة ما تحدثه الديمقراطية وتوسع قاعدة المشاركة السياسية من وجود مؤسسات سياسية وسيطة تـنظم العلاقـة بـين الحـاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي، وهذا ما يفسر تزايد حالات العنف السياسي في الدول النامية التي تعاني مشكلات التخلف، عنه في الدول المتقدمة التي حققت معدلات عاليـة فـي التنمية وطورت بالمقابل مؤسسات سياسية واجتماعية فعالة التي تمكنت من إشباع تطلعـات المواطنين وضبط الصراعات الاجتماعية وتسويتها[1].

أما الاتجاه الثاني الذي يختلف مع الاتجاه الأول؛ فهو يقول بوجـود علاقـة عكسية (سلبية) ما بين النمو الاقتصادي السريع والاستقرار السياسي، أي أن هذا النمو السريع فـي الاقتصاد يؤدي إلى زيادة معدلات العنف السياسي؛ إذ يستفيد البعض من هذا النمـو الـسريع

([1]) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص286- 287.

ويتضرر البعض الآخر؛ فيكون كلاهما مصدراً لعدم الاستقرار السياسي في البلاد، فالمستفيدون يطالبون بتوسيع مشاركتهم في الحياة السياسية، بينما المتضررون تزيد مظاهر الاحتقان لديهم ويطالبون بإنصافهم في التوزيع للثروة، ويبني هذا الاتجاه نظريته في العلاقة السلبية بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية على فرضية وجود تغيرات اقتصادية سريعة، وهي توجد غالباً في الدول النامية، مع عدم قدرة النظام السياسي القائم من تطوير ذاته عن طريق تدعيم المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة[1].

وهذا ما أكده وأيده صموئيل هنتنجتون، وما قال أن التحديث والمتمثل بالتطور الاقتصادي وبعض مظاهر التحضر الأخرى مثل زوال الأمية ووسائل الإعلام الجماهيرية والتعليم، كلها تؤدي إلى حدوث عدم استقرار سياسي في البلد المعني فيه، حيث يؤدي التطور الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة ويهمش الفئات الاجتماعية التقليدية، مما يولد التوترات الشخصية ويفرض مطالباً جديدة على البنية الحكومية، خاصة إذا عجزت المؤسسات السياسية القائمة في الدولة على السيطرة على نتائج التغير، وبالتالي تظهر مظاهر العنف السياسي وعدم الاستقرار[2].

أما في الأردن فيقوم القطاع الخاص فيه بالدور الرئيسي في مختلف قطاعات الإنتاج والتوزيع والتجارة، بينما ينحصر دور القطاع العام فيه في تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية، فاقتصاده مفتوح تتحكم فيه قوى السوق، فقد وضع خطة تنمية اقتصادية في الثمانينات من أجل تحسين النمو الاقتصادي فيه، إلا أن الاقتراض الخارجي الكبير، وتراجع تحويلات

---

(1) Mancur olson (Jr), "Ropid Growtb as Destabili Force". L. Finkle and Richard w. Gable ed5. Political Derelopment and social change (New York: John Wiley, 1966. PP. 551-56.

(2) بني حسن، أمين مهنا، التحدث والاستقرار السياسي في الأردن، الدار العربية للتوزيع والنشر، ط1، عمان، 1989، ص41.

المغتربين الأردنيين، وكذلك تراجع حجم المساعدات الاقتصادية من الدول الأجنبية والعربيـة أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية ومالية خانقة عام 1988، مما اضطره للخضوع لوصفات صندوق النقد الدولي المتمثلة ببرامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي مما أسفر عنها تخفيض سعر الدينار الأردني وارتفاع الأسعار وما رافقها من اضطرابات اجتماعية واحتجاجات شعبية مناهضة لهذه السياسات التي أثقلت كاهل الفقراء وزادت نسبة البطالة بين الشباب التي أصبحت تتراوح ما بين (15- 25%) من حجم القوى العاملة[1].

2- الأزمات الاقتصادية:

وهي كالتضخم وانخفاض الرواتب والأجور والارتفاع الجنوني في مستوى الأسعار وانتشار البطالة التي غالباً ما تقود إلى عدم الاستقرار السياسي وخاصة في الدول النامية، وقد تتحول من مشكلة شخصية نتيجة ما تحدثه من اضطراب وإحباط وفقدان الشعور بالأمن إلى مشكلة عامة مثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، وخاصة عندما يدرك الشباب المتعلم العاطلين عن العمل عدم قدرة النظام السياسي القائم على توفير فرص عمل ملائمة لهم، مما يجعلهم يلجأون إلى اتخاذ كافة التدابير من أجل الإطاحة بالنظام القائم، وهذا هو سبب اهتمام الأحزاب والجماعات السياسية المتطرفة في الدول النامية بتجنيد الشباب العاطل عن العمل[2].

وفي الأردن تتراوح نسبة البطالة بين (15- 25%) من مجموع القوى العاملة، حيث أن معظمهم من حملة الشهادات الجامعية ودبلوم كليات المجتمع، وتزايد أعدادهم بشكل مستمر.

([1]) محافظة، علي، الأردن ... إلى أين؟، مرجع سابق، ص29.

([2]) جلال، معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، القاهرة، المجلة الاجتماعية، العدد1، 1983، ص138- 139.

ومن أسباب هذه البطالة هو الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مر بها الأردن عام 1988 نتيجة المديونية الخارجية والعجز في الموازنة العامة مما اضطره إلى الخضوع لوصفات صندوق الدولي وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي أدت بدورها على زيادة نسبة البطالة بين الشباب، وكذلك أدت هذه السياسات على الارتفاع الجنوبي في مستويات الأسعار وخاصة أسعار المحروقات وكذلك السلع الأساسية وأسعار الأدوية، وهذا كله بسبب سعي الحكومة دوماً إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة قيمة الضرائب القديمة لتغطية العجز في الموازنة العامة، مما يثقل كاهل المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود[1]. وترى الدراسة أن ذلك كله كان عاملاً محفزاً ومؤثراً في حدوث العنف الشعبي في الأردن سواءً عام 1996 بما يسمى (بثورة الخبز)، 1998، و 2000، و 2002، وكذلك المظاهرات والاحتجاجات عام 2012، وهذا يدل على العلاقة الارتباطية بين الأزمات الاقتصادية والاضطرابات داخل الدولة.

وكذلك عانى الأردن أزمة طاقة عامي (2011–2012) بسبب تداعيات انقطاع الغاز المصري عن الأردن، حيث صرح وزير المالية آنذاك "أن انقطاع تدفق الغاز المصري عن المملكة بكميات كافيه رفع خسائر شركة الكهرباء الوطنية بصورة كبيرة وصلت إلى حوالي (637) مليون دينار حتى منتصف عام 2011، وذلك بسبب استخدام الوقود الثقيل لتوليد الكهرباء الذي بدوره رتّب أعباء إضافية على الاقتصاد الأردني[2].

وكذلك أكد وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني "أن توقف إمدادات الغاز الطبيعي المصري ستفاقم خسائر شركة الكهرباء الأردنية وترفع كلفة توليد الكهرباء بمعدل (1,4)

([1]) محافظة، علي، الأردن ... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، 29- 30.

([2]) أبو حمور، محمد (وزير المالية الأردني الأسبق)، جراسا نيوز، تداعيات انقطاع الغاز المصري عن الأردن، الموقع الالكتروني www.grasanews.com.

مليون دينار يومياً[1]، وفي حديث آخر لرئيس الوزراء عبدالله النسور يقول فيه: أنه في (18) شهراً من الربيع العربي خسر الأردن علي الأقل بين (4-5) مليارات دولارات نتيجة انقطاع الطاقة وخاصة الغاز المصري نتيجة الركود الاقتصادي في العالم كله والحراكسات الشعبية وأشار إلى أن المديونية الأردنية لعام (2012) أضافت (3) مليارات دينار جديدة تترتب على الشعب الأردني نتيجة زيادة المصاريف وقلة الإيرادات[2]. ويذكر أن الغاز المصري انقطع بشكل متكرر، حيث تعرض الخط ل (16) تفجيراً ، ولم يتجاوز معدل الكميات اليومية التي وردت إلى المملكة (100) مليون قدم مكعب مقارنة مع ما معدله (220) مليون قدم مكعب عام (2010).

وترى الدراسة أن هذه الأزمات التي أصابت قطاع الطاقة الأردني، أدت إلى لجوء الحكومة إلى رفع أسعار المشتقات النفطية كما حصل عام (2012)، مما أدى إلى حدوث احتجاجات شعبية واسعة ومظاهرات عمت جميع مناطق المملكة في ذلك العام.

3- التعبئة الاجتماعية:

يشير هذا المفهوم إلى مجموعة التغيرات التي تصيب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي توجد في البلدان النامية، ويترتب على أثر هذه التغيرات هدم بعض جوانب المجتمع القديم وبناء بعض جوانب مجتمع جديد[3]، مع تعريض جميع

([1]) الكباريتي، مالك (وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني)، جراسا نيوز تاريخ 2012/7/8، الموقع الالكتروني www.grasanews.com

([2]) النسور، عبدالله (رئيس الوزراء الأردني)، عين نيوز، النسور "أتحمل مسؤولية رفع الأسعار"، الموقع الالكتروني www.ainnews.net

([3]) إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص255.

مظاهر الإنسان لأسلوب جديد في الحياة والقيم، ومواقف واتجاهات جديدة[1]، مما يحدث عادة تغيرات وتوترات قيمية وسلوكية واقتصادية واجتماعية تنجم عن زيـادة عمليـات الحـراك الجغرافي والحراك الاجتماعي والمهني، إلى جانب زيادة تعرضهم لوسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة[2]. ووصفها هنتنجتون بالتحديث وقال أنها تتميز عموماً بالتطور الاقتصادي والتحضر وزوال الأمية، ووسائل الإعلام الجماهيرية والتعليم[3].

ويمكن أن تكون عملية التعبئة الاجتماعية ناتجة عن عوامل داخلية، حيث تساهم فـي خلق حالة من الانبعاث الداخلي تدفع نحو التغيير، وقد تكون نتيجة عوامل خارجية كالاستثمار والتجارة والاحتكاك الثقافي والحضاري، وغالباً ما تكون هذه العملية (التعبئـة الاجتماعيـة) ناتجة عن التفاعل بين النوعين من العوامل الداخلية والخارجية، وقد تحدث بـشكل تطـوري تدريجي، أو شكل ثوري شامل، وهو الذي شمل مختلف فئات المجتمع ويتضمن قـدراً مـن العنف[4].

وعن العلاقة ما بين التعبئة الاجتماعية والاستقرار السياسي كانت أغلـب الدراسـات تؤكد العلاقة العكسية السلبية ما بين المتغيرين أي أنه كلما زادت التعبئة الاجتماعية قل معهـا الاستقرار السياسي، ومن بين هذه الدراسات دراسة لصاموئيل هنتنجتون والتي خلصت إلـى وجود علاقة طردية (إيجابية) بين التعبئة الاجتماعية والعنف السياسي والعكس صحيح، حيث تحدث عن وجود متغيرات وسيطة تحكم هذه العلاقة، وهي التنمية الاقتصادية والمؤسسية، فإذا كان معدل التعبئة الاجتماعية أسرع من معدل التنمية الاقتصادية ومعدل المؤسسية، ، فإن ذلك

([1]) بني حسن، أمين عواد، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص44.

([2]) إبراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق، ص255.

([3]) بني حسن، أمين عواد، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص44.

([4]) Karl, W. Deutsch, "Social Mobilization and political Development"., 1968, PP. 348.

يؤدي إلى زيادة العنف السياسي، نتيجة زيادة مطالب المواطنين مع عدم تلبية أو قدرة المؤسسات التقليدية على تلبية هذه المطالب[1].

وأيضاً من بين الدراسات التي أكدت على وجود علاقة طردية ايجابية ما بين التعبئة الاجتماعية والعنف دراسة كارل دويتش عندما تحدث عن مؤشرات التعبئة الاجتماعية وأنها تعكس دلالات هامة فيما يخص العنف السياسي، وأنه إذا عجز الجهاز الإنتاجي والخدمي في المدن عن استيعاب الزيادة في عدد السكان، وخاصة الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة، فإن المهاجرين سيشعرون بالاغتراب الاجتماعي والفقر المدقع والتهميش عن العمل الإنتاجي والسياسي، وبالتالي لجوئهم إلى مختلف مظاهر العنف السياسي[2].

أما عن الأردن فقد عانى بعد عام 1990 من ضغط كبير على الخدمات الحكومية والبنية التحتية بعد ذلك العام، وذلك لعدة أسباب منها عودة أكثر من (300) ألف مغترب على البلاد، وكذلك سياسات التكيف الهيكلي التي أدت إلى زيادة معدل البطالة بين الخريجين الجامعيين[3]، والتي تراوحت ما بين (15- 25%) من مجموع القوى العاملة[4]، والتكلفة الباهظة للأعداد الكبيرة والمتزايدة للاجئين السوريين (2011-2012)، وأيضاً من المصادر الداخلية لعدم الاستقرار في الأردن هو ارتفاع السخط الشعبي الناتج عن إجراءات التقشف الاقتصادية، والإصلاحات السياسية غير الكافية والبطيئة والمتمثلة في التسامح الحكومي الملاحظ والمتصور تجاه الفساد المستشري في البلاد وعدم وجود أي إجراءات حقيقية ملموسة

---

(1) Samuel Huntington, Political Order and changing societies, pp 20-25.

(2) Karl, W. Deutsch, "Social Mobilization and political Development"., PP. 348-350..

(3) العدوان، موسى، (فريق متقاعد)، مخيمات اللاجئين في الأردن ... إلى أين؟، بتاريخ 2014/5/12، على شبكة الإنترنت: www.allofjo.net/index.php?page=articleid=69371.

(4) محافظة، علي، الأردن ... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، مرجع سابق، ص30.

لمكافحته ومحاسبة الفاسدين[1]. ترى الدراسة أن كل هذه العوامل الداخلية الموجودة في الأردن قد تؤدي بشكل أو بأخر إلى حدوث اضطرابات شعبية ومضاعفة حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي.

ومن التحديات الاجتماعية أيضاً هو اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، حيث تشير بعض الدراسات الاجتماعية الميدانية أن الذين يقعون تحت خط الفقر في الأردن يتجاوزون (30%) من السكان، ويعود ذلك لعدة أسباب منها ما سبق ذكره، وهذا كله أدى إلى تقلص حجم الطبقة الوسطى في المجتمع الأردني، مما يؤدي إلى زيادة حدة الظلم الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية، وأيضاً من التحديات الاجتماعية تدني مستوى التعليم العام والتعليم العالي وارتفاع كلفتها، مما يوجب على الحكومات إعادة صياغة سياسات التعليم وتأهيل القوى البشرية لاستيعاب المستجدات في ثورة المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، وأيضاً تحسين مستوى الخدمات الصحية العامة التي تقدم للمواطن الأردني والتي ما زالت دون المستوى المطلوب[2].

---

(1) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، عدم الاستقرار السياسي في الأردن، على الموقع الإلكتروني: .www.washingtonintitute.org/ar/analrsis/.../politieal-instability,injord

(2) محافظة، علي، الأردن... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 56، مرجع سابق، ص31.

المطلب الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي

وتقسم هذه العوامل إلى ثلاثة من العوامل وهي:

1- الدول الكبرى.

2- قوى العولمة ومؤسساتها.

3- الربيع العربي.

الفرع الأول: الدول الكبرى

وهي ما يطلق عليها أيضاً بالدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً، وهي الأكثر تأثيراً في باقي أطراف النظام الدولي سواءً سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً وخصوصاً الدول النامية، وذلك لما تمتلكه من خصائص ومميزات تمنحها هذه القوة في جميع المجالات وهذه المميزات هي[1]:

- امتلاك وإدارة النظام المصرفي العالمي.
- قيادة معظم البحث العلمي والتطوير التقني.
- السيطرة على أسواق العالم الرئيسية.
- السيطرة على وسائل الاتصالات العالمية.
- إنتاج غالبية سلع العالم.
- السيطرة على الصناعة الخاصة بالفضاء
- ممارسة قيادة معنوية كبيرة داخل مجتمعات كثيرة.

([1]) هنتجنتون، صاموبل، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، سطور للنشر، ط2، 1999، ص133- 134.

- السيطرة على صناعة الأسلحة ذات التقنية العالية.
- القدرة على التدخل العسكري الواسع.
- التحكم في الممرات البحرية الرئيسية في العالم.

ومع كل هذه المميزات للدول الكبرى فإن هذه الدول تصبح قادرة بشكل أو بآخر على التأثير بشكل كبير على الاستقرار السياسي للدول النامية (دول العالم الثالث)، بسبب ما تعانيه هذه الثانية من ضعف في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية وغيرها قياساً بالدول المتقدمة[1]، فإما أن تساعد على خلق حالة الاستقرار السياسي والأمن لهذه الدولة أو غيرها، أو أن تخلق اضطرابات ومشاكل تؤدي بدورها إلى تدهور حالة الاستقرار السياسي لها، وبالتالي انهيار النظام الحاكم أو الدولة ككل[2].

ففي الحالة الأولى، هي المساعدة من قبل الدول الكبرى للدول النامية وتكون من خلال ما تقدمه من مساعدات سواء اقتصادية أو عسكرية أو دعم سياسي للنظام وفق مصالحها، وذلك لتكريس حالة التبعية لها[3]، كما هو الحال لكثير من أنظمة الحكم العربية، على الرغم من أن هناك سخطاً شعبياً عليها[4]، وأما الحالة الثانية وهي خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول فتكون إما على شكل التدخل المباشر في شؤون الدولة وبالتالي احتلالها وإسقاط نظام حكمها (كالعراق مثلاً في عام 2003)[5] ، وأيضاً كما فعلت الولايات

([1]) هنتجنتون، صامويل، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)، مرجع سابق ص133- 134.

([2]) خليفة، عبدالرحمن، أيديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1991م، ص238.

([3]) المرجع السابق، ص242- 243.

([4]) العكاليك، حمزة سليمان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص114.

([5]) القدسي، هبة، "خبراء أمريكيون" نجحنا في إسقاط صدام حسين وفشلنا في إقامة نظام ديمقراطي، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، العدد 12529، يوم الاثنين 2013/3/18.

المتحدة الأمريكية في مساعداتها لقوات ثوار الكونترا المناوئين لحكومة نيكاراجوا، أو بشكل غير مباشر أي بصورة مستترة كما حدث في تشيلي عندما أطاحت المخابرات الأمريكية بالنظام اليساري المنتخب بطريقة انتخابية شرعية، وقد تلجأ الدولة إلى ما يسمى بالعمل التنفيذي وهو التصفية الجسدية لزعماء الدول الأخرى[1].

الفرع الثاني: قوى العولمة ومؤسساتها

أدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي نحو الطابع العالمي والكوني إلى ظهور هياكل دولية موافقة لهذا التطور والترابط وهي تعمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وهي تتمثل في:

1- المؤسسات الاقتصادية الدولية:

وهي تتمثل في ثلاث مؤسسات رئيسية وهي: صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومهمتها فتح المجالات الوطنية وتكييف القوانين والسياسات بما يتماشى ومرحلة الاقتصاد المعولم، وهي المرحلة الجديدة.

وهو ما يعني نهاية ما يسمى "الوطني" كرابط إستراتيجي في الاقتصاد والتكنولوجيا، وبالتالي فأن قوى العولمة هذه تقيم علاقات جديدة كلية مع الدولة كسلطة سياسية؛ أي بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، وبالتالي تصبح القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد التكنولوجية والمالية في هذه الدولة أو تلك من صلاحيات هذه المؤسسات الدولية[2]؛ حيث هنالك إقرار من قبل أغلب منظرين العولمة والعلاقات الدولية أن هذه المؤسسات بما تحويه

([1]) خليفة، عبدالرحمن، أيديولوجية الصراع السياسي، مرجع سابق، ص238.

([2]) عمار، جفال، قوى ومؤسسات العولمة (التجليات والاستجابة العربية)، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 107، السنة الثانية عشر، صيف 2002، ص31- 32.

من تحولات تكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدولة وزعزعت مشروعيتها ومنحت للأسواق سلطة عليا عن سلطة الحكومات[1].

ويظهر دور هذه المؤسسات الدولية في خلق الاستقرار للدول وخاصة النامية منها، عندما تعاني أي دولة نامية من أزمة اقتصادية عميقة تشكل اختلالاً واضحاً بين الطلب الكلي والعرض الكلي للإنتاج، نتيجة تراكم المديونية الخارجية أو الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية والإنسانية المعلنة، وبالتالي ستجبر تلك الدولة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على وصفات صندوق النقد الدولي[2]؛ الذي يعتبر أداة فاعلة وقوية لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكثير من الدول[3]، فهو يفرض على الاقتصاد المأزوم الالتزام بالضوابط والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي كشرط ضروري لعودة اقتصادها على وضعه الطبيعي، وتسمى هذه الوصفات بسياسات التكيف الهيكلي أو برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs) [4]. وفي الواقع العملي فهي تعمل على حدوث حالة عدم استقرار سياسي في الدول التي تطبق وتأخذ بهذه الوصفات والسياسات، ذلك أن إعادة الهيكلة أدت في أغلب الحالات إلى تقليص وتقليل المداخيل الحقيقية للمواطنين، وكذلك تدعيم التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة، وبالتالي فهي ذات أثر مباشر في عولمة ظاهرة الفقر؛ كون هذه المؤسسات المالية تعمل كما هو

([1]) الصديقي، سعيد، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟، المستقبل العربي، العدد 213، سنة 2003، ص85.

([2]) الخوري، بشارة، مزيودي، محمد، صندوق النقد والبنك الدوليان، مجلة الجيش، العدد 201، آذار 2002، بيروت، على الإنترنت: www.lebarmy.gor.lb/news/?220.

([3]) عمار، جفال، قوى ومؤسسات العولمة (التجليات والاستجابة العربية)، شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص34.

([4]) الخوري، بشارة، مزيودي، محمد، صندوق النقد والبنك الدوليان، مجلة الجيش، العدد 201، آذار 2002، بيروت، على الإنترنت: www.lebarmy.gor.lb/news/?220.

معروف بالتنسيق مع مصالح الدول القوية لنادي باريس ولندن ومجموعة السبعة (G7)، وتعمل هذه المؤسسات من خلال الهيئة التي تمتلكها بما يسمى باستعمار السوق، مما يؤدي إلى إخضاع شعوب الدول النامية وحكوماتها على تفاعلات هذا السوق[1]. وهذا ما حدث في الأردن نتيجة تطبيقه لسياسات التكيف الهيكلي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي مما أدى إلى حدوث احتجاجات شعبية ومظاهرات وعنف سياسي عمت جميع مدن المملكة أعوام (1996، 1998، 2000، 2002، 2012)[2].

2- الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد تطورت ظاهرة الاقتصاد المتعدد الجنسيات في العقود الأخيرة؛ حيث كانت في السبعينيات تفوق الـ (40) ألف شركة متعددة الجنسية بفروع تبلغ (170) الفاً وتهيمن بقوة على الاقتصاد العالمي؛ حيث أن أكثر من الاقتصاديات المصنفة في الطليعة هي ليست دولاً وإنما شركات.

وتمتلك الدول الخمس الأكثر تقدماً وهي: (الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) (172) شركة من بين الـ (200) شركة المرتبة حيث أكبر الشركات المتعددة الجنسيات[3]. وليس غريباً أن تقوم الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في خلق الاضطرابات والانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية في الدول النامية بسبب تعرض

(1) عمار، جفال، قوى ومؤسسات العولمة (التجليات والاستجابة العربية)، مرجع سابق، ص35.

(2) الأردن "الحكومة ترفع أسعار المحروقات والشارع يهدد بثورة الجياع"، على الإنترنت: www.arabic.cnn.com/2012/middleeast/11/B/jordan.fuel.pr.

(3) عمار، جفال، مؤسسات العولمة (التقلبات والاستجابة العربية)، شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص33.

مصالح الشركات الأمريكية والغربية لأخطار التأميم والمصادرة؛ حيث تتبع هذه الشركات عدة أساليب في هذه الدول لحماية مصالحها ومنها[1]:

1- تقدم على حكوماتها الأجنبية معلومات وتقارير ضخمة عن الأوضاع الداخلية.

2- تمهد لأجهزة مخابراتها الاتصال بالعناصر المؤثرة خاصة في الجيش واستمالتها بالرشوة والمغريات المختلفة، للعمل على الإطاحة بالنظام الحاكم الذي وقف عقبة أمام مصالح هذه الشركات، مثل دور واشنطن في إسقاط "فاراجاس" في البرازيل، وانقلاب كولومبيا عام 1953، وانقلاب بيرو عام 1962.

3- العولمة الثقافية (Cultural Globalization):

العولمة الثقافية هي: ذوبان العالم في كيان ثقافي واحد، وسيادة ثقافة واحدة في العالم، تجعله أمة واحدة بفعل ثورة الاتصالات وثورة المعلومات ومن لم لا مجال للثقافة الخاصة بين الشعوب، حيث ستحل الأهداف الشهوانية والرغبات الإنسانية المادية الحسية بديلاً للثقافة الفكرية والروحية التي ميزت الثقافات الشرقية عموماً والثقافة العربية الإسلامية خصوصاً.

فهي بالتالي تؤثر بشكل سلبي على كافة أنظمة حياتنا العربية الأصيلة وتصدع المفاهيم القومية والوطنية، مثل الدين، واللغة والتاريخ والتربية ووسائل الأعلام المختلفة، حيث أنها تعد سلاحاً متقدماً يؤثر في ثقافتنا العربية وطبيعتها بين الأجيال الصاعدة[2].

وهناك ما يسمى بعولمة الحداثة؛ أي خلق آفاق للتشابه في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة، ولكن في الحقيقة هنالك عملية تفكيك للثقافات الوطنية تعمل على خلق استقطابات

([1]) معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص144.

([2]) الفلاحي، عبدالله محمد، مظاهر اختراق العولمة الثقافية للهوية القومية ومكونات الثقافة العربية الأصيلة، مجلة الباحث الجامعي، العدد الثامن، يناير- آذار، 2005م، ص211.

وصراعات داخل الثقافات نفسها؛ بحيث تتحول المجتمعات الضعيفة التي تبحث عن هويتها الثقافية والاجتماعية في خضم العولمة إلى بؤر للصراع والتطاحن، يبدو العالم الذي تخلقه عولمة الحداثة موحداً عند القمة ومفرقاً عند القاع، أي ظهور تدفقات ثقافية واقتصادية وتكنولوجية تخلق بدورها أُطراً للتشابه، ولكن عند القاع يظل البحث عن الهوية وعن التاريخ وعن القومية، وبالتالي تصبح عملية التوحيد التي تتحدث عنها عولمة الحداثة بعيدة جداً[1].

وهنالك عدة إفرازات للعولمة الثقافية ومن ضمن هذه الإفرازات الإرهاب الذي عادةً ما يكون ردة فعل على ما تحدثه العولمة الثقافية وآثارها السيئة في المجتمعات يؤدي على زعزعة الاستقرار السياسي للدول من خلال ما يحدثه من أضرار سلبية على السكان والاقتصاد والأمن والسياسية في الدولة المستهدفة، وقد تمتد تأثيرات هذه العمليات لفترات طويلة على الدولة والإقليم بشكل عام[2].

وأما الأردن فقد حرص على مواجهة الإرهاب والتصدي له، إلا أن الإرهابيين أرادوا إلحاق الأذى بالأبرياء الآمنين، وفي هذا السياق تحدث الملك عبدالله الثاني في كلمة متلفزة: "نحن نعرف أن الأردن مستهدف ربما أكثر من غيره لأسباب كثيرة منها دوره ورسالته في الدفاع عن جوهر الإسلام دين الاعتدال والتسامح ومحاربة الإرهابيين الذين يقتلون الأبرياء باسم الإسلام، والإسلام برئ منهم"[3].

وبدأ عهد الإرهاب في الأردن منذ التسعينيات عندما ظهرت عمليات عنف محدودة نسبت إلى مجموعات إسلامية صغيرة تظهر وتختفي تنتمي إلى تنظيمات أصولية ومتطرفة

([1]) زايد، أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، يوليو 2003، ص25.

([2]) رسم خريطة المستقبل العالمي، مجلس المخابرات القومي الأمريكي، (مشروع سنة 2002)، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 313، آذار 2005، ص51- 53.

([3]) الفاعوري، وائل إبراهيم، جلالة الملك عبدالله الثاني ودوره في محاربة الإرهاب (تفجيرات عمان في قصص)، دار الخليج، ط1، عمان- الأردن، 2004، ص57.

وهي بمعدل تنظيم واحد كل سنة يتم الإعلان عنه؛ حيث تقوم الأجهزة الأمنية بتفكيكها واعتقال أعضائها والتصدي لمثل هذه العمليات الإجرامية، سواءً قبل وقوعها أو القبض على مرتكبيها بعد وقوعها وذلك لكفاءة وقوة أجهزتنا الأمنية والتي تتمتع بسمعة طيبة بين الأردنيين والعالم أجمع، وستقوم الدراسة بإيراد بعض الاعتداءات الإرهابية التي تعرض لها الأردن خلال فترة الدراسة وهي:

- **عام 1991:**

قيام الحكومة الأردنية باعتقال مجموعة تسمى "جيش محمد" وتم الإعلان عنها وتقديمها إلى المحكمة بتهمة تنفيذ مجموعة من الأعمال الإرهابية مثل إحراق المركز الثقافي الفرنسي، وإطلاق النار ليلاً على واجهة بنك بريطاني، وتفجير سيارة لأحد ضباط المخابرات العامة، وسيارة أخرى لرجل دين مسيحي، وصدرت بحق أعضاء المجموعة الإرهابية أحكام بالسجن، ثم أطلق سراحهم في عفو عام صدر عام 1992م.

- **عام 1992:**

ظهر تنظيم التغير الإسلامي، وأعلن عن اكتشافه عام 1992[1].

- **عام 1993:**

تم اعتقال مجموعة من تلاميذ جامعة مؤتة العسكرية (على خلفية محاولة اغتيال الملك حسين بن طلال) وبالبالغ عددهم (450) شخصاً[2]. وحكم عليهم بالإعدام والسجن المؤبد،

(1) الفاعوري، وائل إبراهيم، المرجع نفسه، ص58.

(2) السرور، عبير عقيل، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص86.

ولكن أحكام محكمة أمن الدولة بدأت منذ ذلك العام تخضع للاستئناف في محكمة التمييز التي قامت بتبرئة المتهمين جميعاً[1].

- عام 1994:

تم اكتشاف تنظيم يُسمى "الأفغان الأردنيون" أعلن عنه وزير الداخلية الأردني عبر التلفزيون، وكان هذا التنظيم يسعى لمهاجمة البنوك ودور السينما واغتيال النواب وقادة الفكر، وأعضاء هذا التنظيم هم (23) شاباً، حيث قاموا بتفجير دارين للسينما في عمان والزرقاء.

- عام 1995:

تعرض دبلوماسي فرنسي بعمان لإطلاق نار عليه، وأتهم بالشروع بقتل شابين إسلاميين ثبت أنهما لم يطلقا النار، وقد برأتهما محكمة الجنايات، لكن محكمة أمن الدولة أدانتهما بالإرهاب وحيازة المتفجرات.

- عام 1997:

تم اكتشاف تنظيم يُسمى "الإصلاح والتحدي"، ونفذت مجموعته عمليات رمزية إعلامية مثل تفجير سيارة إسرائيلية، وسيارة مسؤول سابق، وتفجير سور مدرسة أمريكية في عمان، وهو أكثر احترافاً من المجموعات الأخرى.

- عام 2000:

تم الإعلان عن القبض على مجموعة من ثلاثة عشر متطرفاً إسلامياً مرتبطين بالقاعدة بينهم عراقي وجزائري تلقوا تدريباً في أفغانستان، وبعضهم سبق اعتقاله في قضايا إرهاب سابقة، وهذه المرة بتهمة التخطيط لعمليات إرهابية تستهدف أماكن سياحية وشخصيات سياسية وأجنبية[2].

([1]) الفاعوري، وائل إبراهيم، نفس المرجع، ص58.

([2]) نفس المرجع، ص58-59.

- عام 2002:

حادثة اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولي في عمان في 28 تشرين الأول/ 2000، واتهمت بتنفيذها مجموعات إسلامية متطرفة تتجه الأنظار إليها باعتبارها مسؤولة عن عملية الاغتيال وكان لورنس فولي يعمل في وكالة التنمية الأمريكية (USAID)، وتم اغتياله أمام بيته أثناء مغادرته منزله إلى عمله في السفارة الأمريكية.

- عام 2004:

تم القبض على قائد وأعضاء خلية إرهابية كانت تستعد لشن هجمات إرهابية في الأردن، حيث كانت هذه الخلية الإرهابية تستعد لتنفيذ أول هجوم إرهابي بالسلاح الكيماوي يقوم به تنظيم القاعدة.

- عام 2005:

وذلك في تاريخ 19 آب/ 2005 أطلقت ثلاثة صواريخ كاتيوشا من أحد المستودعات في إحدى المناطق بالعقبة، وأصاب أحدها مستودعاً للقوات المسلحة الأردنية تقع على رصيف الميناء مما أدى إلى استشهاد أحد أفراد القوات المسلحة الأردنية[1].

- عام 2005:

تعرض الأردن في التاسع من تشرين ثاني عام 2005، عندما قام تنظيم القاعدة بتفجير ثلاثة فنادق في العاصمة عمان أودت بحياة (75) قتيل، وما يقارب (115) جريح، مما أدى على إصدار قانون مكافحة الإرهاب عام 2006م[2].

([1]) الفاعوري، وائل إبراهيم، نفس المرجع، ص60- 61.

([2]) عين نيوز، قصة العمليات الإرهابية في الأردن ... من جيش محمد إلى تفجيرات الفنادق، بتاريخ يوم الاثنين 2012/10/22، على الموقع الإلكتروني: http://ainnews.net/?p=210606.

- عام 2012:

تمكنت دائرة المخابرات العامة من إحباط مخطط إرهابي أستهدف الأمن الوطني الأردني، وهي مجموعة إرهابية مرتبطة بفكر تنظيم القاعدة ضمت (11) عنصراً تحت مسمى عملية (9-11) الثانية، نسبة على تفجيرات فنادق عمان عام 2005.

حيث كانت هذه المجموعة تخطط لهذا العمل الإرهابي منذ شهر حزيران/ 2012، وكانت تريد استهداف المراكز التجارية والحيوية ومواقع حساسة ومواطنين أجانب لترويع المواطنين الأردنيين وإثارة البلبلة والفوضى، وضعت آلية لتنفيذ العمليات باستخدام المتفجرات والسيارات المفخخة والأسلحة الرشاشة وقذائف الهاون[1].

الفرع الثالث: التحولات السياسية في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية تحولات سياسية عام (2011- 2012) منها ما هو على شكل ثورة كما حدث في تونس ومصر وليبيا وسوريا، ومنها ما هو على شكل احتجاجات كما حدث في الأردن، ومحصلة هذه التحولات أدت إلى حالة عدم استقرار في المنطقة والتأثير على الإصلاح والاستقرار السياسي في الأردن، فعلى مدى العامين الماضيين (2011- 2012) والأردن يشهد حراكاً شعبياً وتظاهرات مُناهضة للسياسات الحكومية إذ أن الربيع الأردني بدأ قبل الربيع العربي (مصطلح إعلامي)، وقد أدت الثورات العربية اللاحقة إلى تزايد حدة تصاعد الحركات الشعبية في الأردن، حيث بدأ الربيع العربي بتونس ثم مصر ثم ليبيا حيث كان لها تداعيات على الأنظمة الحاكمة بدول المنطقة (بما فيها المملكة الأردنية الهاشمية)

([1]) عمون نيوز، المخابرات تحبط نشاط خلية إرهابية كانت تستهدف أمن الأردن بتفجيرات، بتاريخ 2012/10/21، على الموقع الإلكتروني:
www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=134918.

والتي قادها قوى المعارضة التي تشكلت من تيارات مختلفة مثل جماعة الأخـوان المـسلمين وغيرها من التيارات السياسية والحراكات الشعبية التي ظلت تطالب بالإصلاح السياسي وليس إسقاط النظام على عكس حالات الربيع العربي الأخرى، وأيضاً القضاء على الفساد المستشري في البلاد والذي أدى إلى تآكل موارد الدولة وتراجع مستويات المعيشة كما تراه المعارضة.

سعت المعارضة الأردنية إلى الضغط على الحكومة لإجراء إصلاحات فعلية جوهرية يمكن من خلالها الوصول إلى ملكية دستورية من خلال تحويل السلطة من القصر إلى برلمان نيابي منتخب بالكامل ليفرز حكومة برلمانية ممثلة لجميع فئات الشعب، وعلى أثر ذلك شـرع الملك عبدالله الثاني في اتخاذ العديد من الخطوات الإصلاحية، والتي تمثلـت بـإجراء (42) تعديلاً دستورياً لتشمل إقرار قانون انتخاب جديد تتم بموجبه زيادة عدد المقاعد بالبرلمان من (120) مقعداً إلى (150) مقعداً، وارتفعت كوتة المرأة من (12) إلى (15) معقـداً، وزيـادة المقاعد التي يتم انتخابها عبر نظام القوائم الحزبية لتصبح (27) مقعداً، فيمـا يـتم انتخـاب المقاعد الباقية بالنظام التقليدي لقانون الصوت الواحد "فرد واحد صوت واحد"، ولكن الملـك التزم بتعيين رئيس الوزراء من خلال المشاورات مع البرلمـان المنتخـب[1]. كمـا نـصت التعديلات المقترحة على إنشاء محكمة دستورية وهيئة مستقلة للانتخابات واستقلال للـسلطة القضائية، وقلصت من صلاحيات محكمة أمن الدولة واقتصارها على الجرائم التي تخص فقط أمن الدولة مثل الإرهاب والتجسس وتزوير العملة وغيرها من القضايا[2].

([1]) عبدالحليم، محمد بسيوني، احتمالات انتقال الربيع العربي إلى الأردن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، بتاريخ 2012/5/14، على شبة الإنترنت: /www.siyassa.org.eg/newscontent.

([2]) الماسة نيوز، ردود فعل متباينة للتعديلات الدستورية، بتاريخ 2011/8/15، على الموقع الإلكتروني: almasanews.net/article.aspx?articleno=2035

وأما ردود فعل المعارضة على التعديلات الدستورية فبدت مواقف الإسلاميين والليبراليين موحدة ومتوافقة باعتبار التعديلات غير كافية ولا تستجيب للمطالب الشعبية بالإصلاح[1]، ووصفها أحد القياديين بحزب جبهة العمل الإسلامي أنها "تعتبر بحكم الماضي إنجازاً لكنها بحكم الحاضر لا تعتبر كذلك". وأن التعديلات هذه لا تلبي طموحات الشارع والقوى السياسية.

وأن حجر الزاوية في التعديلات هو أن يأتي رئيس الوزراء بإرادة شعبية والنص على ذلك صراحة في الدستور[2].

وأيضاً طالبت جماعة الأخوان المسلمين بإحداث تعديلات جوهرية في النظام الانتخابي وإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، وإلغاء قانون الصوت الواحد الذي يقلل من فرص وصولهم للبرلمان، ويعزز من الانتماءات القبلية الضيقة ويعزز فرص فوزها بالانتخابات، على عكس نظام القوائم الحزبية[3].

أما الآثار الاقتصادية للربيع العربي على الأردن فهي تمثلت في (16) تفجيراً بخط الغاز بين مصر والأردن (2011- 2012) تسبب بانقطاع الغاز المصري عن الأردن والذي يكلف الخزينة العامة بما يقارب (1.4) مليار دولار سنوياً، حيث أن توليد الكهرباء باستخدام المشتقات النفطية يكلف الحكومة الأردنية ثلاثة ملايين دينار يومياً حسب الدراسات الرسمية، وكان كل ذلك بسبب الانفجارات المتكررة والتي أصابت خط الأنابيب الذي ينقل الغاز

([1]) الماسة نيوز، ردود فعل متباينة للتعديلات الدستورية، بتاريخ 2011/8/15، على الموقع الإلكتروني: almasanews.net/article.aspx?articleno=2035.

([2]) بني أرشيد، زكي، (رئيس الدائرة السياسية بحزب جبهة العمل الإسلامي)، الجزيرة نت، بتاريخ 2011/8/15، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/writers/pages.

([3]) عبدالحليم، محمد بسيوني، احتمالات انتقال الربيع العربي إلى الأردن، المرجع السابق، على الإنترنت: www.siyassa.org.eg/newscontent/.

المصري إلى الأردن، مما أدى بالحكومة إلى اللجوء لرفع أسعار الطاقة وتحريرها لعام 2012م، وحدوث احتجاجات شعبية واسعة عمت جميع مناطق المملكة بتاريخ 2012/11/14[1]. وكذلك الأزمة السورية وما أحدثته من لجوء النازحين السوريين إلى الأردن بأعداد كبيرة والتكلفة الباهظة لاستضافتهم والتي تصل سنوياً منذ مجيئهم إلى الأردن إلى نهاية عام 2012 بما يقارب ألـ (5) مليار دولار على الخزينة الأردنية على لسان أحد المسؤولين الرسميين في الأردن[2]، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن منذ اندلاع الأزمة السورية قبل سنتين أي من عام (2011- 2012) حسب الإحصاءات الرسمية من قبل مفوضية اللاجئين السوريين ما يزيد على (450) ألف لاجئ منهم (240) ألف في مخيم الزعتري وفقاً لسجلات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين السوريين، وبالتالي فإن الأعداد المتزايدة للاجئين السوريين في الأردن تضغط بشكل كبير على جميع مجالات الحياة وخاصة البنية التحتية والحياة المعيشية للسكان، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع التموينية الأساسية بسبب زيادة الطلب عليها وغيرها من الانعكاسات السلبية تجاه الأردن[3]. علاوة على العديد من أحداث الشغب والعنف التي قام بها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري وأدت إلى حدوث إصابات كثيرة بين أفراد قوات الدرك الأردني وأيضاً بعض الوفيات[4].

---

(1) الكباريتي، مالك، (وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني)، جراسا الإخبارية، تداعيات انقطاع الغاز المصري عن الأردن، على الموقع الإلكتروني: .www.garasanews.com/indx.php?page.

(2) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، عدم الاستقرار السياسي في الأردن، على الموقع الإلكتروني: .www.washingtoninstitute.org/ar/analvsis/..../politicn/-instability in Jordan

(3) اللاجئون السوريون ... يفاقمون الضغط على الخدمات في الأردن، الأردن اليوم، على الإنترنت: .days-news.net/news.jo/index.php/prass/.../2013-05-04

(4) صوت المواطن، تفاصيل أحداث مخيم الزعتري، على الموقع الإلكتروني: .www.swtmowatn.com/news.php?nid=22937

وترى الدراسة من خلال استعراض العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي بما فيها حالة الدراسة وهي الاستقرار السياسي في الأردن أن العوامل الخارجية كان لها تأثير أكبر من العوامل الداخلية على الاستقرار السياسي في الأردن وخاصة فيما يخص موضوع الدراسة هذه؛ وذلك لأن لها علاقة أقوى وتأثير أكبر بموضوع سياسات الطاقة الأردنية، مما يؤدي بالتالي إلى تأثيرها وارتباطها بشكل أقوى وأعمق على الاستقرار السياسي الداخلي في الأردن من العوامل الداخلية، وذلك كون الأردن بلد مستورد بشكل شبه كلي من احتياجاته المحلية للطاقة من الخارج وليس منتجاً لها مما يجعله متأثراً بالظروف الخارجية أكثر من الظروف والعوامل الداخلية فيما يخص موضوع هذه الدراسة بالذات.

الفصل الثالث

سياسات الطاقة الأردنية والاستقرار السياسي في الأردن

المقدمة:

سيتطرق هذا الفصل إلى أبراز مؤشرات سياسات الطاقة الأردنية بمؤشرها الرئيسي وهو كلفة الطاقة المستوردة، ومؤشرات الاستقرار السياسي الرئيسية والفرعية والمتمثلة بمؤشرات العنف الرسمي (الحكومي)، والعنف غير الرسمي (الشعبي)، وكذلك مؤشرات الاستقرار الحكومي (تغيير وزاري تعديل وزاري تغيير برلماني) وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل. أما المبحث الثاني من هذا الفصل سيتم التطرق إلى إبراز أثر سياسات الطاقة الأردنية على الاستقرار السياسي من خلال العلاقة الكمية بين مؤشراتهما، وذلك كما يلي:

- المبحث الأول: مؤشرات سياسات الطاقة الأردنية والاستقرار السياسي في الأردن.
- المبحث الثاني: العلاقة الكمية بين مؤشرات سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن.

المبحث الأول

مؤشرات سياسات الطاقة الأردنية والاستقرار السياسي في الأردن

سيقوم هذا المبحث بإبراز المؤشرات الرئيسية لهذه الدراسة، والمتمثلة بمؤشرات المتغير المستقل (سياسات الطاقة الأردنية) والمؤشر الرئيسي المعبر عنه هو (كلفة الطاقة المستوردة منذ عام 1990 – 2012)، وتم اختيار هذه المؤشر كمؤشر وحيد ورئيسي عن سياسات الطاقة الأردنية بكون الأردن طول فترة الدراسة هذه كان بلداً مستورداً للطاقة من الدول المجاورة وهو يستورد حوالي (97%) من احتياجاته المحلية وهو غير منتج للطاقة.

أما في المطلب الثاني من هذا المبحث فتتطرق الدراسة إلى إبراز مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن وهي مؤشرات العنف السياسي (الرسمي، والشعبي)، وكذلك مؤشرات الاستقرار الحكومي (تغيير وزاري، تعديل وزاري، تغيير برلماني)، وهي على النحو التالي:

- المطلب الأول: مؤشرات سياسات الطاقة الأردنية.
- المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن.

المطلب الأول

مؤشرات سياسات الطاقة الأردنية

أعطت الدراسة مؤشر كلفة الطاقة المستوردة (بالمليون دينار أردني) هــو المؤشــر الرئيسي والوحيد المعبر عن سياسات الطاقة الأردنية؛ وذلك كون الأردن كما ذكرت سابقاً يعد بلداً مستورداً للطاقة بشكل شبه كامل وغير منتج أو مصدراً لها، وخاصة في فترة الدراســة (1990- 2012)، وهو يستورد حوالي (97%) من احتياجاته المحلية من الطاقة من الــدول المجاورة.

لذلك ستقوم الدراسة في هذا المطلب بإبراز كلفة الطاقة المستوردة بــالمليون دينــار أردني، وكذلك كلفتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، والمقارنة بين الكلفة في فترة المقايضة مع العراق (1990-2002) وانتهائها بعد الغزو الأمريكي على العــراق (2003- 2012)، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (7)

عبء كلفة الطاقة المستوردة على الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) (بالمليون دينار)	قيمة مستوردات الطاقة (بالمليون دينار)	كلفة الطاقة المستوردة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي لكلفة الطاقة المستوردة (%)
1990	–	30500.0	–	–
1991	–	24100.0	–	–
1992	3967.300	289000.0	%7.7	%19
1993	4151.100	306000.0	%7.4	%5.8
1994	4358.100	289000.0	%6.6	%5.5-
1995	4627.700	324000.0	%7	%12
1996	4724.300	363000.0	%7.7	%1
1997	4880.500	374000.0	%7.6	%3
1998	5026.700	244000.0	%4.8	%34.7-
1999	5198.000	376000.0	%7	%54
2000	5418.700	498000.0	%9.2	%32
2001	5704.200	566000.0	%9	%13.6
2002	6034.100	610000.0	%10	%7.7
2003	6285.200	764000.0	%12	%25
2004	6823.700	115200.0	%16.8	%5.8
2005	7379.600	176600.0	%24	%54
2006	7976.795	184300.0	%23	%3.7
2007	8629.032	221000.0	%25.6	%19.9
2008	9253.148	269300.0	%29	%21.8
2009	9759.874	184600.0	%18.9	%31.5-
2010	9985.459	252000.0	%25	%36.5
2011	10243.762	400000.0	%43	%21.6
2012	10515.300	400000.0	%42.8	%46.7

المصدر: احتساب للباحث: بيانات وزارة الطاقة والثروة المعدنية، على الموقع الالكتروني:

http:// www.memr.gov.jo، وبيانات البنك المركزي الأردني على الموقع الإلكتروني:
http//:www.cbj.gov.jo

*(–) تعني عدم وجود معلومات.

ونلاحظ من الجدول السابق (7) خلال المقارنة بين سنوات فتـــرة الـــدعم العراقـــي وسياسة المقايضة معه من النفط الخام وهي فترة التسعينيات إلى عام 2002 أي من (1990- 2012)، وما بعد هذه الفترة وانقطاع الدعم العراقي للأردن من النفط الخـــام بـــسبب الغـــزو الأمريكي للعراق واحتلاله منذ عام (2003- 2012)، نلاحظ ما يلي:

لم ترتفع كلفة استيراد الطاقة لسنوات (1990 – 2002) إلا بما يقارب (305) مليـــون دينار أردني، أي بحساب الفارق في الكلفة ما بين هذين العامين (305- 610) مليون دينار. أما بحساب كلفة استيراد الطاقة بالنسبة للاقتصاد الوطني الأردني والمتمثل في هذا الجـــدول بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر رئيسي معبر عن الاقتصاد الوطني نجـــد أن النسبة المئوية بين العامين (1992 – 2002) لم ترتفع مستوى (2.3%)، أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين وهي (7.7% – 10%). وهنا تم احتساب النسبة المئوية منذ عـــام (1992).

بالمقابل ارتفعت كلفة استيراد الطاقة خلال الـــسنوات (2003- 2012) مـــا يقـــارب (3236) مليون دينار أردني، أي بحساب الفارق في الكلفة ما بـــين هـــذين العـــامين وهـــي (764000.0 – 400000.0) مليار دينار، أما بحساب كلفة استيراد الطاقة بالنـــسبة للنـــاتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نفس الفترة (2003 – 2012) قد ارتفعت أيـــضاً بمـــا يقـــارب (30.8%)، أي بحساب الفارق ما بين نسب هذين العامين وهي (12% – 42.8%).

وكل ذلك الارتفاع في عبء كلفة استيراد الطاقة على الاقتصاد الوطني الأردني راجع بالدرجة الأولى إلى انقطاع الدعم العراقي من النفط الخام للأردن بسبب الغزو الأمريكي على العراق، وانهيار النظام العراقي الداعم للأردن والذي كانت تربطهما علاقة تجارية وسياســـية معاً، وأيضاً ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية والتي تعود إلى زيادة الطلب على الطاقة فـــي

العالم بما يفوق معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وأيضاً ما شهدته كل من دول الصين والهند من نمو سريع في اقتصادياتهما وهي حالة متشابهة بينهما، وأيضاً من الأسباب الداخلية لزيادة فاتورة الطاقة الأردنية هو زيادة الطلب على الطاقة على معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بسبب زيادة معدلات النمو السكاني في الأردن وخاصة الوافدون من الدول الأخرى مع غياب لسياسات ترشيد استهلاك الطاقة في جميع القطاعات، وضعف الكفاءة في استهلاك الطاقة في جميع القطاعات أيضاً سواء القطاع الصناعي أو المنزلي أو غيرها من القطاعات الأخرى المستهلكة للطاقة، مما أدى بالحكومة الأردنية إلى اللجوء إلى رفع الدعم الحكومي عن أسعار الطاقة وبشكل تدريجي إلى تحريرها بشكل كامل في عام (2012)، مما أدى إلى حدوث ردة فعل شعبية غاضبة تمثلت بحدوث احتجاجات ومظاهرات وبعض أحداث شغب عمت جميع مناطق المملكة في ذلك العام.

المطلب الثاني

مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام (1990- 2012م)

قُسمت الدراسة في هذا المطلب مؤشرات ظاهرة الاستقرار السياسي في الأردن إلى قسمين رئيسيين وهما:

- الفرع الأول: مؤشرات العنف السياسي (الحكومي، الشعبي).
- الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الحكومي (تغيير، تعديل وزاري، وتغييرات برلمانية).

وستعرض الدراسة في الجدول (8) لعدد تكرارات مؤشرات العنف السياسي (العنف الحكومي والعنف الشعبي) والاستقرار الحكومي، حسب المؤشرات التي تبنتها الدراسة آنفاً خلال الأعوام (1990- 2012م).

جدول (8)

مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وتكراراتها في الأردن خلال الأعوام (1990- 2012م)

	مؤشرات العنف الحكومي			مؤشرات العنف الشعبي			الاستقرار الحكومي		تغييرات برلمانية
	الاعتقالات	استخدام وحدات الجيش	أحكام الحبس	المظاهرات	أحداث الشغب	الإضرابات	تغيير وزاري	تعديل وزاري	
عدد التكرارات خلال سنوات الدراسة	11630	8	202	13073	28	1746	21	30	11

* المصدر:

1- المركز الوطني لحقوق الإنسان. (التقارير السنوية لأعوام 2011- 2012).

2- المركز الوطني للمعلومات.

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ التقارير السنوية لأعوام (1992، 2008، 2009، 2010).

4- الموقع الالكتروني للمرصد العمالي: http://www.labor.watch.net/Index.php

5- العكاليك، حمزة سليمان، رسالة ماجستير، مرجع سابق.

6- حوامدة، مازن، أثر المديونية على الاستقرار السياسي في البلاد العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، تاريخ 2013.

7- الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير، مرجع سابق.

8- احتساب الباحث نفسه فيما يتعلق بالتغييرات البرلمانية؛ وذلك بالرجوع إلى تاريخ تشكيل البرلمان، وتاريخ حله، وتاريخ إجراء الانتخابات البرلمانية، وتاريخ إرجائها.

الفرع الأول: مؤشرات العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي):

تقسم مؤشرات العنف السياسي إلى قسمين هما: مؤشرات العنف الرسمي (الحكومي)، ومؤشرات العنف غير الرسمي (الشعبي)؛ أما مؤشرات العنف الرسمي (الحكومي) فهي ثلاثة مؤشرات هي:

1- الاعتقال السياسي.

2- أحكام الحبس بقضايا سياسية.

3- استخدام وحدات الجيش.

وأما مؤشرات العنف غير الرسمي (الشعبي) فهي ثلاثة مؤشرات أيضا وهي:

1- المظاهرات.

2- أحداث الشغب.

3- الإضرابات.

وقد رأت الدراسة وضع جميع مؤشرات العنف السياسي سواء عنف حكومي أو شعبي في جدول واحد، وذلك لارتباطهما ببعضهما، حيث أن مؤشرات العنف الحكومي تحدث عادة وغالباً كردة فعل ونتيجة لوقوع مؤشرات العنف الشعبي، والجدول (9) يبين ذلك:

جدول رقم (9)

عدد تكرارات مؤشرات العنف السياسي (الحكومي، الشعبي)

السنة	مؤشرات العنف الحكومي			مؤشرات العنف الشعبي		
	الاعتقالات	استخدام وحدات الجيش	أحكام الحبس	المظاهرات	أحداث الشغب	إضرابات العمال
1990	1	–	2	–	–	–
1991	–	2	6	–	–	–
1992	–	–	1	–	1	–
1993	1	1	5	–	–	–
1994	3	–	19	–	–	–
1995	1	–	6	1	–	–
1996	4	2	11	2	1	1
1997	2	–	8	1	–	–
1998	5	1	14	2	1	–
1999	1	–	–	1	1	–
2000	4	1	–	3	1	1
2001	2	–	16	3	–	2
2002	3	1	5	2	1	3
2003	1	–	2	2	–	5
2004	2	–	6	1	–	4
2005	–	–	–	2	–	–
2006	1	–	–	1	–	–
2007	–	–	–	–	–	–
2008	1	–	1	–	–	–
2009	2	–	–	2	–	–
2010	1	–	–	2	1	–
2011	11345	–	11	4361	9	829
2012	250	–	89	8687	11	901
المجموع	11630	8	202	13073	28	1746

- المصدر: مأخوذ من مصادر الجدول السابق رقم (8).

تشير بيانات الجدول (9) إلى تزايد أحداث العنف الحكومي (الرسمي) في فترة الدراسة (1996– 2000)، وكذلك أعوام (2011 – 2012).

بلغت مؤشرات العنف الحكومي في الفترة (1996– 2000) بما يقارب (52) تكرار، من مؤشرات اعتقال سياسي وأحكام بالحبس وتدخل الجيش، بينما بلغت في الفترة (2011– 2012) بما يقارب (11840) تكرار مما يدل على ارتفاع ملحوظ في أحداث العنف الحكومي. ففي الفترة الأولى (1996– 2000) هذه الأعوام شهدت حدوث اضطرابات كبيرة في المملكة، وخاصة في مدن الجنوب مثل معان، والكرك وغيرها، حيث بلغت مؤشرات العنف الشعبي في نفس الفترة (1996– 2000) بما يقارب (16) تكرار، مما يدل على وجود علاقة طردية ما بين مؤشرات العنف الحكومي، ومؤشرات العنف الشعبي والعكس صحيح، أي أنه كلما زادت مؤشرات العنف الشعبي زادت معها مؤشرات العنف الحكومي، وأيضاً شهد العامان (2004– 2005) ارتفاعاً في أحداث العنف الحكومي؛ وذلك لكثرة الاعتقالات وخصوصاً في حقوق الإسلاميين[1].

وأما في الفترة الثانية (2011 – 2012) والتي بلغ فيها عدد تكرارات أحداث العنف الحكومي بما يقارب (11840) تكرار، بالمقابل بلغ أيضاً عدد تكرارات أحداث العنف الشعبي بما يقارب (18847) تكرار، مما يؤشر أيضاً ويدل على وجود علاقة طردية إيجابية ما بين مؤشرات العنف الحكومي ومؤشرات العنف الشعبي في المملكة. وكان سبب هذه الأحداث وتزايد مؤشرات العنف السياسي بشكل عام سواء عنف شعبي أم عنف حكومي هو أحداث الربيع العربي وانعكاساته على الأردن من احتجاجات، ومظاهرات، ومطالب سياسية، واقتصادية معاً، والمطالبات بمكافحة الفساد المستشري في البلاد ومحاسبة الفاسدين، وأيضاً

([1]) العكاليك، حمزة سليمان، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص148.

قرار رئيس الوزراء (عبدالله النسور) برفع أسعار المحروقات من مشتقات نفطية وغاز في 2012 /11/14م، مما أدى حدوث ردة فعل شعبية غاضبة واحتجاجات ومظاهرات واسعة عمت جميع مناطق المملكة[1].

والعامل الاقتصادي كان له أثر فعال في ارتفاع معدلات أحداث العنف السياسي سواء العنف الحكومي أم العنف الشعبي، إذ أن أبرز المظاهرات والاحتجاجات التي حدثت في الأعوام التي ذكرت سابقاً كان سببها سوء الظروف الاقتصادية الناتجة عن سوء تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضت على الطبقات الوسطى والفقيرة أعباءً إضافية وضغوطاً معيشية، بسبب الارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة والمنتجات والسلع الأساسية، وارتفاع أسعار المحروقات علاوة على انتشار الفساد في الدولة ومؤسساتها سواء الحكومية أو الخاصة، حيث زاد الغني غنىً والفقير فقراً، مما أدى إلى تراكم مظاهر الاحتقان الشعبي وارتباك السياسات الحكومية أثناء التعامل مع الأزمات وردات الفعل الشعبية الغاضبة[2].

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الحكومي

قامت الدراسة بتصنيف مؤشرات الاستقرار الحكومي إلى صنفين: الصنف الأول: يتعلق بالوزارة حيث قسمته الدراسة إلى قسمين: تغيير وزاري: ويشمل تغيير رئيس الحكومة والطاقم الوزاري، وتعديل وزاري جوهري وبسيط، أي استبدال عدد كبير من الوزراء أو وزراء لوزارات سيادية في الحالة الأولى، وتعديلاً يشمل خروج ثلاثة وزراء في الحالة الثانية (التعديل البسيط)، أما القسم الثاني فيتعلق بالبرلمان من حيث عدد مرات حله قبل انتهاء فترته القانونية المحددة في الدستور الأردني.

([1]) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، هبة تشرين، على الموقع الالكتروني: www.hr.wikipedia.org.

([2]) محافظة، علي، الأردن، إلى أين؟ ، مرجع سابق، ص 28.

والجدول (10) يبين عدد تكرارات التغير الوزاري والتعديل الـوزاري والتغيـرات البرلمانية.

جدول (10)

مؤشرات عدم الاستقرار الحكومي تكراراتها خلال الفترة (1990-2012)

السنوات	تغيير وزاري	تعديل وزاري	تغييرات برلمانية
1990	-	1	-
1991	2	3	-
1992	-	-	-
1993	1	2	2
1994	-	1	-
1995	1	1	-
1996	1	1	-
1997	1	1	2
1998	1	3	-
1999	1	2	-
2000	1	1	-
2001	1	1	2
2002	1	2	-
2003	2	1	1
2004	-	1	-
2005	2	2	-
2006	-	1	-
2007	1	1	1
2008	-	1	-
2009	1	1	1
2010	1	1	1
2011	2	1	-
2012	2	1	1
المجموع	21	90	11

- المصدر: المركز الوطني للمعلومات (مؤسسة رسمية)، احتساب الباحث فيمـا يتعلـق بـالتغييرات البرلمانية.
- (-) تعني عدم حدوث أو تعديل وزاري.

تشير الدراسات إلى أن الأردن يعد من أكثر الدول التي تجري تغيرات وتعديلات حكومية فلا تمضي سنة دون أن يكون هناك تعديل أو تغير وزاري.

يشير الجدول (10) إلى أنه في عام (1991) كان هناك تغييران وزاريان، وثلاثة تعديلات وزارية، وذلك لكونها مرحلة تحول ديمقراطي في تاريخ الأردن المعاصر ووجود مجلس نواب قوي يحتوي على شخصيات حزبية سياسية، حيث أن حكومة طاهر المصري (20 حزيران1991– 20 تشرين ثاني 1991) لم تدم سوى خمسة أشهر، حيث سعت إلى إنجاز المشاريع المرتبطة بالميثاق الوطني خاصة في مجال إنهاء العمل بالأحكام العرفية في آذار عام 1992، وفتح المجال أمام التعددية السياسية من خلال تفعيل قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لعام 1992م وقد قدمت الحكومة استقالتها بعدما قدم النواب القوميون الإسلاميون مذكرة برلمانية لحجب الثقة عن الحكومة إذا سارت بنهج التسوية([1]).

ويشير الجدول أيضاً إلى أنه خلال الأعوام (95، 96، 97) هناك ثلاثة تغيرات وزارية، وثلاثة تعديلات في الأعوام نفسها، وكذلك الأعوام (2011، 2012) شهدا تغييران وزاريان في كل سنة منها، وتعديل وزاري واحد في كل منهم، و (8) تغييرات برلمانية.

وتشير أرقام الجدول (10) إلى أن التعديلات الوزارية تزايدت خلال فترة الدراسة ووصل مجموعها (30) تعديل وزاري، وعام (1998) شهد وحده ثلاثة تعديلات وزارية، وأما مجموع التغيرات الوزارية خلال فترة الدراسة فقد بلغت حوالي (21) تغيير وزاري.

يرجع إجراء جزء كبير من هذه التعديلات والتغييرات الوزارية إلى فشل الفريق الاقتصادي الحكومي في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي أو عدم قدرته على اتخاذ سياسات تساعد في تحسين وضع الاقتصاد الكلي في الأردن، وأيضاً حدوث عدم التناغم والانسجام بين

([1]) الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص78.

أعضاء الفريق الوزاري ككل. وأيضاً اعتبار العديد من الحكومات هي حكومات مرحلية تأتي لتنفيذ سياسة معينة ثم ترحل (كرفع أسعار المحروقات مثلا، أو خلق تناغم مع بعض الدول المجاورة من خلال شخص رئيس الوزراء)، وبالتالي فإن النظام استخدم هذا الأسلوب كطريقة يتم من خلالها التكيف واستيعاب التغيرات داخل الأردن، هذه الأسباب بشكل عام تعد من أهم الأسباب ذات الأثر الفاعل في حدوث عدم الاستقرار الحكومي لمدة أكثر من عام في الأردن[1].

أما فيما يتعلق بالتغييرات البرلمانية وحلها والتي تشمل إجراء الانتخابات في موعدها، أو حل المجلس قبل انتهاء مدته الدستورية وإجراء الانتخابات، أو تأجيلها لفترة زمنية ثم إجرائها، فقد كان هنالك (11) تغيير برلماني خلال فترة الدراسة (1990- 2012) من (5) مرات حل للبرلمان، و (5) مرات إجراء للانتخابات البرلمانية، ومرة واحدة تأجيل للانتخابات لعامين في الفترة الممتدة من (2001- 2003)، حيث تم في فترة التأجيل هذه إصدار الحكومة العديد من القوانين المؤقتة في فترة حكومة علي أبو الراغب والتي بلغت أكثر من (200) قانون مؤقت مستغلة غياب مجلس النواب في تلك الفترة [2].

وفي عام (2003) تم إجراء أول انتخابات برلمانية في عهد الملك عبدالله الثاني، وفي آخر أربع سنوات من هذه الدراسة أي من عام (2009- 2012) بلغ عدد التغييرات البرلمانية من حل وإجراء انتخابات (3) تغييرات برلمانية في أربع سنوات، وهي حل البرلمان الخامس عشر عام (2009)، أي قبل سنتين من انتهاء مدته الدستورية وإجراء انتخابات جديدة عام

([1]) العكاليك، حمزة سليمان، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، رسالة الماجستير، مرجع سابق، ص161-162.

([2]) الزعبي، فتحية أحمد، الانتخابات آلية ديمقراطية، مركز الدراسات البرلمانية، داميا، عمان، 2004، ص44-49.

(2010)، ومن ثم حل البرلمان السادس عشر عام (2012) لإجراء انتخابات جديـدة، حيـث كان هذا الحل للبرلمان في ظل ظروف الربيع العربي ومطالبات الشارع الأردني والمعارضة بحله وإجراء انتخابات جديدة، وهو ما يدل على أن الأردن اتجه نحو عدم الاستقرار البرلماني في الفترة الأخيرة من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

العلاقة الكمية بين مؤشرات سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن

في هذا المبحث ستقوم الدراسة بقياس العلاقة الارتباطية وتحليلها بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية، ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن خلال فترة الدراسة من خلال قياس درجة تأثير مؤشرات المتغير المستقل (سياسات الطاقة الأردنية)، والتي تتمثل في المؤشر الرئيسي والوحيد هنا في هذه الدراسة وهو:

كلفة الطاقة الأردنية المستوردة من الخارج (بالمليون دينار أردني) على مؤشرات المتغير التابع (الاستقرار السياسي في الأردن) كما حددتها الدراسة على النحو التالي:

مؤشرات العنف الرسمي:

1. الاعتقالات السياسية.
2. أحكام الحبس (السجن).
3. استخدام وحدات الجيش.

مؤشرات العنف الشعبي:

1. المظاهرات.
2. أحداث الشغب.
3. إضرابات العمال.

مؤشرات الاستقرار الحكومي:

1. التغيير الوزاري.
2. التعديل الوزاري.
3. تغييرات برلمانية.

حيث ستعمل الدراسة على تحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشرات المتغيرين من خلال استخدام معامل الارتباط (بيرسون) الذي يعد من أكثر معاملات الارتباط الخطيـة اسـتخداماً للكشف عن وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الدراسة، أو عدم وجود هذه العلاقة فهو يقـيس مستوى هذه العلاقة وأهميتها الإحصائية.

فظاهرة الاستقرار السياسي تُعد من الظواهر النسبية، فهي ظاهرة مركبة تتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات؛ وبالتالي لا يمكن تفسير زيادتها أو نقصانها من خلال تأثير عامـل واحد فيها، فبالتأكيد هناك عدة عوامل تتداخل وتتضافر فيما بينها لتؤثر سلباً أو إيجابـاً فـي مؤشرات الظاهرة، وذلك حسب قوة وشدة تأثير هذه العوامل المسببة في حدوث الاستقرار أو عدمه.

وتفترض الدراسة أن هناك تأثير لسياسات الطاقة الأردنية (المتغير المـستقل) علـى الاستقرار السياسي في الأردن (المتغير التابع) سواء كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً.

وتقسم الدراسة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي:

- **المطلب الأول:** العلاقة الكمية بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنـف الرسمي (الحكومي).
- **المطلب الثاني:** العلاقة الكمية بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنـف الشعبي (غير الرسمي).
- **المطلب الثالث:** العلاقة الكمية بين مؤشر سياسـات الطاقـة الأردنيـة ومؤشـرات الاستقرار الحكومي.

المطلب الأول

العلاقة الكمية بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنف الرسمي (الحكومي)

في هذا البند ستقيس الدراسة تأثير مؤشر سياسات الطاقة الأردنية وهو: كلفة الطاقة المستوردة من الخارج، على مؤشرات العنف الرسمي وهي:

1. الاعتقالات السياسية.
2. أحكام الحبس (بالسجن).
3. استخدام وحدات الجيش.

وذلك كله من خلال قياس العلاقة الارتباطية بين مؤشرات المتغيرين في الدراسة، وقياس اتجاه هذه العلاقة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون.

وبعد حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنف الرسمي (الحكومي) خلال الفترة (1990-2012) في الأردن كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (11) كما يلي:

جدول (11)

معامل الارتباط بين مؤشر سياسات الطاقة ومؤشرات العنف الرسمي (الحكومي) خلال الأعوام (1990-2012) في الأردن

المؤشر	الاعتقالات السياسية	أحكام الحبس (بالسجن)	استخدام وحدات الجيش
كلفة الطاقة المستوردة	*0.535	0.419	0.394-
الدلالة الإحصائية	0.012	0.058	0.077

- وجود دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول السابق (11) وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة وذات دلالة إحصائية بين كلفة الطاقة المستوردة والاعتقالات السياسية، حيث كان معامل الارتباط بينما (*0.535) وعند دلالة إحصائية (α =0.012)، أي أنه كلما زادت كلفة الطاقة المستوردة كلما أدت إلى زيادة عدد الاعتقالات السياسية (مؤشر العنف السياسي).

كما يتبين الجدول عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر كلفة مستوردات الطاقة وأحكام الحبس بالسجن، أي أنه لا يوجد أي تأثير سواء كان سلبياً أو إيجابياً لكلفة الطاقة المستوردة على أحكام الحبس نظراً لوجود عوامل ومتغيرات وسيطة تحول دون ذلك التأثير المباشر، حيث كان معامل الارتباط بينهما (0.419) وعند دلالة إحصائية (0.058) ويبين الجدول كذلك عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر كلفة الطاقة المستوردة واستخدام وحدات الجيش، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (-0.394) وعند دلالة إحصائية بلغت (0.077).

المطلب الثاني

العلاقة الكمية بين مؤشرات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنف الشعبي (غير الرسمي)

جدول (12)

معامل الارتباط بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنف الشعبي (غير الرسمي) (1990-2012) في الأردن.

المؤشر	المظاهرات	أحداث الشغب	إضرابات العمال
كلفة الطاقة المستوردة	**0.714	**0.730	**0.756
الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000

يتبين من الجدول السابق (12) وجود علاقة طردية موجبة قوية ما بين المتغير المستقل (كلفة مستوردات الأردن من الطاقة، وأحداث العنف الشعبي جميعها من مظاهرات وأحداث الشغب وإضرابات العمال، حيث كانت معاملات الارتباط) (714**، 730**، 756**) على الترتيب وذات دلالة إحصائية تساوي (0.00) للجميع أي أنه كلما زاد كلفة الطاقة المستوردة من الخارج كلما زادتها عدد المظاهرات الشعبية، وأحداث الشغب، وإضرابات العمال؛ وذلك بسبب تأثر المواطنين بشكل مباشر من كلفة الطاقة المستوردة من حيث قيام الحكومة برفع الدعم الحكومي عن أسعار الطاقة بشكل عام من محروقات، وغاز، وكهرباء مما يؤدي إلى حدوث غضب شعبي واسع واحتجاجات واحتقانات، كما حدث في عام (2012) على أثر قرار رئيس الوزراء برفع أسعار المحروقات.

المطلب الثالث

العلاقة الكمية بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات الاستقرار الحكومي

(تغير وزاري، تعديل وزاري، تغيير برلماني).

جدول (13)

معامل الارتباط بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات الاستقرار الحكومي (1990-2012) في الأردن

المؤشر	تغير وزاري	تعديل وزاري	تغيير برلماني
كلفة الطاقة المستوردة	0.383	0.250-	0.045
الدلالة الإحصائية	0.87	0.274	0.845

يتبين من الجدول السابق (13) أنه لا يوجد علاقة ارتباطية لا قوية ولا ضعيفة ما بين مؤشر كلفة الطاقة المستوردة، ومؤشرات التغيير الوزاري، والتعديل الوزاري على التوالي عند معاملات الارتباط (0.383، -0.250) على الترتيب ولا يوجد دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) حيث وصلت الدلالات الإحصائية للمعاملين على التوالي (0.87-0.274)، ويتضح من نفس الجدول عدم وجود علاقة ارتباطية ما بين مؤشر كلفة الطاقة المستوردة ومؤشر التغير البرلماني عند معامل ارتباط (0.045) ذات دلالة إحصائية (0.845)، أي أنه لا يوجد تأثير مباشر لمؤشر كلفة الطاقة المستوردة (المتغير المستقل) على مؤشر التغييرات البرلمانية.

وترى الدراسة أن سبب عدم وجود علاقة ارتباطية ما بين مؤشر كلفة الطاقة المستوردة، ومؤشرات التغير الوزاري، والتعديل الوزاري بأن التغيير الوزاري في الأردن يحدث لأسباب كثيرة كما ذكرتها الدراسة سابقاً، كأن يلجأ النظام إلى هذه الوسيلة كطريقة

لاستيعاب الاحتقان الداخلي ما، أو لتحسين العلاقة ببعض دول الجوار من خلال تكليف رئيس وزراء يتمتع بعلاقات طيبة ومثمرة مع أنظمة تلك الدول.

وفي خاتمة هذا البحث، وبعد الاستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين سياسات الطاقة الأردنية، والاستقرار السياسي في الأردن بمؤشراته المختلفة من عنف حكومي، وعنف شعبي، واستقرار حكومي، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة والتأثير بين سياسات الطاقة الأردنية، ومؤشرات الاستقرار السياسي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث درجة قوتها، أو اتجاهها، أو وجود هذه العلاقة في الأساس أو عدم وجودها أصلاً، وهذه العلاقة قد تكون طردية ايجابية قوية أو ضعيفة، أو عدم وجود علاقة بينهما وذلك طبقاً لطبيعة المتغيرات التابعة والمستقلة والوسيطة.

إن العلاقة الارتباطية الجوهرية المفترضة قد تحققت باتجاهها الايجابي وبدرجتها الضعيفة عندما تم قياس العلاقة بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشر الاعتقالات السياسية، بينما الفرضية لم تتحقق لعدم وجود أي علاقة بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية وباقي مؤشرات العنف الحكومي وهي أحكام الحبس واستخدام وحدات الجيش. وكذلك فإن العلاقة الارتباطية الجوهرية تحققت في مؤشرات العنف الشعبي وذلك بوجود علاقة إيجابية قوية ما بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية، ومؤشرات المظاهرات، وأحداث الشغب، وإضرابات العمال على التوالي وهذا يدعم فرضية الدراسة الأساسية والتي تقول بوجود تأثير وعلاقة سواء كانت سلبية أم ايجابية مع مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن. أما العلاقة الارتباطية بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية، ومؤشرات الاستقرار الحكومي فقد كانت معدومة مع جميع مؤشراته وهي: التغيير الوزاري، والتعديل الوزاري، والتغييرات البرلمانية.

الخلاصة

وصلت الدراسة إلى أن سياسات الطاقة في الأردن لم تكن سياسات فعالة وجدية تتناسب مع وضعه الطاقوي، ومتطلبات المستقبل، وحاجات المواطنين، والصناعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية المهمة في الدول والتي تحتاج إلى مزيد من الطاقة بأسعار مناسبة لتبقى مستمرة، فهذه السياسات كانت في أغلبها سياسات مرحلية مؤقتة تتأثر بالوضع الإقليمي السياسي والاقتصادي، وبعلاقات الأردن مع دول الجوار وأغلب هذه السياسات كانت عبارة عن مذكرات تفاهم مع شركات نفطية أجنبية تعيقها مؤسسات الدولة الحكومية بإجراءاتها البيروقراطية والروتينية، وبالتالي ترى الدراسة أنه لم تكن هناك إستراتيجية واضحة تتعامل مع وضع الطاقة في الأردن باعتباره قطاع يستنزف الكثير من المليارات بسبب الكلفة العالية لمستوردات الطاقة من الخارج وارتفاع أسعار النفط الخام العالمي، عدا ذلك التنازل عن كثير من المواقف السياسية المهمة من أجل الحصول على مصادر الطاقة وتلبية بعض المطالب السياسية للدول النفطية المجاورة، مما يحدث ضغطاً سياسياً على صاحب القرار السياسي في الأردن ويدخل الأردن في حالة من التبعية السياسية والاقتصادية بسبب هذا المورد المهم والاستراتيجي في حياة الدول والشعوب على صعيد واحد.

وخلصت الدراسة أيضاً إلى وجود اتجاهين فيما يخص حقيقة وضع الطاقة في الأردن فهناك الاتجاه الرسمي الحكومي الذي ينفي وجود كميات كبيرة من مصادر الطاقة خصوصاً النفط الذي ما زال أهم مورد للطاقة إلى حد الآن، وهناك فريق آخر يقر بوجود كميات كبيرة من النفط في الأردن وأنه لظروف سياسية إستراتيجية يُضغط على الأردن بعدم استخراجه، وهذا الموقف يتمثل بجيولوجيين ومهندسين وشركات نفطية أجنبية نقبت عن النفط في الأردن، وكذلك شخصيات سياسية تقلدت مناصب سياسية في الأردن كما أوردت الدراسة ذكره في الفصل الأول منها.

أظهرت الدراسة أن السياسات الحكومية لم تكن بالمستوى المطلوب في البحث والتنقيب عن النفط.

وأظهرت الدراسة أن هنالك غموض وتناقض حول حقيقة وجود نفط في الأردن من عدمه، واكتشفت الدراسة أنه من الممكن أن تكون هناك أسباب سياسية وراء هذا الغموض والتضارب.

وكذلك خلصت الدراسة في الفصل الثاني منها وهو عن الاستقرار السياسي في الأردن إلى أن الحكومة الأردنية قد تعاملت مع أغلب حالات الاستقرار السياسي بشكل قهري وسلطوي ولم تعمل على تلبية مطالب المواطنين والاستجابة لها كما يجب أن يكون، وذلك كله بسبب عدم وجود مؤسسات سياسية فعالة من أحزاب سياسية ونقابات مهنية ومؤسسات مجتمع مدني تعمل كحلقة وصل ووسيط ما بين المواطنين والسلطة الحاكمة، وكذلك ضعف قانون الانتخاب في الأردن الذي قلص من دور الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى من الوصول إلى مجلس النواب وعزز من العشائرية والجهوية الضيقة، مما أدى إلى ضعف ثقة المواطنين بمن يمثلهم ويعبر عن مطالبهم وحاجاتهم سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فيلجأوا إلى أحداث العنف الشعبي من مظاهرات وأحداث شغب وإضرابات للتعبير عن الاحتقانات الداخلية ورفضهم لسياسات الحكومة. وأما فيما يخص أحداث العنف الشعبي المتعلقة بموضوع الدراسة وهو سياسات الطاقة الأردنية، فإن الحكومة الأردنية لم تراعي الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لقرارات رفع الدعم الحكومي من الطاقة وبالتالي ارتفاع أسعارها وعبء كلفتها على المواطن الأردني.

وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي في الأردن لها علاقة وتأثير أقوى وأكبر على سياسات الطاقة الأردنية وهي موضوع الدراسة من العوامل الداخلية مما يؤدي بالتالي إلى تأثيرها بشكل أكثر عمقاً على الاستقرار السياسي الداخلي في الأردن من العوامل الداخلية فيما يخص موضوع هذه الدراسة بالذات.

الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى النتائج المباشرة التالية التي تتم قياسها من خلال تحديد اتجاه العلاقة ودرجتها بين سياسات الطاقة الأردنية والاستقرار السياسي على النحو التالي:

اتجاه العلاقة ودرجتها بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية (كلفة الطاقة المستوردة) ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن، وهي (مؤشرات العنف الرسمي، ومؤشرات العنف الشعبي، ومؤشرات الاستقرار الحكومي). ولقد جاءت نتائج التحليل على النحو الذي يوضحه الجدول (14):

الجدول (14)

اتجاه العلاقة ودرجتها بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية (كلفة الطاقة المستوردة) ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن

مؤشرات الاستقرار السياسي	معامل الارتباط	اتجاه العلاقة	درجة العلاقة
الاعتقالات السياسية	*0.535	طردي	ضعيفة
أحكام الحبس	0.419	عدم وجود	–
استخدام وحدات الجيش	0.394–	عدم وجود	–
المظاهرات	**0.714	طردي	قوية
أحداث الشغب	**0.730	طردي	قوية
إضرابات العمال	**0.756	طردي	قوية
التغير الوزاري	0.383	عدم وجود	–
التعديل الوزاري	0.250–	عدم وجود	–
تغيرات برلمانية	0.045	عدم وجود	–

تشير البيانات الواردة في الجدول (14) إلى أن هناك اختلافاً في اتجاه العلاقة ودرجتها بين كل مؤشر وآخر، إلا أن نتيجة تحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن تظهر اتجاهاً إيجابياً مع فرضية الدراسة التي تفترض وجود تأثير لسياسات الطاقة الأردنية على المؤشرات الاستقرار السياسي سواء كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً، أي وجود علاقة ارتباطية سواء سلبية أم ايجابية تبين المتغيرين، فالبيانات الواردة في الجدول (14) بشكل عام تتفق مع فرضية الدراسة، حيث كان اتجاه العلاقة هو طردي ايجابي ودرجة شدتها كانت متباينة من قوية مع ثلاث مؤشرات وهي (المظاهرات، وأحداث الشغب، والإضرابات) وغير موجودة مع خمسة مؤشرات وهي: (أحكام الحبس، استخدام وحدات الجيش، التغيير الوزاري، التعديل الوزاري، التغيير البرلماني). وضعيفة مع مؤشر واحد (الاعتقالات السياسية).

التوصيات:

من خلال ما سبق ذكره واستنتاجه في هذه الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. توصي الدراسة بضرورة صياغة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة فيما يخص موضوع الطاقة والتنقيب عن مختلف مصادرها في الأردن يشترك في إعدادها مختلف الجهات المسؤولة عن ملف الطاقة.
2. تخصيص موازنة مالية للتنقيب عن النفط ومصادر الطاقة الأخرى في الأردن وبإشراف سلطة المصادر الطبيعية التي قلص دورها منذ عام (1996) وكون الأردن يحتوي على كفاءات علمية في مجال التنقيب عن النفط يجب استثمارها واستغلالها بالشكل الأمثل، ويكون ذلك ضمن مشروع وطني استراتيجي يساعد الأردن على التعامل مع المشاكل الاقتصادية الكبيرة إلي واجهته وما زالت تواجهه بسبب نقص الطاقة في الأردن وضعف السياسات الحكومية في هذا المجال.
3. الجدية والمصداقية في التعامل مع مذكرات التفاهم التي أبرمت بين الحكومة الأردنية وشركات النفط العالمية ومتابعتها والسير فيها إذا كان فيها مصلحة للوطن والمواطن الأردني.
4. الإصلاحات السياسية الحقيقية والجدية فيما يخص قوانين المشاركة السياسية سواء قانون الأحزاب السياسية التي تعد من أهم مفردات التنمية السياسية، وقانون الانتخاب الذي ما زال يُعد ظالماً لكثير من الفعاليات السياسية النشيطة في الوطن كونه يعزز من الفئوية والجهوية العنيفة ويضعف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية من أن يكون لها ممثلون في البرلمان، مما يؤدي بالتالي إلى إضعاف المؤسسة السياسية في الأردن، فيلجأ المواطنون إلى التعبير عن أنفسهم بالعنف الشعبي، والاضطرابات،

وأحداث الشغب، والمظاهرات التي تؤدي بدورها إلى زعزعة الاستقرار السياسي في البلاد، وذلك كل سبب عدم وجود قنوات سياسية فعالة ومعبرة بشكل حقيقي عن مطالب وحقوق وآراء المواطنين سواء مجلس نواب، أو أحزاب سياسية، أو مؤسسات مجتمع مدني أخرى أو حتى حرية التعبير في الصحف الرسمية والإعلام، نظراً لضعف قانون المطبوعات والنشر الذي يحتاج إلى إصلاح أيضاً.

5. مراجعة الحكومة الأردنية للسياسات الاقتصادية كافة وخاصة فيما يخص رفع الدعم الحكومي عن المحروقات، والعمل على إعادة جزء من هذا الدعم للمحروقات وعدم الاستمرار في هذه السياسة التي أحدثت أضراراً اجتماعية واقتصادية بالمواطنين الفقراء، وبالتالي إذا استمر العمل بهذه السياسة الاقتصادية فإن الاستقرار السياسي سوف يتزعزع ويتأثر سلبياً بها.

6. ضرورة إيلاء النفايات كمصدر لإنتاج الطاقة أهمية خاصة خصوصاً في ظل التقنيات الحديثة في إعادة استخدام النفايات في إنتاج الطاقة، علماً أن السياسات الحكومية لم تقدم رؤية واضحة في هذا المجال.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

- إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
- إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988.
- الأقداحي، هشام محمود، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- بدران، إبراهيم، **الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن**، عمان، لجنة تاريخ الأردن، 1994.
- بدران، إبراهيم، وآخرون، **الطاقة في الأردن**، دار الفرقان، عمان – الأردن، 1986.
- بني حسن، أمين مهنا، **التحدث والاستقرار السياسي في الأردن**، الدار العربية للتوزيع والنشر، ط1، عمان، 1989.
- البياتي، فارس رشيد، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، دار أيلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن، 2008.
- الخزرجي، ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004.
- خليفة، عبدالرحمن، **أيديولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1991م.

- الصاوي، علي، **مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة**، دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.
- الفاعوري، وائل إبراهيم، (جلالة الملك عبدالله الثاني ودوره في محاربة الإرهاب)، تفجيرات عمان في قصص، دار الخليج، ط1، عمان- الأردن، 2004م.
- القضاة، عادل، **الطاقة في الاقتصاد الأردني، أسعار الطاقة المتصاعدة والسياسات الاقتصادية والمالية**، ندوة بعنوان: الارتفاع في أسعار النفط والنتائج والسياسات الاقتصادية والمالية، المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات، عمان، 2006.
- الكيالي، عبدالوهاب، **موسوعة السياسات**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ج4، 1986.
- المشاط، عبدالمنعم، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**، العين، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.
- المنوفي، كمال، **نظريات النظم السياسية**، الكويت، وكالة المطبوعات، 1985.
- مهنا، محمد نصر، **علوم السياسة (الأصول والنظريات)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- هنتجنتون، صامويل، **صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)**، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، سطور للنشر، ط2، 1999.
- هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان- الأردن، ط1، 2001.

ثانيا: المجلات والدوريات والصحف:

- البيج، حسين علوان، **المشاركة السياسية والعملية السياسية في المستقبل العربي**، العدد 223، أيلول، 1997.
- **تعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية المعروفة ومصادر الطاقة المتاحة لرفع سوية الاقتصاد الوطني**، صحيفة العرب اليوم، تاريخ: 2011/5/12.
- **رسم خريطة المستقبل العالمي**، مجلس المخابرات القومي الأمريكي، (مشروع سنة 2002)، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 313، آذار 2005.
- زايد، أحمد، **عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية**، عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، يوليو 2003.
- الصديقي، سعيد، **هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟**، المستقبل العربي، العدد 213، سنة 2003.
- الصمادي، **بريتش بتروليوم ملتزمة بتطوير حقل الريشة الغازي**، صحيفة الغد، تاريخ: 2011/5/12.
- طوقان، خالد: (رئيس هيئة الطاقة النووية الأردنية)، **"اليورانيوم يكفي الأردن لـ (150) عاماً"**، صحيفة السوسنة بتاريخ: 2013/3/16.
- طوقان، خالد، **"تعمل على استخراج اليورانيوم بكفاءات أردنية"**، صحيفة الرأي، يوم الأحد 2014/2/23، عمان- الأردن.

- عبدالحليم، محمد بسيوني، **احتمالات انتقال الربيع العربي إلى الأردن**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، تاريخ 2014/5/14، على شبكة الإنترنت: www.siyassa.org.eg/newsvontent.
- العدوان، بهجت: (نقيب الجيولوجيين الأردنيين)، **مقابلة صحفية**، صحيفة الدستور، العدد 16744، يوم الأحد الموافق: 2014/2/23، عمان- الأردن.
- العزام، عبدالمجيد، **التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن**، مجلة الدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد2، 2006.
- عمار، جفال، **قوى ومؤسسات العولمة (التجليات والاستجابة العربية)**، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 107، السنة الثانية عشر، صيف 2002.
- الفلاحي، عبدالله محمد، **مظاهر اختراق العولمة الثقافية للهوية القومية ومكونات الثقافة العربية الأصيلة**، مجلة الباحث الجامعي، العدد الثامن، يناير- آذار، 2005م.
- القدسي، هبة، **"خبراء أمريكيون" نجحنا في إسقاط صدام حسين وفشلنا في إقامة نظام ديمقراطي**، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، العدد 12529، يوم الاثنين 2013/3/18.
- محافظة، علي، **الأردن ... إلى أين؟**، المستقبل العربي، العدد 56، حزيران، 2000.
- معوض، جلال عبدالله، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد55، أيلول، 1983.
- معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، القاهرة، المجلة الاجتماعية، العدد1، 1983.

ثالثاً: وقائع المؤتمرات والبحوث:

- أرشيف مجلس النواب الأردني السابع عشر، جلسة لجنة الطاقة النيابية بتاريخ 2013/6/22، عمان الأردن.
- استجواب النائب رولا الحروب لرئيس الوزراء (عبدالله النسور) في جلسة مجلس النواب السابع عشر بتاريخ 2013/12/30، محضر جلسة مجلس النواب، عمان- الأردن.

رابعاً: الرسائل العلمية:

- الرجوب، سلامة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2005.
- الرشواني، منار، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، 1999.
- السرور، عبير عقيل، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير.
- العكاليك، حمزة سليمان، **التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007.
- أبو الهنا، رنا حسني، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية "الأردن وماليزيا دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2008.

خامساً: التقارير

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، التقرير السنوي (1992).
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، (2008– 2009).
- وزارة الطاقة والثروة المعدنية، **تقارير سنوية مختلفة**، أعداد مختلفة، عمان– الأردن.

سادساً: مواقع الإنترنت:

- الأردن **"الحكومة ترفع أسعار المحروقات والشارع يهدد بثورة الجياع"**، على الإنترنت: الأردن ومنظمة الشفافية الدولية، على الموقع الإلكتروني: الأردن ومنظمة الشفافية الدولية. www.jacc.gor.jo.
- **أزمة الطاقة سياسية بامتياز**، عبدالهادي المجالي، وكالة سرايا الإخبارية بتاريخ 2014/2/14. على الموقع الإلكتروني: http://.www.sarayanews.com/print.php?id=240223
- البطاينة، علاء عارف: (وزير الطاقة والثروة المعدنية السابق)، لقاء نظمته جمعية إدامة الطاقة والمياه والبيئة بعنوان: **"الصخر الزيتي في الأردن"** على الموقع الإلكتروني: http://factjo.com/pages/print.aspx?id=30698.
- الجزيرة نت، **لغز وجود النفط بالأردن يحير مواطنين**، السبت 2008/4/12، على الموقع الإلكتروني: http://www. aljzeera.net/print/97bf4.

- الحوراني، هاني الصبح، رياض، **الحركات الاجتماعية في الأردن (التطور والبنية الدور الراهن والمستقبلي)**، الإنترنت، http://forumtiersmonde.net/arabic/social-Actions-in-Arab-countries
- الخوري، بشارة، مزيودي، محمد، **صندوق النقد والبنك الدوليان**، مجلة الجيش، العدد 201، آذار 2002، بيروت، على الإنترنت: www.lebarmy.gor.lb/news/?220.
- بني أرشيد، زكي، (رئيس الدائرة السياسية بحزب جبهة العمل الإسلامي)، الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/writers/pages.
- **رؤية الطاقة لعام (2012) : "الطاقة من أجل النمو الاقتصادي"**، على شبكة الانترنت 3/10 /2012: www.arabic.people.com /Cn htm.
- الصادق، زهير، وآخرون، ندوة حوارية بعنوان: **"حقيقة وجود الثروات النفطية في الأردن"**، نقابة المهندسين الأردنيين، عمان- الأردن، على الموقع الإلكتروني: http://www.jea.org.jo/30/1/2014.
- صوت المواطن، **تفاصيل أحداث مخيم الزعتري**، على الموقع الإلكتروني: www.swtmowatn.com/news.php?index=22937.
- عطية، خليل، (رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب)، **لغز وجود النفط في الأردن**، الجزيرة نت، السبت 2008/8/12، على الموقع الإلكتروني: http://www.aljzeera.net/print/97bf4.
- عين، نيوز، **قصة العمليات الإرهابية ضد الأردن، ... من جيش محمد على تفجيرات الفنادق**، على الموقع الإلكتروني: http://ainnews.net/?p=210606.

- عمون نيوز، المخابرات تحبط نشاط خلية إرهابية كانت تستهدف أمن الأردن بتفجيرات بتاريخ 2012/10/21، على الموقع الإلكتروني: www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=134918.
- عين نيوز، **قصة العمليات الإرهابية في الأردن ... من جيش محمد إلى تفجيرات الفنادق**، على الموقع الإلكتروني: http://ainnews.net/?p=210606.
- قطيشات، ياسر، **لغز وجود النفط في الأردن، أحجية عالية على الفهم**، الحوار المتمدن، العدد 3332، 2011/4/10، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org.net 10/4/2014
- الكباريتي، مالك، (وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني)، جراسا الإخبارية، **تداعيات انقطاع الغاز المصري عن الأردن**، على الموقع الإلكتروني: www.gerasanews.com/indexph?page.
- **اللاجئون السوريون، ... يفاقمون الضغط على الخدمات في الأردن**، الأردن اليوم، على شبكة الإنترنت: www.news.jo.com/index.php/press/reports.
- الماسة نيوز، **ردود فعل متباينة للتعديلات الدستورية**، بتاريخ 2011/8/15، على الموقع الإلكتروني: almasanews.net/article.aspx?article=2035.
- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، **عدم الاستقرار السياسي في الأردن**، على الموقع الإلكتروني: www.washingtonintitute.org/ar/analrsis/.../politieal-instability,injord.
- **هل يمشي الأردنيون على ثروة من المعادن؟**، عمان نت، على الموقع الإلكتروني: http://ar.ammannet.net/news/26/6/2013.

- ويكبيديا، الموسوعة الحرة، **الموارد الطبيعية في الأردن**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ar.wikipedia.org/wiki الموارد الطبيعية في الأردن.
- ويكبيديا، الموسوعة الحرة، على الوقع الإلكتروني: **فساد سياسي**
.www.ar.wikipedia.org/wiki/
- ويكيبديا، الموسوعة الحرة، هنتجون، صموئيل، www.ar.wikipedia.org/wiki.
- ويكيبديا، الموسوعة الحرة، **هبة تشرين**، على الموقع الإلكتروني:
.www.hr.wikipadia.org

-www.fanak.com/ar/countries/jordan/basic/facts/geography
natara/resources.
- http://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=137463
- www.aljazeera.net/opinions/pages/7680ecel.
- www.arabic.cnn.com/2012/middleeast/11/B/jordan.fuel.pr.

سابعاً: الكتب بالإنجليزية:

- Benton, Heln, 1999, **Encyclopedia Britannica**, London.
- Karl, W. Deutsch, "Social Mobilization and political Development"., 1968.
- Mancur olson (Jr), **"Ropid Growtb as Destabili Force"**. L. Finkle and Richard w. Gable ed5. **Political Derelopment and social change** (New York: John Wiley, 1966.
- Rivlin, Paul: Political Stabilitty in Arab state.
- Rosenthel Uriel, 1978, **Political order (Reward, Punishment and political stability**, fijthoff and Noordno of Nether land.
- Hantington, Samuil, 1989, Political order in changing societies Harvard University, New York, P910

Abstract

Akhu Irsheadah, Oklah Mohammad, the impact of Energy policies on the political stability in Jordan. Master Thesis, Yarmouk University, International Political Economy Department, 2014 (supervisor: khalid Al-Odwan).

The study aimed at analyzing the impact of energy policies on the political stability in Jordan in the period (1990 - 2012). the study used an analytical descriptive method to analyze the energy policies and political stability in Jordan relying on certain indicators which can be measured quantitivly and their effective factors can be analyzed. The study also tried to clarify the political stability situation in Jordan and the factors helping for creating this stability .moreover, the study used the statistical method to measure and analyze the impact of the indicators of the independent variable (the power policies in Jordan) on the dependent variable, (the political stability in Jordan), analyze the correlation between them, and highlight the degree and direction of this relationship through using Pearson correlation coefficient.

However, this is in line with the study hypothesis that there is an impact of power policies on the political stability in Jordan whether this impact is positive or negative.

Keywords: Jordanian energy policies, political stability in Jordan, Jordan, energy.

الملاحق

ملحق (1)

معامل الارتباط بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنف الرسمي (الحكومي) خلال الأعوام (1990–2012) في الأردن.

المؤشر	الاعتقالات السياسية	أحكام الجيش بالسجن	استخدام وحدات الجيش
كلفة الطاقة المستوردة	0.535*	0.419	0.394-
الدلالة الإحصائية	0.012	0.058	0.077

ملحق (2)

معاملات الارتباط بين مؤشر سياسات الطاقة الأردنية ومؤشرات العنف الشعبي خلال الأعوام (1990–2012) في الأردن.

المؤشر	المظاهرات	أحداث الشغب	إضرابات العمال
كلفة الطاقة المستوردة	0.714**	0.730**	0.756**
الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000

ملحق (3)

معامل الارتباط بين مؤشر كلفة الطاقة المستوردة ومؤشرات الاستقرار الحكومي خلال الأعوام (1990–2012).

المؤشر	تغير وزاري	تعديل وزاري	تغير برلماني
كلفة الطاقة المستوردة	0.383	0.250-	0.045
الدلالة الإحصائية	0.87	0.274	0.845